جامعة أحمد دراية أدرار-الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم التجارية
شعبة:العلوم الاقتصادية
تخصص: تحليل إقتصادي وحوكمة
الموضوع:

البحث العلمي في الجامعات الجزائرية وأثره على النمو الإقتصادي
(دراسة تطبيقية في جامعة أحمد دراية أدرار للفترة2010-2015)

إعداد الطالبتين:
- باعزيز الزهراء
- بيقة وردة

الأستاذ المشرف:
د- بن العارية حسين

نوقشت وأجيزت بتاريخ 2016/05/26 م من طرف لجنة المناقشة :

الدكتور بوكار عبد العزيز.....رئيسا

الدكتور بن العارية حسين .....مشرفا

الاستاذ العبادي أحمد .....مناقشا

فهرس المحتويات: ..... الصفحة:

إهداء
شكر وعرفان
قائمة الجداول والأشكال
مقدمة.....أ، ب، ج
الفصل الأول:
مداخل نظرية حول (النمو،التنمية الإقتصادية، البحث العلمي)
تمهيد.....04
المبحث الأول: عموميات حول النمو الإقتصادي.....05
المطلب الأول: تعريف النمو الإقتصادي.....05
المطلب الثاني: سمات النمو الإقتصادي وعناصره.....05
الفرع الأول: سمات النمو الإقتصادي.....06
الفرع الثاني: عناصر النمو الإقتصادي.....07
المطلب الثالث: قياس النمو الإقتصادي.....07
المطلب الرابع: نظريات النمو الإقتصادي.....09
الفرع الأول: نظرية النمو الكلاسيكية.....09
الفرع الثاني: النظرية الكلاسيكية المحدثة.....11
الفرع الثالث: النظرية الكينزية ونموذج هارود- دومار في النمو الإقتصادي.....13
الفرع الرابع: نظرية النمو الجديدة.....17
المبحث الثاني: مدخل نظري للتنمية الإقتصادية.....18
المطلب الأول: تعريف التنمية الإقتصادية.....18
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية الإقتصادية.....18
المطلب الثالث: نظريات التنمية الإقتصادية والفرق بينها وبين النمو الإقتصادي.....21
الفرع الأول: نظريات التنمية الإقتصادية.....21
الفرع الثاني: الفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية.....22
المبحث الثالث: الإطار النظري للبحث العلمي 23
المطلب الأول: تعريف البحث العلمي وأهميته.....23
الفرع الأول: التعريف.....23
الفرع الثاني: الأهمية.....24

المطلب الثاني: أنواع وأهداف البحث العلمي.....25
الفرع الأول: أنواع البحث العلمي.....25
الفرع الثاني: أهداف البحث العلمي..... 25
المطلب الثالث: خصائص البحث العلمي وأدواته.....26
الفرع الأول: الخصائص.....26
الفرع الثاني: الأدوات.....27
المطلب الرابع: مؤشرات قياس البحث العلمي ودوره التنموي.....29
الفرع الأول: مؤشرات قياس وضعية البحث العلمي في المجتمع.....29
الفرع الثاني: البحث العلمي ودوره التنموي.....30
المبحث الرابع: الجامعة والبحث العلمي.....32
المطلب الأول: تعريف الجامعة ودورها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.....32
الفرع الأول: تعريف الجامعة.....32
الفرع الثاني: دور الجامعة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.....32
المطلب الثاني: المعوقات والصعوبات التي تواجه التعاون بين الجامعات والقطاعات الصناعية.....33
المطلب الثالث: سبل تفعيل العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية.....34
خلاصة الفصل الأول.....35

الفصل الثاني:

واقع البحث العلمي الجامعي وأثره على النمو الإقتصادي(دراسة حالة جامعة أحمد دراية أدرار)

تمهيد:.....37
المبحث الأول: مدخل نظري لجامعة أحمد دراية أدرار.....38
المطلب الأول: نشأة الجامعة وتطورها.....**38**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للجامعة ووظائفها.....44
الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للجامعة.....44
الفرع الثاني: وظائف جامعة أحمد دراية أدرار.....45
المطلب الثالث: دور جامعة أحمد دراية أدرار في تفعيل حركة البحث العلمي.....45
المبحث الثاني: مكونات البحث العلمي في جامعة أحمد دراية أدرار.....47
المطلب الأول: الباحثين ومشاريع البحث في جامعة أحمد دراية أدرار.....47
المطلب الثاني: مخابر البحث في جامعة أحمد دراية أدرار.....48

المطلب الثالث: الإنفاق على البحث العلمي بجامعة أحمد دراية أدرار.....52
المبحث الثالث: الشريك الإقتصادي لجامعة أحمد دراية أدرار والترتيب العلمي لها.....55
المطلب الأول: الشريك الإقتصادي.....55
المطلب الثاني: الترتيب العالمي لجامعة أحمد دراية أدرار.....61
المبحث الرابع: واقع البحث العلمي في جامعة أحمد دراية أدرار.....62
المطلب الأول: معوقات البحث العلمي في جامعة أدرار.....62
المطلب الثاني: متطلبات البحث العلمي في جامعة أدرار.....64
المطلب الثالث: أثر البحث العلمي في جامعة أدرار على النمو الإقتصادي.....66
خلاصة الفصل.....68
الخاتمة 69

قائمة الجداول والأشكال: الصفحة

الجدول الأول: كلية العلوم والتكنولوجيا.....
الجدول الثاني: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.....
الجدول الثالث: كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية.....
الجدول الرابع: كلية الحقوق والعلوم السياسية.....
الجدول الخامس: كلية الآداب واللغات.....
الجدول السادس: عدد مشاريع CNEPRU وعدد الباحثين فيها.....
الجدول السابع: مخابر البحث وفرقها ورؤساءها في جامعة أحمد دراية أدرار.....
الجدول الثامن: إعتمادات التسيير المخصصة للبحث العلمي.....
الجدول التاسع: إعتمادات التجهيز المخصصة للبحث العلمي.....
الجدول العاشر: الإتفاقيات المبرمة بين جامعة أدرار والهيئات الأخرى بتاريخ 2016/01/2....
الجدول الحادي عشر: الإتفاقيات الوطنية المبرمة بين جامعة أدرار والهيئات الأخرى.....
الجدول الثاني عشر: الإتفاقيات المحلية المبرمة بين جامعة أدرار والهيئات الأخرى.....
الهيكل التنظيمي لجامعة أحمد دراية أدرار.....

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي – النمو الاقتصادي– التنمية الاقتصادية– الجامعة.

ملخص البحث:

لا يمكن الحديث بسهولة عن البحث العلمي الجامعي ودوره في النمو الاقتصادي، وذلك لعدة أسباب متعلقة بالبحث العلمي في حد ذاته، والباحثين وطلاب الدراسات العليا والجامعات، باعتبار هذه الأخيرة استثمارا ذو أهمية كبيرة في التنمية إذا تم لاستغلالها بالأسلوب الصحيح، مع خروج الجامعات عن الدور التقليدي لها والتطورات الراهنة، حيث كان من أهم الأهداف التي يسعى إليها البحث هو إبراز دور البحث العلمي الجامعي في النمو الاقتصادي، وكيفية مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والوقوف على بعض المعوقات التي تحول دون ذلك، مع الضعف الملموس في هذا المجال.

Résumé:

Nous ne pouvons pas parler facilement de la recherche scientifique universitaire et son rôle dans la croissance économique, et pour plusieurs raisons liées à la recherche scientifique en soi, les chercheurs et les étudiants des cycles supérieurs et les universités, ce dernier investissement Du une grande importance dans le développement si elle est d'exploiter la bonne façon, empêcher les universités de sortie du rôle traditionnel de ses développements actuels, où il était des objectifs les plus importants recherchés par la recherche est de mettre en évidence le rôle de l'université de la recherche scientifique dans la croissance économique, et comment sa contribution au développement économique et social, et se tenir sur quelques-uns des obstacles qui empêchent cela, avec une faiblesse significative dans ce domaine.

Mots clés: la recherche scientifique - la croissance économique - économique développement- universitaire.

إهداء

لله عز وجل وللنبي المصطفى الصادق الأمين عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم

إلى أسياد كل المواقف الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى الإخوة والأخوات

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء

إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل وكل من ساندنا من قريب أو بعيد

إلى أساتذتنا من الطور الإبتدائي إلى الجامعي

إلى كل طالب علم

إلى شهدائنا الأبرار و وطننا الحبيب أرض الجزائر الطاهرة

..... نهديهم هذا العمل وفاءا وحبا في الله

زهراء وردة

شكر وعرفان

(... رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ...) الآية 19 سورة النمل

بعد الحمد لله و الثناء عليه حمداً كثيرا طيباً مباركاً.

نقدم بالشكر الخاص للدكتور بن العارية حسين على إشرافه لهذه المذكرة ونصائحه القيمة التي مكنتنا من إتمام هذا العمل في شكله النهائي، كما لا يفوتنا أن نشكر كل عمال رئاسة جامعة أحمد دراية أدرار و نخص بالذكر نابتي محمد رئيس مصلحة متابعة البحث العلمي وتثمين نتائجه والدكتور بن عبد الفتاح دحمان رئيس نيابة الجامعة والسيدة سهام إطار بمصلحة الإحصاء والإستشراف والسيدة وافية إطار بمصلحة التعاون والشراكة

كما نقدم شكرنا إلى كل من عمال المكتبة المركزية بالجامعة ومكتبة المطالعة بأدرار ومكتبة دار الثقافة بأدرار، مكتبة المطالعة بتيميمون، مكتبة بلدية أولاد سعيد

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد

شكرنا إليكم

ورثة و زهراء

مقدمة:

قصد اللحاق بركب التطورات الراهنة في شتى المجالات أخذ موضوع النمو والتنمية حيزا كبيرا من الإهتمام والتبادل، سواء على مستوى البحوث العلمية والأكاديمية، أو على مستوى المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية ومراكز البحث، وتأتي هذه الأهمية من الجوانب المهمة التي يعنى بها كل من التنمية والنمو الإقتصادي.

ويكمن الهدف الرئيسي في كيفية تحقيق معدلات مرتفعة للنمو، وفي هذا الإطار يمكن تحليل المسار التاريخي لنظرياته الإقتصادية المتعلقة بهذا الجانب التي سعت إلى تفسير مصادر النمو الإقتصادي، من خلال العوامل التقليدية كالعمل ورأس المال والتقدم التقني والموارد الطبيعية، وفي مقدمتها النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، الذين ركزوا على تحليل دور رأس المال والعمل والتقدم التقني في تحفيز معدلات النمو الإقتصادي وكذا مساهمات المفكرين الكينزيين الذين اعطوا أهمية لعامل رأس المال لتحفيز النمو الإقتصادي بالإضافة إلى النظريات الحديثة المعتمدة على تفسير النمو الإقتصادي بالإعتماد على العوامل الذاتية.

وفي حقيقة الأمر فإن كل من النمو الإقتصادي أو التنمية لا يكمن الحصول على أي منها من فراغ وخاصة في هذه الفترة التي يشهد فيها العالم تحولا كبيرا في درجة التنويع الإقتصادي والنمو الريع للنشاط الإنساني في مختلف مجالات الحياة.

ويعد البحث العلمي أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق النمو وتقدم الأمم، وقد شهد العالم خلال العقد الأخير تطورا علميا وتكنولوجيا سريعا وبات هذا التطور سمة العصر الحالي، مما زاد اهتمام دول العالم بالبحث العلمي وتوفير مستلزماته وتعتبر الجامعات النواة المسؤولة عن توفير رأس المال البشري يقود عمليات التنمية.

ومع تطور دور الجامعة المقدم في البحث عن المعرفة والقيام بالتدريس فحسب، بل امتد ليشمل كل نواحي الحياة العلمية والتقنية والتكنولوجية وهو ما دفعها بأن تتفاعل مع المجتمع بشكل إيجابي لبحث حاجاته وتوفير متطلباته، ولا يتم ذلك في الواقع إلا بتفعيل رسالات الجامعة في تنشيط حركة البحث العلمي وفتح قنوات التعاون والتنسيق والإتصال بين الجامعات وقطاعات التنمية المختلفة لتحقيق النمو والتنمية الإقتصادية المرغوبة.

1_ **إشكالية البحث:** مع تزايد التنديد بمصطلح النمو الإقتصادي خلال العصور الأخيرة في خارطة الإقتصاد العالمي في ظل التطورات الراهنة في جميع المجالات في معظم دول العالم المتقدمة وكذا اقتصاديات بعض الدول الناشئة التي استشعرت بأهمية الإستدامة في هذا النمو واتخذت من البحث العلمي كأداة استراتيجية من شأنها المساهمة في تحقيق هذه الإستدامة والمحافظة على تنافسيتها أمام مراكز القوى العالمية الأخرى وعلى حيثيات ما ذكر تم طرح

الإشكالية التالية: ماهو واقع البحث العلمي في الجامعات الجزائرية مع التطبيق على جامعة أدرار؟

وبناءا على التساؤل الرئيس تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالنمو والتنمية الإقتصادية؟ وما هي أهم النظريات المتعلقة بهما؟
- ما مفهوم البحث العلمي ؟ وما الدور الذي تلعبه الجامعات في تنشيط حركيته؟
- ماأهمية البحث العلمي في التنمية؟ وما هو واقعه في جامعة أدرار؟

2_ فرضيات الدراسة:

- البحث العلمي هو استقصاء منظم يهدف إلى اكتساب معارف جديد.
- تعدالجامعة المكان الأمثل للأبحاث العلمية الذي يمكن أن تتوافق فيه جهود البحث العلمي الأساسي أو التطبيقي مع توافر الأجهزة والإمكانات والمختبرات العلمية.

3_ أهمية الدراسة:

- تبرز أهمية الدراسة من أهمية الموضوع في حد ذاته وذلك نظرا للثورة العلمية التي يعيشها العلم اليوم فالنمو الإقتصادي كان ولا يزال أهم المواضيع التي تنال نصيبا مستمرا من الاهتمام سواء في مجال البحوث العلمية أو البحوث الأكاديمية أو مراكز البحث أو توجهات متخذي القرار.
- توسع الاهتمام بالعوامل الدافعة للنمو الإقتصادي باعتباره هدفا أساسيا ومشتركا تسعى إلى تحقيقه كافة الدول وعلى رأسها البحث العلمي.
- أسباب التطورات السريعة التي يشهدها العالم ومدى إمكانية تحقيقها لمعدلات النمو الإقتصادية المرتفعة من خلال البحث العلمي.

4_ أهداف البحث:

يهدف البحث العلمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف

- معرفة العلاقة الموجودة بين البحث العلمي والنمو الإقتصادي.
- إبراز المتطلبات الحقيقية للجامعات لتحقيق بحث علمي فعلي جاد يحقق النمو الإقتصادي.
- إبراز سبل النهوض بالبحث العلمي في الجامعات لتلبية متطلبات التنمية.

5_ **أسباب إختيار الموضوع:**

- حاجة ومتطلبات البيئة الإقتصادية لمثل هذه الدراسات.
- مدى أهمية الجامعة باعتبارها إحدى المؤسسات الإقتصادية في تحقيق التنمية والنمو الإقتصادي.
- مدى أهمية الدور الكبير الذي يقدمه البحث العلمي في مجال التنمية العامة.

6_ المنهج المتبع:

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع والإجابة على التساؤل الرئيس لاختبار صحة الفرضيات انتهج المنهج الوصفي التحليلي كونه الأنسب للدراسة في ضوء ما يتوفر لنا من بيانات فبالنسبة للجانب النظري اتبع المنهج الوصفي من أجل التأصيل النظري لكل من النمو والتنمية الإقتصادية والبحث العلمي، أما بالنسبة للجانيب التطبيقي في إطار الإشارة إلى واقع البحث العلمي محل الدراسة بالإستعانة ببعض البيانات الرقمية تم اتباع المنهج التحليلي من أجل تحليلها.

7_ صعوبات الدراسة:

مما لا شك فيه أن أي البحث لا يخلوا من الصعوبات كما هو عليه الحال في هذه الدراسة حيث تمثلت الصعوبات التي واجهتنا في دراسة الموضوع في:

- ❖ صعوبة الحصول على المعلومات من المصالح التي لها علاقة بالموضوع –الجانب التطبيقي– في ميدان البحث في جامعة أحد دراية أدرار وهذا نتيجة صعوبة التواصل.

8_ هيكل الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الموضوع ومن أجل الإجابة عن التساؤل الرئيس المطروح انتقى البحث إلى تناول أهم المفاهيم المتعلقة بلنمو والتنمية الإقتصادية والبحث العلمي وهذا من جانب الدراسة النظرية، أما في الجانب التطبيقي فقد اقتصر على اختيار جامعة أدرار لدراسة علاقة بين النمو الإقتصادي والبحث العلمي أما الحدود الزمنية فكانت فترة الدراسة من(2010إلى2015) باعتبارها الفترة الأكثر مواكبة للتطورات الراهنة في مجالات البحث والتطوير.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي – النمو الاقتصادي– التنمية الاقتصادية– الجامعة.

ملخص البحث:

لا يمكن الحديث بسهولة عن البحث العلمي الجامعي ودوره في النمو الاقتصادي، وذلك لعدة أسباب متعلقة بالبحث العلمي في حد ذاته، والباحثين وطلاب الدراسات العليا والجامعات، باعتبار هذه الأخيرة استثمارا ذو أهمية كبيرة في التنمية إذا تم لاستغلالها بالأسلوب الصحيح، مع خروج الجامعات عن الدور التقليدي لها والتطورات الراهنة، حيث كان من أهم الأهداف التي يسعى إليها البحث هو إبراز دور البحث العلمي الجامعي في النمو الاقتصادي، وكيفية مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والوقوف على بعض المعوقات التي تحول دون ذلك، مع الضعف الملموس في هذا المجال.

Résumé:

Nous ne pouvons pas parler facilement de la recherche scientifique universitaire et son rôle dans la croissance économique, et pour plusieurs raisons liées à la recherche scientifique en soi, les chercheurs et les étudiants des cycles supérieurs et les universités, ce dernier investissement Du une grande importance dans le développement si elle est d'exploiter la bonne façon, empêcher les universités de sortie du rôle traditionnel de ses développements actuels, où il était des objectifs les plus importants recherchés par la recherche est de mettre en évidence le rôle de l'université de la recherche scientifique dans la croissance économique, et comment sa contribution au développement économique et social, et se tenir sur quelques–uns des obstacles qui empêchent cela, avec une faiblesse significative dans ce domaine.

Mots clés: la recherche scientifique – la croissance économique –économique développement– universitaire.

مقدمة:

قصد اللحاق بركب التطورات الراهنة في شتى المجالات أخذ موضوع النمو والتنمية حيزا كبيرا من الإهتمام والتبادل، سواء على مستوى البحوث العلمية والأكاديمية، أو على مستوى المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية ومراكز البحث، وتأتي هذه الأهمية من الجوانب المهمة التي يعنى بها كل من التنمية والنمو الإقتصادي.

ويكمن الهدف الرئيسي في كيفية تحقيق معدلات مرتفعة للنمو، وفي هذا الإطار يمكن تحليل المسار التاريخي لنظرياته الإقتصادية المتعلقة بهذا الجانب التي سعت إلى تفسير مصادر النمو الإقتصادي، من خلال العوامل التقليدية كالعمل ورأس المال والتقدم التقني والموارد الطبيعية، وفي مقدمتها النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، الذين ركزوا على تحليل دور رأس المال والعمل والتقدم التقني في تحفيز معدلات النمو الإقتصادي وكذا مساهمات المفكرين الكينزيين الذين اعطوا أهمية لعامل رأس المال لتحفيز النمو الإقتصادي بالإضافة إلى النظريات الحديثة المعتمدة على تفسير النمو الإقتصادي بالإعتماد على العوامل الذاتية.

وفي حقيقة الأمر فإن كل من النمو الإقتصادي أو التنمية لا يكمن الحصول على أي منها من فراغ وخاصة في هذه الفترة التي يشهد فيها العالم تحولا كبيرا في درجة التنويع الإقتصادي والنمو الريع للنشاط الإنساني في مختلف مجالات الحياة.

ويعد البحث العلمي أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق النمو وتقدم الأمم، وقد شهد العالم خلال العقد الأخير تطورا علميا وتكنولوجيا سريعا وبات هذا التطور سمة العصر الحالي، مما زاد اهتمام دول العالم بالبحث العلمي وتوفير مستلزماته وتعتبر الجامعات النواة المسؤولة عن توفير رأس المال البشري يقود عمليات التنمية.

ومع تطور دور الجامعة المقدم في البحث عن المعرفة والقيام بالتدريس فحسب، بل امتد ليشمل كل نواحي الحياة العلمية والتقنية والتكنولوجية وهو ما دفعها بأن تتفاعل مع المجتمع بشكل إيجابي لبحث حاجاته وتوفير متطلباته، ولا يتم ذلك في الواقع إلا بتفعيل رسالات الجامعة في تنشيط حركة البحث العلمي وفتح قنوات التعاون والتنسيق والإتصال بين الجامعات وقطاعات التنمية المختلفة لتحقيق النمو والتنمية الإقتصادية المرغوبة.

1_ **إشكالية البحث:** مع تزايد التنديد بمصطلح النمو الإقتصادي خلال العصور الأخيرة في خارطة الإقتصاد العالمي في ظل التطورات الراهنة في جميع المجالات في معظم دول العالم المتقدمة وكذا اقتصاديات بعض الدول الناشئة التي استشعرت بأهمية الإستدامة في هذا النمو واتخذت من البحث العلمي كأداة استراتيجية من شأنها المساهمة في تحقيق هذه الإستدامة والمحافظة على تنافسيتها أمام مراكز القوى العالمية الأخرى وعلى حيثيات ما ذكر تم طرح الإشكالية التالية: ماهو واقع البحث العلمي في الجامعات الجزائرية مع التطبيق على جامعة أدرار؟

وبناءا على التساؤل الرئيس تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالنمو والتنمية الإقتصادية؟ وما هي أهم النظريات المتعلقة بهما؟
- ما مفهوم البحث العلمي ؟ وما الدور الذي تلعبه الجامعات في تنشيط حركيته؟
- ماأهمية البحث العلمي في التنمية؟ وما هو واقعه في جامعة أدرار؟

2_ فرضيات الدراسة:

- البحث العلمي هو استقصاء منظم يهدف إلى اكتساب معارف جديد.
- تعدالجامعة المكان الأمثل للأبحاث العلمية الذي يمكن أن تتوافق فيه جهود البحث العلمي الأساسي أو التطبيقي مع توافر الأجهزة والإمكانات والمختبرات العلمية.

3_ أهمية الدراسة:

- تبرز أهمية الدراسة من أهمية الموضوع في حد ذاته وذلك نظرا للثورة العلمية التي يعيشها العلم اليوم فالنمو الإقتصادي كان ولا يزال أهم المواضيع التي تنال نصيبا مستمرا من الاهتمام سواء في مجال البحوث العلمية أو البحوث الأكاديمية أو مراكز البحث أو توجهات متخذي القرار.
- توسع الاهتمام بالعوامل الدافعة للنمو الإقتصادي باعتباره هدفا أساسيا ومشتركا تسعى إلى تحقيقه كافة الدول وعلى رأسها البحث العلمي.
- أسباب التطورات السريعة التي يشهدها العالم ومدى إمكانية تحقيقها لمعدلات النمو الإقتصادية المرتفعة من خلال البحث العلمي.

4_ أهداف البحث:

يهدف البحث العلمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف

- معرفة العلاقة الموجودة بين البحث العلمي والنمو الإقتصادي.
- إبراز المتطلبات الحقيقية للجامعات لتحقيق بحث علمي فعلي جاد يحقق النمو الإقتصادي.
- إبراز سبل النهوض بالبحث العلمي في الجامعات لتلبية متطلبات التنمية.

5_ أسباب إختيار الموضوع:

- حاجة ومتطلبات البيئة الإقتصادية لمثل هذه الدراسات.
- مدى أهمية الجامعة باعتبارها إحدى المؤسسات الإقتصادية في تحقيق التنمية والنمو الإقتصادي.
- مدى أهمية الدور الكبير الذي يقدمه البحث العلمي في مجال التنمية العامة.

6_ المنهج المتبع:

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع والإجابة على التساؤل الرئيس لاختبار صحة الفرضيات انتهج المنهج الوصفي التحليلي كونه الأنسب للدراسة في ضوء ما يتوفر لنا من بيانات فبالنسبة للجانب النظري اتبع المنهج الوصفي من أجل التأصيل النظري لكل من النمو والتنمية الإقتصادية والبحث العلمي،

أما بالنسبة للجانيب التطبيقي في إطار الإشارة إلى واقع البحث العلمي محل الدراسة بالإستعانة ببعض البيانات الرقمية تم اتباع المنهج التحليلي من أجل تحليلها.

7_ صعوبات الدراسة:

مما لا شك فيه أن أي البحث لا يخلوا من الصعوبات كما هو عليه الحال في هذه الدراسة حيث تمثلت الصعوبات التي واجهتنا في دراسة الموضوع في:

- ❖ صعوبة الحصول على المعلومات من المصالح التي لها علاقة بالموضوع –الجانب التطبيقي– في ميدان البحث في جامعة أحد دراية أدرار وهذا نتيجة صعوبة التواصل.

8_ هيكل الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الموضوع ومن أجل الإجابة عن التساؤل الرئيس المطروح انتقى البحث إلى تناول أهم المفاهيم المتعلقة بلنمو والتنمية الإقتصادية والبحث العلمي وهذا من جانب الدراسة النظرية، أما في الجانب التطبيقي فقد اقتصر على اختيار جامعة أدرار لدراسة علاقة بين النمو الإقتصادي والبحث العلمي أما الحدود الزمنية فكانت فترة الدراسة من(2010إلى2015) باعتبارها الفترة الأكثر مواكبة للتطورات الراهنة في مجالات البحث والتطوير.

تمهيد

يمثل النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية منذ القدم هدفان تسعى جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافاتها وإيديولوجياتها للعمل على تحقيقها، والبحث عن العوامل والوسائل التي من شأنها الرفع من المستوى المعيشي للفرد، ولولا قضية التخلف التي عانت منها العديد من الدول لظل النمو والتنمية الاقتصاديين مصطلحا واحدا، حيث كان ينظر لهما بأنهما الزيادة في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، ولكنهما يختلفان في المضمون والأهداف، فالنمو الاقتصادي يرتكز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي للفرد أو بنوعيتها، أما التنمية الاقتصادية تعنى إلى جانب الزيادة الحاصلة في الدخل الوطني الحقيقي وزيادة نصيب الفرد منه، بإجراء العديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة،إضافة إلى تحقيق عدالة في توزيع الدخل.

وتحتاج عملية الوصول الى الهدف المرغوب إلى الاستمرارية التي تتطلب البحث والتطوير، وتعتبر الجامعات والبحوث العلمية المقدمة على مستواها السبيل الوحيد لذلك، فالبحث العلمي الجامعي هو الركيزة الأساسية لكل اقتصاد، فلا بد من الاهتمام به ووضع خطط وإستراتيجيات دورية وواقعية، قابلة للتطبيق. وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى بعض الجوانب المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، والبحث العلمي الجامعي من خلال:

المبحث الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: مدخل التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: الإطار النظري للبحث العلمي.

المبحث الرابع: الجامعة والبحث العلمي.

المبحث الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي.

أخذ موضوع النمو الاقتصادي حيزا كبير من الأهمية والتناول في العقود الأخيرة، سواء على مستوى التنظير الاقتصادي و البحوث العلمية والأكاديمية، تناسبت مع العديد من المفاهيم التنموية الواسعة التناول من قبل المنظرين الإقتصاديين أو المنظمات الدولية والهيئات الحكومية، أو المنشورات أو التقارير الاقتصادية، وستناول في هذا المبحث بعض هذه المفاهيم، بالإضافة إلى سمات وعناصر النمو وأدوات قياسه.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

للنمو الإقتصادي عدة تعاريف منها:

*الزيادة في الناتج القومي الحقيق يمن فترة الى أخرى، وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية، ومدى إستغلال هذه الطاقة، وإن ارتفعت نسبة إستغلال الطاقة الإنتاجية لجميع القطاعات الإقتصادية ازدادت معدلات نمو الناتج القومي والعكس صحيح.[1]

*هوعبارة عم إرتفاع الدخل الفردي والذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي /عدد السكان.[2]

*الزيادة في القدرات الإنتاجية ،نتيجة لزيادة عددأوتحسن في إستخدام الموارد الإقتصادية أوتطور التقمية المستخدمة في الإنتاج [3]

ومن الممكن أن يتحقق الناتج الكلي لإقتصاد ما عديدة منها :

- نمو السكان الذي يؤدي الى زيادة عرض العمل.
- تراكم رأس المال الدي يؤدي الى الإدخار و الأستثمار
- اكتشاف موارد إضافية بواسطة التقدم التكنولوجي.

*هوعبارة عن زيادة الإنتاج أوالدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترو زمنية معينة. وإجمالا يمكن القول بأن النمو الإقتصادي هو عبارة عم ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة الى أخرى (وعادة ما تكون سنة) وزيادة نصيب الفرد منه.[4]

ويأخذ معدل النمو الإقتصادي عامة ثلاث حالات:

1/معدل نمو ثابت: أي يزداد عبر الزمن.

2/معدل نمو متزايد: أي يزداد عبر الزمن.

3/معدل نمو متناقص: أي يتناقص عبر الزمن.

---

[1] عبد الوهاب الامين، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان 2002، ص 371.

[2] محمد حسن الوادي واخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الاولى 2010، ص 343 .

[3] كامل علاوي واخرون، **ميادئ علم الاقتصاد**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى1434ه-2013م، ص 281.

[4] وعيل مولود،**المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها**،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة) جامعة الجزائر 3، دفعة 2014، ص 9.

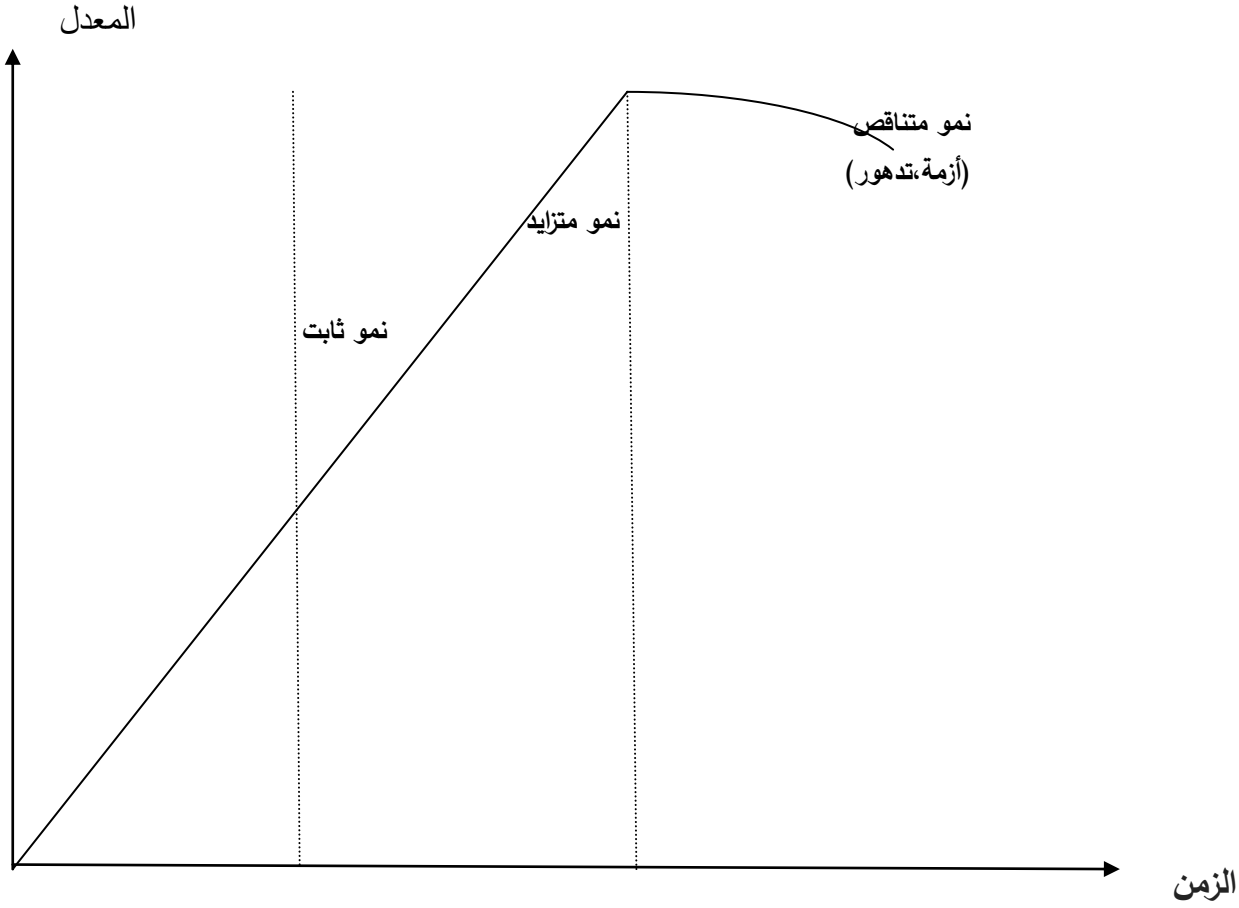

المطلب الثاني: سمات النمو الإقتصادي وعناصره:

للنمو الإقتصادي سمات وعناصر نذكر منها:

الفرع الاول: سمات النمو الاقتصادي.

يحصل النمو الإقتصادي بتوفر الظروف التالية:[1]

أ-زيادة حجم الإنتاج : ونقصد به زيادة حجم النشاط الإنتاجي أو التوسع الإقتصادي، ويجب الإشارة إلى الزيادة الحقيقية في الإنتاج وكذا زيادة الدخل الفردي الحقيقي المرافق لزيادة الإنتاج وذلك خلال فترة زمينة مقارنة بالفترات السابقة.

ب-حدوث تغيرات على مستوى طرق التنظيم: بما أن هدف العمليات الإنتاجية هو إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق ربح لأصحابها ،فإنه مع مرور الوقت يسعى المستثمر إلى إيجاد طرق تنظيم جديدة، تسهل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية، هذا السعي الدائم للمستثمرين يؤدي إلى إتاحة طرق تنظيم جديدة أنجع من التي كانت سائدة من أجل تحقيق فائض أكبر، و الإستمرار في عملية النمو.

[1] جلال خشب، النمو الإقتصادي، شبكة الألوكة، غ م، بدون بلد نشر، بدون صفحة.

جـ-التقدم الاقتصادي: يعريف التقدم الاقتصادي، بأنه مجموع التحسينات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو الاقتصادي. وبالتالي فإن التقدم الاقتصادي سمة من سمات النمو وإستمراره وتحقيق الغايات الاجتماعية لمجمل الأفراد.

الفرع الثاني: عناصر النمو الاقتصادي:

تتمثل عناصر النمو الاقتصادي أساساً في العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي.[1]

أ- العمل: نعني بالعمل "مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته".

وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البلد وكذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، هذا من جهة ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو عدد ساعات العمل بقيت على حالها. ونقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه.

ب- رأس المال: يعرّف رأس المال بأنه :مجموع السلع التي توجد في وقت معين، في إقتصاد معين، بالإضافة إلى العمل يعتبر رأس المال عنصرًا من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الإستثمارات المختلفة المحققة.

جـ- التقدم التقني: التقدم التقني هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بـ:

- إنتاج كمية أكبر من المنتوج بنفس كميات عناصر الإنتاج.
- أو إنتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات أقل من عوامل الإنتاج. أي أن التقدم التقني يعني الإستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية. وبالتالي فإنه حتى وإن بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى زيادة الإنتاج وتحقق النمو الإقتصادي.

المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي.

يتم قياس النمو الاقتصادي وفقا لمعدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ويعد ذلك من أكثر المعايير إستخداما لقياس درجة النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من الصعوبات، كعدم توافر إحصائيات دقيقة عن السكان والدخول، هذا فضلا عن مشكلة التقلبات المستمرة في أسعار الصرف، ويتم قياس النمو الاقتصادي وفقا لأسلوبين :[2]

1- معدل النمو البسيط:

يقيس معدل متوسط دخل الفرد الحقيقي في أي سنة و في مقارنة بالسنة السابقة عليها، ولـذا يستخدم في تقييم الخطط السنوية للحكومة، ويمكن الحصول عليه من خلال :

[1] زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاد كمي دفعة2014 ص ص 42-43.

[2] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب النجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدارالجامعية 2008، ص 340.

معدل النمو = ((الدخل الحقيقي في الفترة الحالية –الدخل الحقيقي في الفترة السابقة)/الدخل الحقيقي في الفترة السابقة)*100.

مثال :[1]

اذا أفترضنا ان متوسط دخل الفرد الحقيقي لاحد البلدان هو 5000دولار وفي البلد الاخر 500دولار،أي دخل البلد الاول 10 اضعاف البلد الثاني،ثوم زاد في البلد الاول ب دولار5600بمقدار 600 دولار ،في حين زاد في البلد الثاني ب 560دولار يمقدار 60 دولار.

معدل النمو البسيط للبلد الاول=(6500-5000/5000)*100=5000/600=12.

معدل النمو البسيط للبلد الثاني :(560-500/500)*100=500/60=12.

وفقا للنتيجة فان معدل النمو في البلدين متساوي ، أي ان جهود النمو الاقتصادي في البلدين متكافئة ،جو فانتيجة تبدو مضضلة، فمعدل الدخل في البلد الاول كانت 10اضعاف البلد الثاني، وكذا الحال بالنسبة لمقدار الزيادة في الدخل،الاختلاف يكمن في مستوى تحسن معيشة الفرد، فالبلد الاول يكون مستوى معيشة الفرد أحسن من البلد الثاني.

2-معدل النمو المركب:[2]

وهو يقيس متوسط معدل النمو السنوي في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي يستخدم في تقييم الخطط المتوسطة والطويلة الاجل، ويتم حسابه

كما يلي $\sqrt[n]{(\frac{P0}{P1})} - 1$ حيث أن:

P0: متوسط دخل الفرد الخقيقي في نهاية الفترة.

P1: متوسط دخل الفرد الحقيقي في بداية الفترة.

n: طول الفترة الزمنية.

مثال:[3]

يفرص أن متوسط الدخل المحلي الحقيقي لبلد ما للسنوات التالية كما يلي:.

السنوات:1985،1986.....1992.

الدخل الحقيقي:949.9،963.6.....،979.5.

ومعدل نمو الفترة كما يلي:

$$\sqrt[7]{\frac{979.5}{963.6}} - 1 = 0.002$$

ويلاحظ أن سالبية معدل النمو الاقتصادي، يمكن إرجاعها عموما الى إرتفاع معدل التضخم، ارتفاع معدل النمو السكاني

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد احمد، قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الاسكندرية،2004 م،2005م، ص ص279-280.

[2] السيد محمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص341.

[3] عبد القادر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص284.

المطلب الرابع: نظريات النمو الإقتصادي

لقي موضوع النمو الإقتصادي رواجا واسعا في الفكر الإقتصادي، حيث تم تناوله من طرف العديد من المفكرين الإقتصاديين خلال فترات زمنية مختلفة، فكلا تختلف عن الأخرى في جوانب عديدة، ومتنوعة مرتكزة على تطور الحياة الإقتصادية للإنسان، مما يجعله يتغير عبر مختلف مراحل تطور الفكر الاقتصادي أعطيت له نظريات عديدة كل واحدة الظروف الاقتصادية للفترة الزمنية السائدة.

الفرع الأول: نظرية النمو الكلاسيكية

يعتبر الكلاسيك مؤسسي الاقتصاد وعلى رأسهم أدم سميث ودفيد ريكاردوا، وروبرت مالتس، وجون ستيوارت ميل، أنها تثقف جميعها على كافة التفاصيل الخاصة بالتنمية والبحث في طبيعة وأسباب النمو الإقتصادي، بإعتبارهم أن المتحرك الأساسي لعملية النمو، هو تكوين رأس المال الذي يأتي من الأرباح ما لم توجد القوة العكسية المتمثلة في الزيادة في عدد السكان المتوقفة على معدل التقدم الفني في حالة الزيادة والنقصان.[1]

1- أدم سميث (1723-1790): إن الإنتاج الكلي في المجتمع يعتمد على عناصر الإنتاج، العمل ورأس المال والموارد الطبيعية (الأرض) والتقدم الفني وتواجد البيئة المناسبة الدافئة للنمو في المجتمع مع تطبيق التخصص وتقسيم العمل وتكوين رأس المال الذي يأتي من فائض أرباح الطبقة الرأسمالية.

يمثل تكوين رأس المال حجز الزاوية في نظرية أدم سميث الذي مصدره الإدخار الذي يأتي من أرباح الطبقة الرأسمالية.

يأتي القطاع القطاع الصناعي في مقدمة القطاعات التي ترفع من معدل النمو الإقتصادي في المجتمع، نتيجة لقدرة هذا القطاع على تطبيق هذا التخصص والتقسيم الإقتصادي في المجتمع، نتيجة لقدرة هذا القطاع على تطبيق هذا التخصص وتقسيم العمل بالإضافة إلى القدرة على تحقيق الأرباح التي هي مصدر الإستثمارات وبالتالي يرتفع الطلب على العمال الذي سيعمل بدوره على زيادة معدل النمو السكاني.

يعتمد كل من معدل التقدم الفني ومعدل نمو السكان والإنتاج والإناجية على معدل نمو تراكم رأس المال، كما أن النمو الإقتصادي في المجتمع في نظر سميث لن يستمر طويلا نتيجة لبطء معدل التقدم الفني الذي يعتمد على تراكم رأس المال وسبب ذلك هو انخفاض الأرباح نتيجة لزيادة الأجور المحدودة الموارد.

1-دافيد ريكاردو(1776-1863): قسم دافيد ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات. الرأسماليون، الإقطاعيون والعمال

فحسب ريكاردو الرأسماليون يلعبون الدور الرئيسي والأساسي في الإقتصاد الوطني في النمو الإقتصادي، بصفة عامة لأنهم يقومون بالإنتاج في ورشاتهم كما تكمن أهمية الرأس ماليون في عمليتين:

* البحث المستمر على أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل تحقيق أعظم ربح ممكن

[1] مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية (نظريات وموضوعات وسياسات)، دار وائل للنشر 2007، عمان، الطبعة الأولى، ص63.

* إعادة الإستثمار لهذه الأرباح في مشاريع جديدة وهذا يؤدي إلى توسيع رأس المال أما العمال فإنهم مهمون، لكنهم أقل أهمية من الر أسماليون لأن أعمالهم مرتبطة بوجود الرأس مالي، فهذا الأخير هو الذي يوفر إسم الآلات والعناد...وكل ما يحتاجون إليه للقيام بعملية الإنتاج.

أما الإقطاعي وهو مالك الأرض فإنه مهم جدا وخاصة في المجال الزراعي، لأنه يقدم الأرض وهو العنصر الأساسي للعمل الفلاحي.

وينقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات ويقسم ريكاردو بدوره الدخل الوطني ؟إلى ثلاث أقسام:

_ أرباح الرأس ماليون

_ أجور العمال

_ ريوع الإقطاع

وبما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول فإن رأس المال يقدم أعظم عمل للعملية الانتاجية وللمجتمع، ولذلك بإعادة استخدام هذه الأرباح في المجال الانتاجي ولهذا ركز على زيادة الأرباح، إذ كلما زادت هذه الأرباح، فإن تكوين رأس المال يزداد ويزداد بذلك الاستثمار.

أما عن التجارة الدولية فهي مهمة جداً في المجال الإقتصادي خاصة عند التقسيمالدولي للعمل، وذلك بتخصيص كل دولة في إنتاج السلع والمواد التي يمكن انتاجها بنفقات نسبة أقل

وبالنسبة للدولة فإن ريكاردوا صرح بعدم فرض الضرائب المعرقلة لنشاطهم حتى لا تقل عزائمهم وبالتالي تضيع فرصة التنمية

2-كارل ماركس: يرى ماركس بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف (أي بتكلفة إعادة انتاج طبقة العمال) وإن فائض القيمة الذي يخلقه العامل يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر العامل.

ويرى أيضا إذ لم يرتفع فائض القيمة فإن معدل الربح سينخفض إذا تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الانتاج

_ اتفق مع الكلاسيك بأن معدل الربح على رأس المال سوف ينخفض إلا أنهم لم يتفقوا على سبب انخفاضه، بينما ارجع أدم سميث هذا الانخفاض إلى المنافسة بينما يبين الرأسماليين وريكاردوا إلى تناقص عوائد الأرض، إلا أن ريكاردو أكد أن الاقتصاد لا يمكن أن تنمو إلى الأبد وإن النهاية لا تأتي بسبب حالة الثبات، بل بسبب الأزمة التي ترافق حالة فائض الإنتاج والإضطراب الإجتماعي

وفيما يخص التنبؤ الذي انفرد به من بين كل الاقتصاديين الكلاسيك والمتعلق بزوال رأسمالية لتحل محلها الإشتراكية، بسبب الميل الطبيعي للرأسماليين إلى تراكم رأس مال واتجاهه إلى إحلاله محل العمل الذي تنشأ عنه مشكلة تتعلق بعدم قدرة العمال على استهلاك جميع السلع المنتجة، وبالتالي فإن فشل الطلب الفعال يدفع الرأسمالية إلى الإنهيار، وهكذا تنتقل السلطة إلى الطبقة العاملة عن طريق الثورة العمالية، إلا أن هذا التنبؤ لم يتحقق وذلك لسببين هما:

1_ أن الزيادة الأجور النقدية الناجمة عن اختفاء فائض العمل لا يعني بالضرورة زيادة في الأجور الحقيقية أي زيادة في هذه الأخيرة يمكن أن يعوضها زيادة في الإنتاج مما يترك معدل الربح دون تغيير.

2_ أن ماركس قلل من أهمية التقدم التكنولوجي في الزراعة والذي يمكن أن يعادل أثر تناقص العوائد، ويؤثر على إنتاجية العمل.

خلاصة النظرية الكلاسيكية: رغم الإختلاف في بعض الأراء فيما بين الكلاسيك لكن هناك أراء عديدة اتفقو عليها فيما يخص نظرية النمو الإقتصادي، حيث حاولوا اكتشاف أسباب النمو الطويل الأجل في الدخل القومي والعملية التي يمكن النمو من أن يتحقق، ومن أبرز أفكارهم:

_ اعتقدوا أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل وهي العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، بافتراض أن الموارد الطبيعية ثابتة والعوامل الأخرى متغيرة، وأن النمو يحدث عندما يحصل تغيير في أحد هذه العوامل وجميعها.

_ إن انخفاض الأرباح عندما تشدد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، وإن اليد الحقيقية من شأنها أن تؤدي إلى تعظيم الدخل القومي في حالة وجود سوق حر. وكنهاية لعملية التراكم الرأس مالي تظهر حالة الركود والثبات من وجهة نظر الكلاسيك، بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين.

الفرع الثاني: النظرية الكلاسيكية المحدثة.

تبرر عملية تكوين رأس المال في النظرية الكلاسيكية المحدثة كأحد أهم ماجاءت به النظرية، حيث تم افتراض إمكانية الاخلال بين رأس المال والعمل، أي إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل، وبذلك تحررت نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان.

وبخصوص نظرية النمو الإقتصادي تضمن النظرية ثلاث أفكار رئيسية هي:[1]

1_ في الأمد الطويل يتحدد معدل نمو الإنتاج بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفؤة، أي معدل نمو الإنتاج بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفؤة، أي معدل نم العمل زائداً معدل إنتاجية العمل وأن معدل النمو مستقل عن نمو الإدخار والاستثمار والمعدل الأعلى لهما يتم تعويضه من قبل معدل أعلى لرأس المال الناتج أو معدل أوطأ لإنتاجية رأس المال.

2_ أن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الإدخار والاستثمار، ذلك لأنه يعتمد إيجاباً معهما وسلبيا مع معدل نمو السكان.

3_ عند وجود تفضيلات معطاة للإدخار (بالنسبة للإستهلاك) والتكنولوجيا لدى بلدان العالم، سوف تكون هناك علاقة سالبة لدى هذه البلدان فيما بين K/L وv/k، حيث أن البلدان الفقيرة التي تمتلك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية تمثل كميات كبيرة من رأس المال للفرد ومستويات معينة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

[1] مدحت لقريشي، مرجع سبق ذكره ص 66.

نظرية شومبتر في النمو الإقتصادي: يعتبر شومبتر من أبرز الكتاب في حقل النمو الإقتصادي والذي ضمن نظريته في النمو الإقتصادي في كتابه (نظرية التنمية الإقتصادية في ألمانيا في عام 1911) وقد أعطى شومبتر دوراً مهماً للعوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو الإقتصادي وركز على المنظم (Entr preneur) وأعتبره من أهم عناصر النمو التنظيم فالإنتاج لديه دالة للعمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتنظيم والفن الإنتاجي، ويمثل مركز الصدارة في التنمية، باعتباره المبتكر والمجدد، وهو الشخص الذي يقدم شيئاً جديداً والابتكار يتضمن:

أ_ تقديم منتج جديد

ب_ تقديم طريقة جديدة للانتاج

ج_ الدخول إلى سوق جديد

د_ الحصول على مصدر جديد للمواد الخام

هـ_ إقامة تنظيم جديد للصناعة يمثل حالة ابتكار

وتتضمن عملية النمو عند شومبتر ثلاث عناصر هي الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، فالبيئة الاجتماعية الملائمة لظهور المتضمن هي التي تزداد في حصة الأرباح على حصة الأجور في الدخل، وأعطى شومبر أهمية للإستثمار في تمويل الجهاز المصرفي باعتباره أن الابتكار في الاستثمار هو الذي يمول الجهاز المصرفي وليس الادخارات، عكس الكلاسيك الذين اعتقدوا أن النقد لا يلعب دوراً مستقلاً في المتغيرات العينية بافتراضه أن عرض النقد معطى.

وقد ميز بين نوعين من الاستثمار:

- الاستثمار التلقائي الذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي
- والاستثمار التابع الذي يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي باعتباره المحفز يتحدد بالربح و الفائدة و حجم راس المال القائم .

و بخصوص دور الارباح عند شومبتر ، فإنه يؤكد بان المنظم يقوم بعملية الإبتكار ليحصل على الأرباح، وأن مفهوم الأرباح هو تفوق حجم الفائض على التكاليف.

أما بخصوص أراءه حول انهيار الرأسمالية، فإنه يؤكد على إمكانية الإنهيار في ثلاث حالات:

1_ انهيار الوظيفة التنظيمية

2_ تحلل العائلة البرزواجية

3_ تحطم الإطار المؤسسي للمجتمع الرأسمالي

وأخيرا يؤكد شومبتر بأن المنظم هو الذي يميل إلى تحطم الإطار المؤسسي للمجتمع الرأسمالي

الفرع الثالث: النظرية الكينزية ونموذج Harrod–Domar في النمو الاقتصادي

أولا: النظرية الكينزية.

إرتبطت هذه النظرية بأفكار"جون مينارد كينز (1883–1946) الذي تمكن من وضع الحلول اللازمة للأزمة العالمية للفترة من عام (1929–1932)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل ترتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الانفاق الاستثماري من خلال الميل الحدي للإستهلاك، وترى هذه النظرية أن هناك ثلاث معدلات للنمو:[1]

* **المعدل الفعلي للنمو**: وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل الى الدخل.

* **معدل النمو المرغوب**: وهو يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الانتاجية في أقصاها.

* **معدل النمو الطبيعي**: هو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم الفني، والتراكم الرأس مالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، يجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب، وأن يتعادل أيضا معدل النمو الفعلي مع المعدليين المرغوب فيه والطبيعي، فالتعادل الأول يؤدي الى توافر القناعة لدى المديرين، بقراراتهم النتائجية، أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي، فليس هناك إتجاه لنشوء البطالة والتضخم، فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي، فإن البطالة ستزيد، حيث أن كلا من معدل النمو الفعلي والمرغوب فيه أقل من المعدل الطبيعي، أما في حالة العكس بصورة مؤقتة فإن كلا المعدليين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وأن المعدل الفعلي لايمكن ان يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود، حيث ان المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو.

ثانيا: نموذج Harrod_domar في النمو الإقتصادي

يتضمن ما يلي:[2]

1- Harrod

لقد ذهب Harrod في تحليله لمشكلة النمو الإقتصادي بدرجة أبعد من كينز، وكان ذلك عام 1939في مقال له في النظرية الحركية.

و افترض Harrod اقتصادا ينتج ناتجا حقيقيX ، باستخدام كل من رأس المالK والعمل L، والزيادة في السلع الرأسمالية هي الاستثمار $\Delta K = I$، والذي سيتعادل مع الادخار S، ويمكن كتابة معدل نمو الإنتاج كالتالي:

$$Y = \frac{\Delta X}{X} = \frac{\frac{\Delta K}{X}}{\frac{\Delta K}{\Delta X}} = (\frac{S}{X})/(\frac{I}{\Delta X}) = s/a$$

حيث: s الميل المتوسط للادخار

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[2] بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الإقتصادي** دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، دفعة 2008-2009، ص 17.

a المعدل الذي يصل بين الاستثمار والزيادة في الإنتاج

فإذا اتجه رأس المال نحو اليمين بنفس المعدل (الإنتاج مثلا)، فإن المعدل يمكن تفسيره أيضاً كالمعامل المتوسط لرأس المال للإنتاج.

$$a = \frac{\Delta K}{\Delta X} = \frac{K}{X}$$

فمعادلة Harrod تحدد المدخرات المطلوبة لتحقيق معدل محدد النمو وقد ركز Harrod على الشروط الضرورية للمحافظة على تساوي الادخار بالإستثمار، كما عالج العامل الأساسي في عملية النمو وهو الإنفاق الاستثماري الجاري، وتجاوز به مع التغير الذي يطرأ على الناتج وعلى مستوى الدخل الفردي، أي تحديد ما إذا كان معدل نمو الدخل في الماضي القريب مرتفعا بالقدر الكافي لإحداث إنفاق استثماري قادر على امتصاص الادخار الحاصل في الفترة الجارية.

ويفترض Harrod عدة معدلات للنمو عند المقارنة بينها يمكن تحديد الشروط التي تمكن من تحقيق معدل ثابت ومستمر من النمو الإقتصادي وهذه المعدلات هي:

أ_ المعدل المرغوب للنمو: هو المعدل الشامل الذي إذا تحقق سيترك رجال الأعمال في حالة نفسية يكونون فيها على استعداد بتقدم مشابه.

ويمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$gw = \frac{s}{v} = n$$

حيث: gw معدل النمو المرغوب

S معدل الادخار المحلي الاجمالي

V نسبة رأس المال

n نسبة النمو الطبيعي للقوة العاملة

ب_ المعدل الفعلي للنمو: هوالتغيير المئوي اللاحق في الناتج بين فترة الدخل الحالية وفترة الدخل السابقة ويمكن التعبير عنه كما يلي:

$$gt = \Delta y/Y$$

حيث: gt تمثل المعدل الفعلي للنمو

Y الدخل الوطني

ΔY التغير في الدخل

ج_ العلاقة بين معدل النمو المرغوب والمعدل الفعلي:

*إذا كان معدل النمو الفعلي >المعدل المرغوب؛ هذا يعني أن الاستثمار المتوقع يفوق الاستثمار المتحقق (الفعلي) في الفترة الجارية للدخل (الاقتصاد يعاني من نقص جزئي في رأسمال).

*إذا كان المعدل الفعلي للنمو <المعدل المرغوب؛ هذا يعني أن الستثمار الفعلي يفوق الاستثمار المتوقع (ميل الاقتصاد نحو الركود).

2_ نموذج Domar في النمو الاقتصادي.

أول تحليله قدمه دومار حول النمو الاقتصادي كان عام1947م في مقاله الشهير Expansion and Employment de America Economic Review تساءل عن الميكانيزمات الاصلية لنمو العرض والطلب, فالبنسة للنمو المتوازن لا يكون تضخمي (أي الطلب لايزيد عن العرض)، ولا دون التشغيل الكامل (أي العرض يزيد عن الطلب)، والمتغير الأساسي المحدد لرأس المال المنتج هو الاستثمار.

يعتمد نموذج دومار للنمو الاقتصادي على الافتراضات التالية :

– الميل الحدي للادخار يساوي الميل الحدي للاستثمار .

– الاستهلاك في المدى الطويل يمثل نسبة اثابتة من الدخل القومي،اي أن الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل ثابت،وبالتالي الميل الحدي للادخار يكون ثابت ايضا.

– ثبات المستوى العام للأسعار،أي أن الدخل النقدي هو الدخل الحقيقي.

– رأس المال إلى الناتج تكون ثابتة .

وجود اقتصاد بدون حكومة وبدون معاملات اقتصادية دولية، والناتج سيستجيب فورا للمتغيرات الطارئة على الدخل .

– عدم وجود فجوة زمنية في العلاقة بين الادخار والاستثمار وأن إجمالي الاستثمار الذي يرغب المنتجون القيام به يساوي اجمالي الاستثمار المتحقق .

– لايوجد إحلال بين رأس المال والعمل.

ويهدف نمودج دومار الى معدل الزيادة في الاستثمار حتى يمكن للدخل أن ينمو بشكل يعادل الزيادة في القدرة الانتاجية، بحيث يظل الاستخدام كاملا باعتبار ان الاستثمار يزيد من القدرة الانتاجية ويخلق الدخل.

دالة انتاج المؤسسة عند دومار تكون مرتبطة بعنصر العمل ورأس المال، أي أنYs هي كمية العرض، vوحدة رأس المال وبالتالي الدالة تكون كما يلي :

(1)

$\gamma x=\min(k/v,l/v)$

وتكون:

$$\Delta yx = \frac{k}{v} \qquad (2)$$

التغير في الانتاج يكون مشروط بتغير رأس المال وبالتالي الاستثمار بحيث:

(3)

$$\Delta\gamma = \frac{\Delta k}{v} = \frac{1}{v}$$

هذا التحليل الأول يظهر لنا أن الاستثمار الجديد يسمح بتغيير العرض نسبيا (بالتقريب $1/v$).

تغير الاستثمار يحدث مضاعف يزيد الدخل والطلب الكلي،نسميcالميل الحدي للاستهلاك، وsالميل الحدي للادخار.

(4)

$$Multiplicateur = \frac{1}{1-c} = \frac{1}{v}$$

هذه العلاقة تدل على أنه إذا أرتفع الاستثمار بكمية معطاة،الدخل والطلب يزيد بكمية $1/s$وبالتالي لدينا:

(5)

$$\Delta\gamma d = \frac{\Delta I}{S}$$

اذا أخدنا وضعية التوازن ليان عرض السلع والخدمات يساوي الطلب عليها($Y_d = Y_s$)النمو المتوازن للاقتصاد يفترض أن هاتين الموكبتين تنموان بنفس الرتم.

المعادلتان(3) و(5) تعطيان:

$$\Delta yx = \frac{1}{v} = \frac{\Delta I}{s} = \Delta y_d \quad (6)$$

(7)

$$\frac{\Delta I}{I} = s/v$$

الجزء الأيسر للمعادلة يوضح معدل نمو الاستثمار والجزء الايمن يعبر عن دخل المعل الحدي للإدخار ومعامل رأس المال، ويفترض أن يكونا ثابتين وخارجين في النموذج.

ومن خلال تحليل دومار يتبين أن الاستثمار ما لم يكن كافيا ،فان دلك يؤدي الى ظهور البطالة، إذا حدث الاستثمار في السنة الأولى، فمن الضروري وضع استثمار أكبر في السنة الثانية، حتى يزيد الطلب حيث تستعمل القدرة الانتاجية التي تم توسيعها لتفادي وجود فائض في تراكم رأس المال وإلا فأن الفائض سوف يؤدي الى هبوط الاستثمار ومن ثم الى كساد الاقتصاد. وبالنسبة إلى دومار هارد الاقتصاد ينمو بطريقة متوازنة بدون ضغط تضخمي ولا بطالة.حيث يكون الاقتصاد يتميز بمعدل الإدخار صغير يفصل بين الضغط التضخمي والكساد.

وبصفة عامة فأن هذا النموذج للنمو الاقتصادي يتمثل في دالة انتاج لامجال فيها للإحلال بين عاملي رأس المال والعمل وتأخد الشكل التالي:

$$\gamma = \min(vK, bL)$$

حيث:

K رأس المال

L العمل

v وحدة رأي المال

b وحدة العمل

لقد حاول harrod–Domar الاجابة عن السؤال متى يكون الاقتصاد الوطني قادرا على تحقيق النمو عند معدل ثابت؟

ولقد وصلا الى إجابة هي أن معدل الادخار الوطني يجب أن يتساوى مع حاصل معامل رأس المال ومعدل نمو القوة العاملة في هذه الحالة يمكن للاقتصاد أن يحافظ على التوازن بين رصيده من الأرض والمعدات، وعرض العمل ومن ثم يمكن للنمو أن يستمر دون ظهور نقص في العمل ولا فائض فيه.

الفرع الرابع: نظرية النمو الجديدة:

إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية) في إلقاء الضوء على مصادر النمو الطويل الأمد قد قام إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، والتي تؤكد على أنه هناك خاصية في الإقتصادات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة، وفي غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنولوجي فإن كل هذه الإقتصاديات سوف تصل إلى توقف النمو (Zero Gowth)[1].

إن أي زيادة في الناتج القومي الإجمالي التي لا يمكن ارجاعها إلى التكيفات قصيرة الأمد في خزين رأس المال أو العمل إنما تعود إلى مجموعة ثالثة من العوامل تعرف بمتبقي "سولو" "Solow Residul"، والنظرية الكلاسيكية المحدثة ترجع معظم النمو الإقتصادي إلى عمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي وقد ازدادت المعارضة لنماذج الكلاسيكية المحدثة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ولم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الإختلافات الكبيرة في الأداء الإقتصادي فيما بين البلدان المختلفة، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الجديدة (الداخلية).

إن نظرية النمو الجديدة توفر إطاراً نظرياً لتحليل النمو الداخلي، النمو المستمر للناتج الذي يتحدد من قبل النظام الخاص بعملية الإنتاج. فإن منظري النمو الداخلي والذي لم يتم تفسيره والذي يتحدد خارجياً في معادلة النمو لدى سولو والذي يعرف بمتبقي Solow.

ومنذ منتصف الثمانينات ظهرت كتابات عديدة تفسر الفروقات بين معدلات النمو في الإنتاج ومستوى دخل الفرد فيما بين البلدان المختلفة مدفوعة بما سمي بالنظرية الجديدة للنمو، حيث تقترح هذه النظرية أن زيادة العوائد بنسبة معينة يمكن أن تتم من خلال استثمارات إضافية في البنية التحتية وفي رأس مال البشري، وذلك عبر افتراضها أن الإستثمارات العامة والخاصة في رأس المال البشري تفضي إلى نمو الإقتصاديات والإنتاجية الخارجية التي تعوض عن تدني العوائد الهامشية للإستثمار في رأس المال كما هو مفترض في نماذج سولو، وقد أشار عدة إقتصاديين (ستولتز، دنسيون، مايرز) إلى أن دور تكوين رأس المال البشري في النمو الإقتصادي قد يوازي رأس المال المادي أهمية، وبالتالي بالتغيير النقدي الباطني الذي قد يكون بدوره نتيجة عدة أسباب مثل التعلم من خلال العمل (رومر 1986) والتأثيرات الخارجية لتكوين رأس المال البشري (لوكا 1988) والجوانب الإنتاجية الخارجية للنفقات العامة External Effects (بارو 1990)، وتحسين النوعية من خلال إيجاد منتوجات جديدة (فروسمان وهيلمان 1991).

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

المبحث الثاني: مدخل نظري للتنمية الإقتصادية

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم إقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى بعملية التنمية.

المطلب الأول: تعريف التنمية الإفتصادية.

اختلفت تعريفات التنمية فيما بين الإقتصاديين والكتاب، ولكنهم أجمعوا على أن التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع وتتجاوز بدلك مفهوم النمو الإقتصادي،الذي غلب على الكتابات الأولى في مجال التنمية .

- ❖ فقد عرفها البعض على أنها: العملية التي بمقتضاها يجري الإنتقال من التخلف الى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التيارات الجذرية و الجوهرية في البنيان الإقتصادي.
- ❖ هي الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، ومعدل الزيادة الذي يمكن من خلاله أن تعين سرعة التنمية في مجتمع معين وكذا إجراء مقارنة بين الدول.[1]
- ❖ ويعرفها أخرون على أنها: العملية التي بمقتضاها دخول الإقتصاد الوطني مرحلة الإنطلاق نحو النمو الذاتي.
- ❖ ويعرفها البعض الأخر بالمفهوم الواسع : رفع مستدام للمجتمع ككل وللنظام الإجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل.
- ❖ لقد عرفهاالدكتور زكي الشافعي : بأنها ماهي إلا تغيير ودفعة قوية وإستراتيجية ملائمة، وهذه العناصر الأساسية التي تهدف اليها التنمية الإقتصادية .

أما الجانب الإجتماعي للتنمية يمكن أن يعرف بأنه الجهد الإنساني والواعي والمنظم، المبدول لحشد الطاقات والموارد الإقتصادية في بلد ما، بهدف رفع معدلات النمو للدخل القومي الحقيقي

المطلب الثاني : مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية

تطرح فكرة التنمية ذات ضرورة القياس سواء لصياغة السياسات والخطط، وتحديد الأهداف أو لتقييم النتائج ونظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية،، فإن المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة بدءا من مقاييس النمو الإقتصادي إلى المؤشرات الإجتماعية.

فالمؤشر هو متغير إقتصادي واجتماعي "مؤشر التنمية" عليه أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية أو حالتها. ومن هذه المؤشرات مايلي:[2]

1_ المؤشرات الإقتصادية: تصنف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الإقتصادي والإجتماعي للبلد، ويمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي GPN كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون، أو تقدم على شكل نسب فيما بينها

[1] محمد الوادي وآخرون، **الأساس في علم الإقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية 2007، ص 332.

[2] أحمد عارف العساف وآخرون، **التخطيط والتنمية الإقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى ، 2011م-1432ه، عمان ص-ص(51-54).

كخدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات وأبرز هذه المؤشرات الناتج القومي أو المحلي الإجمالي الكلي أو الفردي.

مؤشرات ذات صلة بالتنمية: ثمة مؤشرات مركبة عديدة ذات صلة بالتنمية تعدها جهات دولية، حيث تذخر المنشورات الإحصائية مدة طويلة بالمؤشرات الإقتصادية للتنمية، لكن الإهتمام بدأ مؤخرا بالمؤشرات الإقتصادية والإجتماعية، أي تلك التي عائدية إقتصادية واجتماعية أو هي على الحدود بينهما كالعمالة والبطالة والأجور وظروف العمل ودخل الأسرة وإنفاقها والإدخار والإستدانة وتوزيع الثروة وأسعار الإستهلاك والخدمات التعليمية والصحية والتقنية وخدمات الرفاه والأمن الإجتماعي...إلخ

يرى (Ahlawala et chenery 1979) أن معدل النمو GNP كمؤشر للتنمية يعتبر مضللا لأنه مرجح بشدة بحصص دخل الأغنياء. واقتراحا لذلك بديلين: الأول ترجيح متعادل لكل عشر متلقي الدخل، والثاني إدخال أوزان الفقر لتعطى وزنا أكبر لنمو الدخول ل 40% من السكان الأقل دخلا.

2_ المؤشرات الإجتماعية: ظهرت حركتها في أواخر الستينات لمعالجة نقائص المؤشرات المعترف عليها للتعبير عن الواقع والتغيرات الإجتماعية، الإقتصادية من خلال توسيع التحليلات الإحصائية الإقتصادية لتضم طبقا واسعا من القضايا الإجتماعية، ومنها: تخطيط التنمية وتقييم التقدم في تحقيق أهدافها ودراسة بدائل السياسات المتبعة من أجل اختيار أكثرها ملائمة. وتوجهت هذه الحركة إلى مناطق الإهتمام الإجتماعي العميق للأفراد والأسر مثل تلبية الحاجات الأساسية وتوفير النمو والرفاه.

تمتاز تلك المؤشرات عن معدل الدخل الفردي بأنها تهتم بالغايات كما تهتم بالوسائل، وبأنها تظهر جانب التوزيع إضافة إلى المتوسط وأخيرا أنها تشير إلى فجوة التأخر، إذ بينها ينبع PC/GNP، ترتيبا صاعدا من البلدان الأفقر إلى البلدان الأغنى، فإن بعض المؤشرات الإجتماعية يمكن من حيث المبدأ أن لا ترتبط بفقر البلد.

وهذا يختلف معنى فجوة التأخر، وسد الفجوة في جوانب معينة كمعرفة القراءة والكتابة ووفيات الاطفال يكون اسرع منالا من سد فجوة الدخل ويمكن تحقيقه عند مستوى منخفض لمعدل الدخل الفردي. وإذا كانت الجوانب الإقتصادية في التنمية تمتاز بقابلية نسبة للقياس المباشر، فإن معظم الجوانب الإجتماعية غير قابلة للقياس مباشرة أو ليست معرفة بوضوح، لذا فإن المؤشرات تستعمل بشكل شائع كتقريب وقياس جزئي لأمور العدالة والأمن والتعليم وعناصر أخرى في السياسة الإجتماعية.

وعلى الرغم أن المؤشرات الإجتماعية تتفادى مشكلات الصرف والتثمين فإنها تشكو من هشاشة قدرتها على المقارنة المكانية والزمانية بسبب اختلاف التعاريف المستعملة في جميع البيانات استنادا إلى مسرح بالعينة محدودة الحجم أو بسبب طرق جمع البيانات غير الدقيقة.

إن مصطلح مؤشرات اجتماعية نفسه يستعمل بغموض ويشمل طيفا من المؤشرات البشرية والإقتصادية والثقافية والسياسية وقد اختطلت الحاجة إلى استعمال GNP كمؤشر للتنمية الإقتصادية مع البحث عن مؤشرات الجوانب الأخرى من التنمية.

3_ مؤشرات الحاجات الأساسية:[1] نتيجة للقصور في أداء GNP لدوره في قياس التنمية، جرت محاولات عديدة لتلافي ذلك القصور وتنوعت اتجاهاتها ومنهجياتها من تصحيح GNP إلى استحداث المؤشرات الإجتماعية ومنظومة الحسابات الإجتماعية والأدلة المركبة للتنمية. وقد بين هايكس وستريتين أن منظومات الحسابات الإجتماعية التي تمكن أن تدمج المؤشرات الإجتماعية عبر مفهوم موحد وكذلك تحسن GNP ليصبح مقياس رفاه هي محاولات الأساس المنطقي وتنتج خلطا في المفاهيم، GNP للفرد. ولم تفلح جهود تطوير أذلة مركبة لتقدم مقاييس أفضل الإنتاج المادي للسلع و الخدمات ولتعبر عن نوعية الحياة والرفاه الإقتصادي أو الإجتماعي أو غير ذلك، في إيجاد دليل مركب للرفاه الإجتماعي مشابهة لGNP كدليل للإنتاج بسبب استحالة ترجمة كل جوانب التقدم الاجتماعي بقيم مالية أو بقاسم مشترك ما.

وقد استخلص هايكس وستريتين نتيجة مراجعاتهم لهذه المقاربات والمفاهيم إن استعمال المؤشرات الإجتماعية والبشرية هو أكثر المكملات لGNP أهمية خصوصا إذا كان العمل على المؤشرات يطال المناطق المركزية لمقاربة الحاجات الأساسية.

هناك عدة استعمالات لمؤشرات الحاجات الأساسية أهمها:

_ مركز إشارة عن حالة التنمية على المستوى القطري والمناطقي أي خارطة للحاجات الأساسية.

_ أذلة لقياس الإستهلاك أو بنود من الاستهلاك اللازم لتحسين الرفاه المستهدف والفعلي.

_ نقاط استرشادية للتخطيط كمؤشرات معدلات النمو المستهدفة وقياس التغيرات في مستويات الخدمات العمومية.

_ تحديد فجوة إشباع الحاجات الأساسية على المستوى الدولي، والسرعة التي يتم فيها ردم الهوة أو اتساعها. وتحديد أنماط المعايير للرفاه وتقييم البلدان وفقا لذلك.

_ تقديم أثر السياسات الإقتصادية مثل سياسة الإصلاح.

4- مؤشرات الرفاه ونوعية الحياة:[2]

أ- **قياس الرفاه:** يدور الجدل حول الدخل مقابل الإنفاق كمعيار في الرفاه. ويبرز هذا الجدل جزئيا من واقع بيانات مسموح العائلة تظهر عادة أن إنفاق العائلة يفوق عادة دخلها بنسبة تتراوح بين 80% و90% من السكان ما يعني عدم دقة في أحد المقاييس أو فيهما.

ب- **نوعية الحياة:** إن الإهتمام العالمي بنوعية الحياة تحديد نسبيا قد يكون مصدر الاهتمام القناعة بأن نوعية الحياة ليست بالضرورة ناجمة عن أو متماشية مع التقدم الإقتصادي أو التقني، وقد يستعمل مفهوم نوعية الحياة عموما بشكل يغطي مفاهيم مثل: الأمن والسلام وتكافؤ الفرص والمشاركة والرضا الذاتي.

[1] نفس المرجع ، ص54.
[2] نفس المرجع ، ص 60.

ج- أنماط المعيشة ومستواها: قدم معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية والبنك الدولي عدة دراسات لقياس أنماط المعيشة وعرف البحث النظري في نطاق دراسات البنك قياس الرفاه الاقتصادي الأساسي على أنه مساو لإنفاق الأسر للفرد الواحد من أعضاءها أو المتكافئ البالغ له.

المطلب الثالث: نظريات التنمية الإقتصادية والفرق بينها وبين النمو الإقتصادي

سيتم التناول من خلال هذا المطلب نظريات التنمية الإقتصادية وأهم الفروقات بين التنمية والنموالإقتصادي.

الفرع الأول: نظريات التنمية الإقتصادية

للتنمية الإقتصادية أهمية كبيرة في نظر الفكر الإقتصادي حيث تناولها العديد من المفكرين الإقتصاديين خلال فترات معينة، وعبر ما مر به الفكر الإقتصادي الذي أعطى للنمو نظريات عديدة تبين أن للتنمية الإقتصادية أيضا عدة نظريات من بينها:[1]

1_ نظرية النمو المتوازن:

تنص هذه النظرية أن الدول النامية تدور في حلقة مفرغة من ناحية العرض والطلب على رأس المال، فمن ناحية العرض نجد أن انخفاض المقدرة على الإدخار في هذه الدول يعود بالأساس إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي الحقيقي الناجم عن انخفاض الإنتاجية.

ومن ناحية الطلب يعود انخفاض حوافز الاستثمار نظرا لانخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد في تلك الدول الناجم عن انخفاض الانتاجية المؤدي إلى انخفاض رأس المال المستخدم في الإنتاج ومن ثم حتما حتما انخفاض حوافز الإستثمار، ويعتبر مبدأ ضرورة توفر رؤوس الأموال الضخمة التي تستثمر في إنشاء قاعدة صناعية ومشروعات عامة، مبدءا أساسيا للخروج من الحلقة المفرغة حسب الإقتصادي (روزنشان) مع قيام الدولة بالإشراف عليها من أجل المساهمة في تحقيق نمو أعلى، مما يدفع الأفراد إلى المساهمة بإنشاء مشروعات اقتصادية وصناعية أخرى.

إلا ان هذه النظرية واجهت عدة انتقادات من أهمها:

_ أن تطبيق النظرية يحتاج إلى أموال ضخمة ومعرفة فنية يندر توافرها في العديد من الدول النامية.

_ ترتكز على مشكلة الطلب على رأس المال وتفترض وفرة رأس المال.

2_ نظرية النمو غير المتوازن:

يقوم العالم (هيشرومان) وهو أحد رواد هذه النظرية أنه ولكي تستطيع الدول النامية التخلص من الحلقات المف رغة لا بد من اتباع أسلوب التنمية غير المتوازن، أي بمعنى أنه ليس من الضروري أن تنمو جميع القطاعات بنفس معدل التنمية، وأنه يمكن التركيز على بعض القطاعات الأساسية التي ترقد بقية القطاعات الأخرى وتكون بمثابة حلقة الارتكاز عليها كالتوسيع في انتاج بعض الصناعات والذي يؤدي إلى

[1] محمد حسين الوادي وأخرون، موجع سبق ذكره ، ص ص (345-346).

التوسع في الإستثمارات ومن ثم زيادة مستوى دخل الفرد الجديد يؤدي إلى الطلب وهكذا في حلقات متتالية تؤدي في النهاية إلى احداث تنمية إقتصادية.

الفرع الثاني: الفرق بين النمو والتنمية الإقتصادية.

إن مصطلحي النمو والتنمية مرادفين لبعضهما، فكلاهما يشير إلي معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي ،خلال فترة ز منية معينة،ولكن هناك فورقات أساسية من بينهما:[1]

*النمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن ،دون تغيرات مهمة، وملموسة في الجوانب الاقتصادية والإجنماعية والثقافية ...الخ،بينما تعني التنمية الاقتصادية إضافة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي ،حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية، ومن أهم التغيرات الهيكلية، ازدياد حصة الصناعة في الناتج القومي وزيادة نسبة السكان الذين يعيشون في المدن بدلا من الريف.

كما أن النمو الاقتصادي يرتكز على كمية التغيير وليس على نوعية التغيير،أما التنمية الاقتصادية فإنها تشير إلى التغير الهيكلي المصحوب بزيادة في كمية السلع والخدمات ،التي يحصل عليها الفرد عبر مرور الزمن، مع مراعاة نوعية السلع والخدمات .والتنمية الاقتصادية تعني حدوث تغيير هيكلي ،يضمن زيادة النصيب النسبي في الناتج القومي.

النمو يحدث تلقائيا دون تدخل كبير من الحكومة، وإذا يحدث في المجتمعات التي تعتنق الحرية الاقتصادية، أما التنمية الاقتصادية فأنها تحدث بفعل تدخل الحكومة، لأن التغير الهيكلي يعني تغيير المسار الاقتصادي، وذلك بوضع خطة تتضمن أولويات الاستثمار، ثم تتولى التنفيد والإشراف والرقابة عليها، بما يضمن تحقيق أهداف الخطة.

[1] مدحت لقريشي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

المبحث الثالث: الإطار النظري للبحث العلمي.

يعتبر البحث العلمي في عالمنا المعاصر رافدا من روافد المعرفة، ووسيلة من وسائل التقدم الإقتصادي والإجتماعي يمارس على نطاق واسع من قبل مراكز البحث، المؤسسات والجامعات.

المطلب الأول: تعريف البحث العلمي وأهميته.

سيتم التناول في هذا المطلب تعريف البحث العلمي ومدى أهميته في الجزائر

الفرع الأول: التعريف.

تعددت تعاريف البحث العلمي تعددا يجعل من الصعب تحديد مفهوم جامع له ومن تعاريف البحث العلمي ما يلي:

التعريف الأول:[1]

هو استعمال التفكير البشري بأسلوب منظم لمعالجة المشكلات التي لا تتوافر لها حلول أو للكشف عن حقائق جديدة أو لتنقيح أو إعادة النظر في نتائج صار مسلماً بها وهو أيضاً نظام يتضمن مجموعة من الأنشطة والمعارف والخبرات والأفكار كمدخلات، وتحكمها منهجيات وأساليب وبروتوكولات تستخدم وسائل تنفيذ، وتكون مخرجاتها أونتائجها معرفة جديدة أو توسيع المعرفة القائمة أو تطوير تقنية أومنتج أو نظام متداول.

ويعتبر أرقى العمليات العقلية فهو "بحث منظم منهجي نافذ في أسباب المشكلات وحلولها". ويقوم على أساس من سؤال أو مشكلة تتطلب حلاً. وينتقل من الملاحة إلى التحليل فالتجريب فالتعميم وأخيراً التطبيق.

التعريف الثاني:[2]

يعرف البحث العلمي بأنه "جهد منظم للبحث في مشكلة معينة تحتاج إلى حل. فالبحث العلمي يعرف بأنه بحث واستقصاء علمي منظم يقوم على أساس قاعدة بيانات البحث لبحث مشكلة معينة. وذلك بهدف الوصول إلى إجابات وحلول للمشاكل موضوع البحث.

التعريف الثالث:

عرف خضر 1979م البحث العلمي بأنه عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى الباحث من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى موضوع البحث باتباع طريقة عملية منظمة تسمى منهج البحث بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى نتائج البحث.[3]

---

[1] عبد المجيد قدي، **أسس البحث العلمي في العلوم الإقتصادية والإدارية** الرسائل والأطروحات، دار الأبحاث للترجمة النشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2009، ص 11.

[2] كمال الدين الدهراوي، **مناهج البحث العلمي في مجال المحاسبة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2002، ص ص (7-8).

[3] عبد الرشيد عبد العزيز راشد وآخرون، **التفكير والبحث العلمي**، مركز النشر العلمي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1430ه- 2009م، ص 43.

وباختصار فإن البحث العلمي يقدم معلومات تساعد مديرين لاتخاذ القرارات لحل مشاكل الوحدة الإقتصادية. والمعلومات المقدمة تنتج من تحليل للبيانات المجمعة بواسطة الباحث مباشرة أو عن طريق البيانات المتاحة والمجمعة بواسطة جهات متخصصة. ويعرف ايضا أنه التحري والإستقصاء المنظم الدقيق الهادف للكشف عن حقائق الأشياء وعلاقتها ببعضها البعض وذلك من أجل تطوير الواقع الممارس لها فعلا أو تعديله.

الفرع الثاني: الأهمية.

يرتبط تحقيق التقدم في مجال العلم والمعرفة، وفي مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية وغيرها بدرجة الإيمان بالبحث العلمي أسلوباً ووسيلة ومنهاجاً، من خلال البحث العلمي يمكن للتداول والأفراد حل الكثير من المشكلات وتحقيق الرفاهية والسعادة على مستوى الأفراد والشعوب. إن البحث عن تحقيق جودة الحياة يفتح أمام الشعوب آفاقاً وإمكانيات جديدة فإذا أتيح لمجتمع ما من المجتمعات أن يتعلم أسس البحث العلمي ومبادئه فلسوف يسود فيه جو من الرخاء والإنسجام. [1]

ويكتسي البحث العلمي أهمية كبيرة كبيرة في المجتمع المعاصرة، أنه يقاس رقي الأمم بما تخصصه من إنفاق على البحث والتطوير المرتبطة بالبحث في تكوين مؤشر التنمية البشرية من جهة وفي تحديد المعرفة من جهة ثانية، ويستمد البحث العلمي أهميته من كونه:[2]

- وسيلة لحل مشكلات المجتمع الإقتصادية، الإجتماعية ، والسياسية كالفقر والمرض، التلوث...الخ
- وسيلة لاكتساب المجتمع القدرة على النمو الذاتي والمنافسة في الأسواق الإقتصادية نتيجة تزايد أهمية الإبداع والتجديد في تحديد تنافسية الإقتصاديات.
- وسيلة لتمكين المجتمع من إستعاب التكنولوجيات (الصلبة والمرنة) وتطويعها لحقائقه وظروفه الخاصة.
- وسيلة للإندماج في الإقتصاد الجديد (المبني على المعرفة). باعتبارها أداة استحداث الثروة والقيمة المضافة.
- وسيلة لتعزيز الأمن القومي بالسعي إلى معرفة الأساليب المساعدة على مواجهة التمديدات المختلفة (غذائية، صحية، عسكرية).
- وسيلة لتحويل المعرفة إلى منافع تزيد من رفاهية الإنسان.
- وسيلة لفرز وإبراز المبدعين في المجتمع .
- عبارة عن إستثمار على أساس أن تخصيص الأموال الاعداد الباحثين او لإنشاء مراكز البحث له مردود إقتصادي، يتمثل في توفير الفاقد الذي ينجم عن سوء الادارة ألاقتصادية اوإنتشار المشكلات في المجتمع.

[1] مبروكة عمر محيريق، **الدليل الشامل في البحث العلمي** مع تطبيقات عملية الإستشهادات المرجعية الورقية والإلكترونية وفق للمعايير الدولية CM- MLA- APA- ISO ، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008،ص27.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص (13-14).

- يتيح البحث العلمي للباحثين التوصل إلى إجابات لتساؤلاتهم وإلى تفسير للظواهر التي يقومون بدراستها بطريقة علمية منظمة وبأسلوب منهجي بعيد عن الظن والتخمين، حيث يعتمد البحث العلمي على المعلومات والحقائق المتوافرة لاستكشاف الظواهر وتفسيرها والتنبؤ بما يمكن أن تحدث في المستقبل، ومن ثم الإستعداد له والتعامل الفعال معه.[1]

المطلب الثاني: أنواع وأهداف البحث العلمي.

يهدف البحث العلمي إلى تسهيل فهم ووصف الظواهر حيث أن هناك عدة أنواع من البحوث العلمية تشمل البحوث من الجانب التطبيقي والنظري.

الفرع الأول: أنواع البحث العلمي.

هناك نوعان من البحث العلمي هما:[2]

1_ **البحوث التطبيقية:** ويهدف هذا النوع من البحوث إلى معالجة مشكلات قائمة لدى المؤسسات الإجتماعية والإقتصادية، حيث يقوم الباحثون المعنيون بتحديد واضح للمشكلات التي تعاني منها تلك المؤسسات مع التأكد من صحة و دقة مسبباتها ميدانيا، وذلك من خلال استخدام أواتباع منهجية علمية ذات خطوات بحثية متدرجة وصولا لمجموعة من الأسباب الفعلية نسبيا التي أدت إلى حدوث هذه المشكلات أوالظواهر مع اقتراح مجموعة من التوصيات العلمية التي يمكن أن تسهم في التخفيف من حدة هذه المشكلات ومعالجتها نهائياً.

2- **البحوث النظرية:** بشكل عام لايرتبط هذا النوع من البحوث بمشكلات آنية بحد ذاتها، حيث أن الهدف الأساسي والمباشر لها إنما يكون لتطوير مضمون المعارف الأساسية المتاحة في مختلف حقوق العلم والمعرفة الإنسانية. كما يطلق على هذا النوع من البحوث أيضاً البحوث الأساسية والمجردة.

الفرع الثاني: الأهداف.

إن الهدف من البحث العلمي يكمن فيما يلي:[3]

1- الوصف: وهذا بمعرفة العناصر المكونة لظاهرة من الظواهر حول العلاقات القائمة بينها.

2- الإستكشاف: من خلال السعي للوقوف على المشكلات وتعريفها ووضع المعايير المناسبة لها، ومقارنة الظواهر ببعضها البعض وتصنيفها وفق المعايير الموضوعة ضمن فئات.

3- التفسير: وهذا بتقديم دليل توافقي وربط الأسباب بالنتائج والمدخلات والمخرجات، إن فهم العلاقات لا يمكن أن تتم إلا بالتحليل وإقامة المقارنة ومعالجة الواقع.

4- التنبؤ: وذلك ببناء التصورات لما سوف عليه الظواهر في المستقبل والتنبؤ هو عملية تقرير وتخمين ذكي ومدروس مبني على طبيعة الظاهرة وتطورها ونموها في وضعها الحالي، ودرجة النمو واتجاهاته ومداه. وهذا باستخدام أدوات القياس المناسبة.

---

[1] مبروكة عمر محيريق، مرجع سبق ذكره، ص28.

[2] محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات**، دار وائل للنشر والطباعة، عمان، الطبعة الثانية، 1999، ص 6.

[3] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص16.

5- المساعدة على اتخاذ القرار: تعتبر عملية وضع القرار على المستوى الكلي والجزئي عملية معقدة ولهذا يستخدم البحث العلمي كوسيلة تساعد أصحاب القرار على اتخاذ ما يناسب أوضاعهم فالقرار باعتماد توسيع خطوط الإنتاج في مؤسسة من المؤسسات أو رفع الحد الأدنى للأجور في دولة ما لا يمكن أن يتم دون إجراء بحوث تحدد الأثار المتوقعة لهذا القرار أو ذاك والموارد الواجب رصدها لتنفيذ القرار.

6- استخلاص الحقائق الجديدة: باعتبار البحوث مساهمة في تطوير المعرفة القائمة، من أهدافها الوصول إلى اكتشافات جديدة، وهذا ما يدفع بالعلم نحو التطور.

المطلب الثالث: خصائص البحث العلمي وأدواته.

إن أهم ما يميز البحث العلمي ومن أهم أدواته ما يلي:

الفرع الأول: خصائص البحث العلمي.

إن أهم ما يتميز به البحث العلمي ما يلي:[1]

1- **الموضوعية:** أن تكون خطوات البحث العلمي كافة قد تم تنفيذها بشكل موضوعي وليس شخصي متحيز. ويحتم هذا الأمر على الباحثين أن لا يتركوا أرائهم الشخصية تؤثر على النتائج التي يمكن التوصل إليها بعد تنفيذ مختلف المراحل أو الخطوات المقررة للبحث العلمي.

2- **الدقة وقابلية الإختيار:** وتعني هذه الخاصية بأن تكون الظاهرة أو المشكلة موضع البحث قابلة للإختبار أو الفحص فهناك الظواهر التي يصعب اخضاعها للبحث أو الإختيار نظرا لصعوبة ذلك أو بسرية المعلومات المتعلقة بها. كماتعني هذه الخاصية بضرورة جمع ذلك الكم والنوعية من المعلومات الدقيقة التي يمكن أن يوثق بها والتي تساعد الباحثين من اختيارها إحصائيا وتحليل مضامينها ونتائجها بطريقة علمية منطقية وذلك للتأكد من مدى صحة أو عدم صحة الفرضيات أو الأبعاد التي وضعها للاختيار بهدف تمزق مختلف أبعاد أو أسباب مشكلة البحث الذي يجري تنفيذه وصولا لبع الإقتراحات أو التوصيات التي تحل تساعد في حل مشكلة موضوع الإهتمام.

3- **إمكانية تحديد النتائجReplicability:** تعني أنه يمكن الحصول على النتائج تقريبا نفسها باتباع المنهجية العلمية نفسها وخطوات البحث مرة أخرى وتحت الشروط والظروف المةضوعية والشكلية مشابهة, ذلك أن حدوث أو حصول النتائج نفسها يعمق الثقة في دقة الاجراءات التي تم اتخاذها لتحديد مشكلة البحث وأهدافه من جهة، والمنهجية –الأسس والمراحل– من جهة أخرى، كما تثبت هذه الخاصية أيضا صحة البناء النظري والتطبيقي للبحث موضوع الإهتمام ومشروعيته.

4- **التبسيط والإختصار Parsimony:** يقال حول أساليب البحث العلمي أن ذروة الإبتكار والتجديد في مجال العلم هو التبسيط المنطقي في المعالجة والتناول المتسلسل للأهم ثم للأقل أهمية بالنسبة للظواهر موضوع البحث، ذلك أنه من المعروف أن إجراء البحوث أياً كان نوعها يتطلب الكثير من الجهد

[1] محمد عبيدات وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص -- ص (9---11).

والوقت والتكلفة، الأمر الذي يحتم على الخبراء في مجال البحث العلمي السعي الحثيث إلى التبسيط والإختصار في المراحل والإجراءات بحيث لا يؤثر هذا على دقة نتائج البحث وإمكانية تعميمها وتكرارها.

5- أن يكون البحث العلمي غاية وهدف من وراء اجرائه، وتحديد هدف البحث بشكل واضح ودقيق هو عامل أساسي يساعد في تسهيل خطوات البحث العلمي وإجراءاته كما أنه يساعد في سرعة الانجاز والحصول على البيانات الملائمة، ويعزز من النتائج التي يمكن الحصول عليها بحيث تكون سلبية للمطلوب.

6- التعميم والتنبؤ: استخدام نتائج البحث لاحقا في التنبؤ بحالات ومواقف متشابهة، فنتائج البحث العلمي قد لا تقتصر مجلات الإستفادة منها واستخدامها على معالجة مشكلة آنية بل قد تمتد إلى التنبؤ بالعديد من الظواهر والحالات قبل وقعها.

الفرع الثاني: أدوات البحث العلمي

إن أهم أدوات القيام بالبحث العلمي تكمن فيما يلي:

1_ **الإستفتاءات (الاستبيانة):** هي أداة لجمع البيانات التي تفيد في الإجابة على مشكلة من المشكلات، وهو تعتمد على التقرير الذاتي اللفظي للفرد عن سلوكه وعن المؤثرات التي يتعرض لها، لذا فإن توفيق الباحث في الحصول على المعلومات التي تتطلبها يتوقف إلى حد كبير على مدى فهمه الاستفتاء والمواقف التي يفصل فيها استخدام الإستفتاء والقواعد التي ينبغي مراعاتها عند إعداد استمارة الإستبيان التي تجمع بموجبها البيانات، ويتم تقديم الإستبيانة عن طريق مجموعة من الأفراد إما بالمراسلة أو باللقاء المباشر.[1]

من مزايا الاستفتاء مايلي:

- قلة التكاليف والجهد.
- يساعد في الحصول على بيانات حساسة أو محرجة.
- لا يحتاج إلى عدد كبير لجامعي البيانات.

العيوب:

- لا يليق إلا بالمتفوقين أو على الأقل ملمين بالقراءة والكتابة.
- يتطلب عناية فائقة في الصياغة والوضوح والسهولة.
- لا يصلح إذا كان عدد الأسئلة كبيرا لأن ذلك يؤدي إلى الملل.
- يمكن أن يكون التقرير اللفظي صادق أو غير صادق.

[1] رحيم يونس كرو العزاوي، **مقدمة في البحث العلمي**، دار دجلة للنشر والتزيع، الطبعة الأولى ، 1429ه- 2008م، عمان، [على الخط]، ص133.

2_ **المقابلة:** هي عبارة عن محادثة موجهة بين الباحث وشخص أو أشخاص آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث لتعرفه من أجل تحقيق أهداف الدراسة، وتنقسم المقابلة من حيث طرقة تنفيذها واجراءها إلى:[1]

- المقابلة الشخصية فيها يجلس الباحث وجها لوجه مع المبحوث.
- المقابلة التي تتم عن طريق الإتصال الهاتفي.
- المقابلة بواسطة الحاسوب.
- المقابلة بواسطة استخدام التلفاز (الأقمار الصناعية) وأجهزة الإرسال والإستقبال.

من مزايا المقابلة مايلي:

- ارتفاع نسبة الردود مقارنة بالإستبيانة.
- المرونة وقابلية توضيح الأسئلة للمستجيب أو المسؤول في حالة عدم استعابه أو فهمه للمقصود من السؤال، كما تعطي للباحث فرصة للإستفسار من المجيب إذا كانت غير واضحة ومحددة.
- تعتبر وسيلة لجمع البيانات عن عوامل شخصية أو ظواهر قد لا يمكن جمعها عن طريق الاستبيانة مثلا.

العيوب:

- تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين من الباحث إذا كان عدد الأفراد المشمولين بالدراسة كبير ومدة المقابلة طويلة.
- صعوبة الوصول إلى بعض الأفراد ومقابلتهم شخصيا بسبب مركزهم كالوزراء والمديرين.
- قد تتأثر المقابلة بالحالة النفسية للباحث والمبحوث.

3- الملاحظة: تعتبر من أحد قدم جمع البيانات و المعلومات الخاصة بظاهرة ما، وهي عبارة عن عملية مراقبة ومشاهدة لسلوك الظواهر والمشكلات والأحداث ومكوناتها والبيئة ومتابعة سيرها واتجاهاتها وعلاقتها بأسلوب علمي منظم ومخطط وهادف بقصد التفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات والتنبؤ بسلوك الظاهرة وتوجيهها لخدمة اغراض الانسان وتلبية احتياجاته. ويمكن تقسيم الملاحظة إلى نوعين:[2]

1- ملاحظة بسيطة: وهي المستخدمة غالبا في الدراسات الاستكشافية.

2- ملاحظة منظمة: وهي التي يحدد فيها الباحث المشاهدات والحوادث التي يريد أن يجمع عنها بيانات.

من مزايا الملاحظة مايلي:

- في الكثير من الظواهر قد تكون الملاحظة من أكثر وسائل جمع المعلومات لفائدة العرف على الظاهرة والحادثة.

[1] محمد عبيدات وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 55.
[2] المرجع السابق، ص 37.

- تسمح بتسجيل السلوك والتعرف على الحادثة أو الظاهرة وقت حدوثها.
- تسمح بالتعرف على بعض الظواهر أو الحوادث التي قد لا يفكر الباحث أو المبحوث بأهميتها إذا تم استخدام المقابلة والاستبيانة.

العيوب:

- قد تستغرق وقتا طويلا وجهدا وتكلفة مرتفعة من الباحث.
- قد يتعرض الباحث للخطر في بعض أنواع الدراسات.
- التحيز من قبل الباحث الذي قد يكون مقصودا بسبب تأثره بالأفراد أو ان يكون تحيزه غير مباشر بسبب عدم نجاحه في تفسير ظاهرة ما.
- التحيز من قبل المبحوثين إذا ادركوا وقوعهم تحت عملية الملاحظة.

4_ العينات: تعرف على أنها عبارة عن مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقة معينة وإجراء الدراسة عليها ومن ثم استخدام تلك النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة الأصلي وهي على نوعين، العينات الإحتمالية والعينات غير الإحتمالية.[1]

من بين أساليب اللجوء إليها ما يلي:

_ ارتفاع التكلفة والوقت والجهد.

_ ضعف الرقابة والإستشراف.

_ التجانس التام في خصائص مجتمع الدراسة الأصلي.

_ عدم إمكانية إجراء الدراسة على كامل المجتمع الأصلي وكذا حصر كامل عناصر مجتمع الدراسة الأصلي.

المطلب الرابع: مؤشرات قياس البحث العلمي ودوره التنموي

يسعى البحث العلمي إلى مؤشرات قياس وضعيته في المجتمع حتى يكون له دور تنموي

الفرع الأول: مؤشرات قياس وضعية البحث العلمي في المجتمع:

هناك الكثير من مؤشرات المستخدمة من بينها:[2]

- عدد الباحثين لكل مليون نسمة من السكان.
- الإنفاق على البحث العلمي بمليون الدولارات.
- نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الخام.
- نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي والتطوير.
- حجم الإنتاج العلمي من البحوث أي عدد البحوث المنشورة في دوريات عالمية محكمة لكل مليون فرد.

[1] محمد عبيدات وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 85-86.
[2] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

- إنفاق التعليم العالي على البحث والتطوير، ويشمل حسابات الإنفاق على البحث والتطوير من مؤسسات التعليم العالي بصرف النظر عن مصادر التمويل وعن درجة تبعيتها للسياسة العامة أو ملامحها القانونية0

الفرع الثاني: البحث العلمي ودوره التنموي.

تكمن أهمية البحث العلمي ودوره التنموي في:[1]

توجد عوامل كثيرة مسؤولة عن النمو الإقتصادي الذي شهدته معظم الدول على سواء، وفي مقدمتها توجد قوى عاملة ذات مهارات تقنية عالية والتعليم العالي يلعب دورا هاما وفعالا في إنتاج القوى العاملة الماهرة، فالمدارس في الطورين الإبتدائي والثانوي تقوم بتعليم الطلاب المعارف والمهارات العامة، في حين أن المهارات التقنية والمهنية المتخصصة تقع مسؤوليتها على الجامعة والتعليم العالي.

في حين ذكر السيد "عبد العزيز الهواشي" تكتسب القوى العاملة المهارات التي تتطلبها التنمية الإقتصادية عند مسايرة برامج التعليم العلي ومتطلبات الإقتصاد، وعندما تؤدي قطاعات التعليم المختلفة كل المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقها.

كما أن البحث العلمي من النشاطات التي أخذت مكانا بارزا في بعض البلدان، خاصة التي تتصدر الريادة في عصرنا الحالي، وتدل كل المؤشرات على الإستمرار في تعاظم مكانته في المستقبل ويمكن تدعيم هذا القول بما ذهب إليه العديد من الباحثين* وكثير من علماء الإقتصاد بأن الثغرة بين الشمال والجنوب هي ثغرة علمية وتقنية، ومن أسباب هذه الثغرة وتعليل ذلك في تمايز السياسات العلمية لبلدان الجنوب ب:

- ♦غياب الإلتزام الجاد بتطوير العلم وتطبيقاته وهذا من خلال ضعف الجامعات، قلة مراكز البحث والبخل في التمويل.
- ♦عدم الإهتمام بتطوير القدرات التقنية الذاتية.
- ♦التسيير البيروقراطي لشؤون العلم والتقنية.
- ♦عدم تجاوز النقص الموجود في الجانبين المؤسساتي والتشريعي.

ويقول الأستاذ بوسنة محمود أن الأسلوب العلمي في تناول مختلف الموضوعات الإجتماعية والإقتصادية يشكل منهجا موضوعيا ومتكاملا للبحث واكتساب المعرفة، يعتمد على الجدلية بين التجربة وبين النماذج النظرية، وكل معرفة علمية جديدة تقبل من قبل المجتمع العلمي تصبح ملكا له كله، إن صفة الموضوعية الصارمة وصفة المسؤولية العلمية الجماعية أعطت العلم فعاليته الهائلة واستمراريته ونموه، ونرى أن البحث العلمي غير قادر على تقديم حلول وأجوبة لكل المشاكل والإنشغالات والمطروحات عبر الزمان، إن البحث العلمي يحتاج إلى ميزانية معتبرة وتجنيد العديد من الباحثين إلى اعتبار البعد الزمني في تحديد رزنامة الأهداف المطالب بتحقيقها.

[1] أيمن يوسف، تطور التعليم العالي: الإصلاح والآفاق السياسية، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في علم الإجتماع السياسي، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، دفعة 2007-2008، ص ص 66- 67.

* من بين الباحثين: سلمان رشيد سلمان، طه نادية النعيمي، أنطنوان زحلان.

ومن بين إسهامات البحث في التنمية اكتسابه النظام للأفراد خلال فترة دراستهم في المدارس والتعليم العالي.

ويوضح الدكتور "مراد بن أشنو"أن الجامعة هي مؤسسة حساسة وجدت من أجل تحقيق اهداف ملموسة وتنموية للمجتمع الذي تنتمي إلية، فهي تتعامل مع المشاكل والإهتمامات الاجتماعية والسياسية والإقتصادية، فكل مجتمع يخلق جامعته الخاصة التي ترسم له أهدافه وبالتالي فإن الجامعة هي مؤسسة تكوين لا تحدد أهدافها من طرف واحد أو بطريقة داخلة بل العكس تتلقى من المجتمع من خلال ملامح العلوم وخطوطها العريضة.

المبحث الرابع: الجامعة والبحث العلمي.

عرفت الجامعات في السنوات الأخيرة تطورات عديدة في أهدافها ودورها الاجتماعي والاقتصادي،اذ لم بعد دورها يقتصر على تقديم الخدمات العلمية والتعليمية للطلبة فحسب ،وإنما أصبح تفاعلها مع جميع مؤسسات المجتمع ضرورة حضارية ،وذاك بتقديم خدماتها لهم من جهة ،ومن جهة أخرى ما توفره الجامعات من كفاءات لتنميته وتطويره،وذالك في ظل العلاقة الموجودة بين الجامعة والبحث العلني

المطلب الأول: تعريف الجامعة ودورها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

الفرع الأول: تعريف الجامعة.

للجامعة عدة تعاريف من بينها:[1]

تعرف الجامعة بأنها: مؤسسة علمية مستقلة، ذات هيكل تنظيمي معين، وأنظمة وأعراف وتقاليد معينة، وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية،وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة، منها ما هو على مستوى ليسانس ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا، التي يمنح الطلاب بموجبها درجات علمية

وتعرف الجامعة أيضا: على أنها مؤسسة اجتماعية طورها المجتمع لغرض أساسي هو خدمته، وبأنها تمثل مجتمعا علميا يهتم بالبحث عن الحقيقة ،وتتمثل وظائفها الأساسية في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع الذي يحيط به.

الفرع الثاني: دور الجامعة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية

للجامعة دور وأهمية كبيرة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية تكمن في:[2]

التنمية عملية ديناميكية تتكون أساسا من سلسة كبيرة من المتغيرات الهيكلية،التي تحدث نتيجة تفاعل الإنسان مع البيئة بهدف استثمار موارد المجتمع ومكوناته.

ويعتبر رأس المال والموارد الطبيعية، والتقدم التقني بالإضافة إلى الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكذا الوعي لدى الأفراد من بين العوامل التي تعتمد عليها التنمية.

ومن منطلق أن مشروعات التنمية تتوقف إلى حد بعيد على توفير الاحتياجات التي لاتنحصر في المستلزمات المادية المشروعة، ولكن تعتمد أساسا على القوى اللازمة لهذه المشروعات وفق المهارات المطلوبة.

وأن المفهوم الشامل لعملية التنمية يؤكد على أنها العملية المتجمعة الموجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي، ويحظى التعليم الجامعي بدور متميز لكونه أحد الحاجات التي تحققها التنمية.

---

[1] زرار العياشي، سفيان بوعطيط، **الجامعة والبحث العلمي مناجل التنمية**:إشارةالى الحالة الجزائرية، منظمة المجتمع العلمي العربي، بتاريخ2012/02/11على الساعة02:28 د، ص111.

[2] دهيمي زينب، **مدى مساهمة البحوث العلمية الجامعية في النهوض بالتنمية المحلية**، ورقة بحثية مقدمة ليوم دراسي بجامعة محمد خيضر بسكرة، ص 13.

والتنمية الحقيقية والفعالة لا تقتصر على جانب دون الآخر ،فهي تنمية مقصودة يعبر عنها أدبيات التنمية بالتنمية الشاملة في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية ،وما تتضمنه من عناصر ومحاور عديدة، أي أن تحقيق تقدم في أي مجال من المجالات الاقتصادية والاجتماعية يعزز فرص التقدم في بقية المجالات، وهذا الأمر يوضح أهمية تكامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية لضمان جني أفضل الثمار المختلفة لعملية التنمية في ضل الموارد المتاحة.

وباعتبار أن الإنسان محورا لكل من التنمية والتعليم الجامعي فهما يلتقيان فيه، فهذا الأخير يتناول شخصيته بجميع جوانبها وتحقيق التكامل لها، أما التنمية تتناول المجتمع من جميع جوانبه وتسعى إلى إن تتيح التقدم، وكما أن التعليم يحقق متطلبات التنمية ،ففي المقابل نجد إن التنمية تؤثر في النظام الجامعي، وذلك للارتباط الوثيق بين التعليم الجامعي والتنمية من جهة، ولحاجة خطط التنمية إلى القوى البشرية القادرة على تحقيق أهداف التنمية من جهة أخرى،مع الوقوف على فعالية التخطيط في تنمية الموارد البشرية، وذلك من خلال التدريب والتعليم وإعداد القوى العاملة التي لتنفيذ خطط التنمية، والتعليم العالي ذو أثر مباشر في إمداد السوق العمل بالخريجين المتخصصين في مختلف المجالات ادفع عملية التنمية إلى ما تصبوا إليه.

المطلب الثاني: المعوقات والصعوبات التي تواجه التعاون بين الجامعات والقطاعات الصناعية.

تفتقد الجامعات والقطاعات الصناعية إلى حلقة ربط لتفعيل التعاون المأمول بينهما، و تجدر الإشارة إلى أن هناك وجهتي نظر في هذا الخصوص، الأولى يتبناها رجال التعليم وتتمثل في ضعف الإعلام عن الخدمات الاستشارية، أو البرامج التدريبية أو برامج البحوث التي تسهم فيها أو تنظمها الجامعات إلى جانب ضعف رغبة ضعف رغبة المؤسسات المناعية في المشاركة في تكاليف المشروعات البحثية، ضعف العلاقة بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية، وذلك بسبب قلة الثقة في الأبحاث والدراسات العلمية الوطنية، فتلجأ بعض المؤسسات إلى التعاقد من مؤسسات بحثية أجنبية، للحصول على استشارات وإجراء البحوث .

أما وجهة النظر الأخرى تتعلق برجال الأعمال بالقطاع الخاص، الذين يرون ان ما يعيق التعاون بينهم وبين الجامعات، تتمثل في انشغال هذه الأخيرة بالتدريس وعدم الإتمام بإجراء البحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات الإنتاج المحلي، وجود تطورات في بعض القطاعات الإنتاجية والمشكلات الناجمة تفوق مستوى المساهمة التي يمكن ان تقدمها الجامعات، عدم ارتباط المناهج التعليمية والتدريبية بالواقع الحالي للقطاعات الإنتاجية وما توجهه من مشكلات والاكتفاء بالبحوث النظرية دون التطبيقية في المنهج العلمي.

ومن بين الآليات الشائكة في علاقة الجامعات والقطاع الصناعي عدم الإنفاق على لعائد الآلية العاجلة والمستقبلية الآجلة للبحث العلمي، ومدى المفاضلة بين كل من العائد والعائد الاجتماعي لهذه البحوث.

كما أن الجامعات ليس لديها الإدراك العام بما يمكن أن تقدمه للقطاعات الصناعية لافتقارها للخبراء المتخصصين في المجلات البحثية التقنية، مع عدم مجود تنسيق وتعاون بين القطاعات الصناعية ومراكز البحث الجامعي، الأمر الذي أدى الى عدم الاستفادة من الخبرات والآراء الأفكار في مجال البحث العلمي.[1]

المطلب الثالث: سبل تفعيل العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية.

يعد مطلب التعاون بين والمؤسسات الاقتصادية والجامعات أمر لابد من تحقيقه بما يخدم مصالح هذه المؤسسات، من خلال البحوث المعولة من قبل الأخيرة التي يتولى انجازها الجامعين وفق نظرة محددة لمتطلبات التنمية، فالجامعة مطالبة بتطوير الإطار القانوني الذي يسهل المهمة وفتح المجال أمام هيئة التدريس وإبراز معارفهم هذا من ناحية،إما فيما يخص المؤسسات الاقتصادية فهي مطالبة بقبول مبدأ المساهمة في تمويل البحث العلمي.

وفي الاعتبار أن تفعيل العلاقة والاتصال بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية يمتثل في:

1. اعتماد مبدأ العقود البحثية في تخطيط وتنفيذ مشاريع بحوث الأساتذة وطلاب الدراسات العليا لتكون بحوثا موجهة لخدمة المؤسسات الاقتصادية وحل مشاكلها وتطوير منتجاتها، وبتمويل منها.
2. إصدار التشريعات التي تؤمن إجراء البحوث من ناحية تمويلها وصرف إيراداتها بعيدا عن التعقيدات الإدارية.
3. تخصيص حوافز مالية للقائمين على البحوث.
4. توجيه جانب من البحوث العلمية إلى البحوث التطبيقية التطويرية.
5. تزويد المؤسسات الاقتصادية والخدماتية بملخصات الأبحاث والرسائل الجامعية بشكل دوري للإستفاذة منها في المجال التطبيقي.
6. اعتماد نظام الإشراف المشترك بين الباحثين الجامعيين والمتخصصين في المؤسسات المستفيدة وتشكيل لجان مشتركة لمناقشة البحوث العلمية.
7. العمل على توفير الإحصاءات والبيانات اللازمة للتخطيط للبحث العلمي وتسيير حصول الباحثين بالجامعات على البيانات اللازمة من المؤسسات وقطاعات الأعمال التي يتم التطبيق عليها.
8. الاهتمام بجانب التوثيق ونشر البحوث وتوفير المعلومات العلمية باستخدام نظم شبكات المعلومات الحديثة التي تربط الجامعات ومراكز البحوث بالدولة ببعضها البعض وتربط الجامعات ومراكز البحوث بالمؤسسات الاقتصادية وقطاعات الأعمال.
9. إيجاد تمويلات جديدة خارجية للبحث العلمي الجامعي.

[1] مداحي محمد، **فعالية توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي حول:الجامعة والتشغيل، الإستشراف،الرهانات والمحرك بتاريخ4و5 ديسمبر2013م، ص9.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا لهذا الفصل اتضح لنا مدى الأهمية الكبرى الذي يحتله البحث العلمي ومدى دوره في نشر المعرفة والثقافة العامة والسعي وراء تحقيق التقدم والتطور العلمي في كل المجالات من خلال البحث العلمي الذي يعتبر أداة من أدوات التنمية المؤهلة لتطوير المجتمع وكذا الجامعة ورقيه لتحقيق النمو.

وعليه لكي نحافظ على التنمية والنمو الإقتصادي فلا بد من الزيادة في نسبة البحوث العلمية المقدمة خاصة في الجامعات سواء كانت نظرية أو تطبيقية وذلك بتوفير الأدوات اللازمة والبيئة الملائمة لذلك، ومحاولة إنشاء مراكز ومعاهد بحوث لتحقيق التنمية والنمو في الجامعة خاصة وفي المجتمع عامة.

تمهيد:

تعتبر الجامعات المكان الأمثل للأبحاث الجادة التي تقدم من طرف المختصين وطلاب الدراسات العليا، فالجامعات هي مؤسسات علمية وثقافية تقوم بتوفير التعليم الجامعي والنهوض بالبحث العلمي، وخدمة المجتمع بصورة تكاملية لتحقيق متطلبات التنمية.

ومع تعدد حركة الحياة والتطورات الحاصلة فيها، فقد أصبح الدور لايقتصر على تقديم المعارف والمعلومات العلمية في عقل اختصاص الطالب، وإنما تعدى هذا الدور وتوسع ليشتمل جوانب كثيرة في حياة الطالب والتي أصبحت الجامعة مساهمة فيها بدرجة كبيرة، حيث تعتبر الجامعات نوعا من الاستثمار الاقتصادي الصحيح. فمشاريع التنمية الاقتصادية تشهد تحولا كبيرا في درجة التنويع الاقتصادي والنمو السريع مما يجعلها تحتاج إلى رأس مال بشري يقوم بعملية التنمية، والجامعة هي المسؤول الرئيسي عن توفير هذا العامل باعتبارها المنتج الأساسي له.

وسنحاول في هذا الفصل إبراز دور الجامعة في البحث العلمي، بالإضافة الى دراسة وضعية البحث العلمي في الجامعة محل الدراسة من خلال تقديم بعض المؤشرات الخاصة بها وكذا محاولة تقديم عرض المعلومات الخاصة بالبحث العلمي في الجامعة محل الدراسة، المرتبة العلمية وكذا العقبات التي يواجهها البحث العلمي وبعض المتطلبات، وهل هناك علاقة بين البحث العلمي الجامعي والنمو الاقتصادي؟

المبحث الأول: مدخل نظري لجامعة أحمد دراية أدرار.

المبحث الثاني: مكونات البحث العلمي في جامعة أحمد دراية أدرار.

المبحث الثالث: الشريك الإقتصادي والترتيب العالمي لجامعة أحمد دراية أدرار.

المبحث الرابع: واقع البحث العلمي في جامعة أحمد دراية أدرار

المبحث الأول: مدخل نظري لجامعة أحمد دراية أدرار.

عرفت الجامعات في السنوات الأخيرة تطورات عديدة في أهدافها ودورها الاجتماعي والاقتصادي،اذ أن دورها يقتصر على تقديم الخدمات العلمية والتعليمية للطلبة فحسب، وإنما أصبح تفاعلها مع جميع مؤسسات المجتمع ضرورة حضارية، وذاك بتقديم خدماتها لهم من جهة، ومن جهة أخرى ما توفره الجامعات من كفاءات لتنميته وتطويره، وذلك في ظل العلاقة الموجودة بين الجامعة والبحث العلمي

المطلب الأول: نشأة الجامعة وتطورها

أنشأت أول نواة جامعية بولاية أدرار سنة 1986 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 118 /86 المؤرخ في 05/20/ 1986 المعدل والمتمم بالمرسوم رقم 86/175 المؤرخ في 08/05/ 1986والمتضمن إنشاء المعهد الوطني العالي للشريعة بأدرار، ليرتقي إلى جامعة وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01/269المؤرخ في 30 جمادي الثاني عام 1422 الموافق ل18 سبتمبر سنة2001 م، المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 259 /04 المؤرخ في 13 رجب عام 1425م الموافق ل29 أوت سنة 2004م، هادفا بذلك إلى:[1]

- تشجيع الإبداع العلمي وتثمين نتائجه؛
- تطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي؛
- خلق علاقات تبادل وتعاون علمي مع مختلف الجامعات وهيئات البحث العلمي وطنيا وإقليميا ودوليا؛
- تكريس الشراكة مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية؛
- تفعيل البحث العلمي بشكل يستجيب التنمية المحلية والوطنية؛
- تلبية احتياجات التكوين وفقا لمتطلبات سوق العمل والتنمية وطنيا ومحليا؛
- تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في تسيير الجامعة بشكل يزيد من كفاءة وفعالية العمل الإداري؛
- المتابعة الحديثة في مجال العلم والتكنولوجيا؛
- تشجيع الإنتاج العلمي؛

وبهدف توفير تكوينا بيداغوجيا وعلميا في عدة مجالات للتكوين، ولضمان التطور العلمي والحركية البحثية فإن الجامعة شهدت قفزة نوعية وعلمية للسنة الجامعية 2012م /2013م بحيث انتقلت من ثلاث كليات إلى خمس كليات، بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 302/12 المؤرخ في 2012/08/04م، وتضمنت هذه الكليات 16 قسم أنشأت بمقتضى القرارات رقم 800-801-802-803-804 المؤرخة في2012/12/27م الصادرة عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي، مما سمح بفتح تخصصات جديدة على مستوى كل من الميادين المفتوحة والماستر، بالإضافة إلى فتح عروض جديدة في الماجستير والدكتوراه، وهذا كله بفضل مدير الجامعة وجهود الدولة وإسهامات أساتذتها وموظفيها وطلابها من أجل ان تحتل المكانة التي تستحقها.

[1] دليل جامعة أدرار، ص10.

وفيما يلي الكليات التي تحتويها الجامعة، متضمنة الأقسام والتخصصات التالية:

الجدول 01: كلية العلوم والتكنولوجيا

القسم	الطور	الميادين	الشعب	التخصصات
علوم وتكنولوجيا	ليسانس	علوم وتكنولوجيا	هندسة مدنية	منشئات حضارية
			هندسة الطرائق	هندسة كيميائية
			إلكترو تقني	إلكترو تقني
				إعلام الي صناعي
	مستر		هندسة مدنية	جيو مواد وهياكل
				بناءات مدنية وصناعية
علوم المادة	ليسانس	علوم المادة	فيزياء	فيزياء طاقوية
			كيمياء	كيمياء فيزياء
				كيمياء المحيط
	ماستر		فيزياء	فيزياء طاقوية
				فيزياء المواد
			كيمياء	كيمياء المحيط
رياضيات وإعلام ألي	ليسانس	رياضيات وإعلام ألي	رياضيات	رياضيات أساسية
			إعلام ألي	شبكات وأمن شبكات الإعلام الآلي
				هندسة أنظمة المعلومة والبرمجيات
	ماستر		إعلام ألي	أنظمة المعلومات وتكنولوجيات الواب
				شبكات وأنظمة ذكية
علوم طبيعة والحياة	ليسانس	علوم طبيعة والحياة	علوم زراعية	علم البيئة والمحيط

المصدر: مصلحة الإحصاء والإستشراف.

الجدول02 كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم	الطور	الميدان	الشعب	التخصصات
علوم اقتصادية	ليسانس	علوم اقتصاد، والتجارية وعلوم التسيير	علوم اقتصادية	بنوك وتأمينات
				نقود مالية
				مالية
	ماستر			مالية وبنوك
				مالية واقتصاد دولي
				تحليل اقتصادي وحوكمة
	ليسانس		علوم التسيير	محاسبة وجباية
				إدارة الاعمال
علوم التسيير	ماستر			جباية المؤسسة
				تدقيق ومراقبة التسيير
				التسيير الاستراتيجي للمؤسسة
علوم تجارية	ليسانس		علوم تجارية	مالية

المصدر: مصلحة الإحصاء والإستشراف

الجدول 03: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

القسم	الطور	الميادين	الشعب	التخصصات
العلوم الاسلامية	ليسانس	علوم انسانية واجتماعية	علوم اسلامية	فقه واصول
				شريعة وقانون
				التفسير وعلوم القرءان
				علوم الحديث
	ماستر			فقه واصول
				شريعة وقانون

	ماجستير	فقه واصول		
		فقه مالكي وتحقيق التراث		
	دكتوراه	فقه واصول		
		شريعة وقانون		
العلوم الاجتماعية	ليسانس	علوم انسانية واجتماعية	علوم اجتماعية	علم اجتماع التنظيم والعمل
				علم الاجتماع العائلي والطفولة
				علم النفس المدرسي
				علم النفس العيادي
	ماستر			علم اجتماع المدرسي
				علم اجتماع التنظيم والعمل
	ماجستير	علم الاجتماع التعليم والعمل		
	ليسانس	علوم انسانية واجتماعية	علوم انسانية	تاريخ عام
				علوم الاعلام والاتصال اتصال
	ماستر			التاريخ الحديث والمعاصر
				الاستعمار وحركات التحرر في افريقيا بين القرنين 15و20
	ماجستير	التاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور		
	دكتوراه	تاريخ		

المصدر: مصلحة الإحصاء والإستشراف.

الجدول 04: كلية الحقوق والعلوم السياسية

المصدر: مصلحة الإحصاء والإستشراف.

القسم	الطور	الميادين	الشعب	التخصصات
	ليسانس		حقوق	قانون خاص للأعمال
الحقوق	الطور	الميادين	الشعب وعلوم	التخصصات
اللغة الأدب العربي	ليسانس	لغة وأدب عربي	دراسات لغوية وأدبية	قانون عام
	ماستر			قانون عقاري
	ماجستير			قانون إداري
				دراسات لغوية وأدبية في اللغة والأدب العربي
علوم سياسية	ماستر	حقوق وعلوم سياسية	القانون الخاص الأساسي	
	ليسانس		علوم سياسية	التنظيم السياسي والإداري
	ماجستير	الجهود اللغوية والأدبية عند الجزائريين أبان القرن 19و20		

الجدول 05: كلية الآداب واللغات

	دكتوراه	الأدب العربي		
الأدب واللغة الانجليزية	ليسانس	آداب ولغات أجنبية	لغة الانجليزية	لسانيات
	مستر			لسانيات وتعليمية اللغة الانجليزية
الأدب واللغة الفرنسية	ليسانس	آداب لغات أجنبية	لغة فرنسية	تعليمية لغة الفرنسية كلغة أجنبية

المصدر: مصلحة الإحصاء والإستشراف.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لجامعة أدرار ووظائفها

في هذا المطلب نبرز أهم وظائف جامعة أحمد دراية أدرار والهيكل التنظيمي لها.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لجامعة **أدرار.**

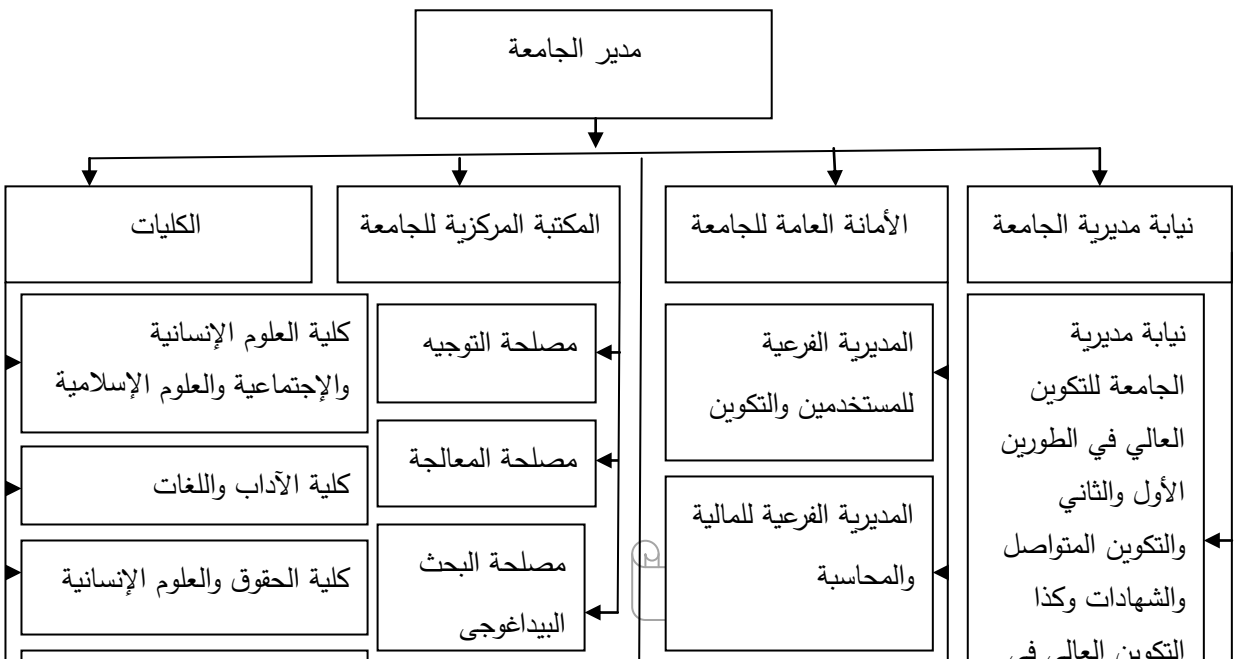

المصدر: مصلحة الإحصاء والإستشراف.

الفرع الثاني: وظائف جامعة أحمد دراية أدرار.

تقوم رسالة الجامعة في العصر الحاضر بدور بالغ الأهمية في حياة الامم والشعوب على اختلاف مراحل تطورها الاقتصادي الاجتماعي، ومن هدا المنطلق فإن رسالة الجامعات تكمن في ثلاث وظائف رئيسية:[1]

الوظيفة الأولى: تتلخص في قيام الجامعة بتقديم المعرفة ونشرها، وذلك عن طريق التعليم والتدريس وتزويد الطلاب بمختلف العلوم والمعارف المختلفة، إضافة إلى إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية والإدارية من المستوى العالي في مختلف التخصصات التي يحتاج إليها المجتمع، وفي مختلف مواقع العمل لتحقيق التنمية الاقتصادية.

الوظيفة الثانية: وتتمثل في قيام الجامعة بدور أساسي في البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الأساسية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية والعمل على تطويرها، وتزداد أهمية هذه الوظيفة في العصر

[1] مقابلة مع سهام، إطار بمصلحة الإحصاء والإستشراف، رئاسة جامعة أدرار،يوم 2016/02/10، على الساعة: 10:45.

الحاضر عصر الثورة العلمية، إذ عن طريق البحث العلمي الجامعي يمكن أن تسهم الجامعات في التشخيص العلمي لمشكلة تأخر التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الوظيفة الثالثة: فهي تكمن قي خدمة المجتمع عن طريق دورها التثقيفي والإرشادي، والمشاركة في تقديم الخدمات الاجتماعية والتوعية العامة. وتدعيم الاتجاهات الاجتماعية والقيم الإنسانية المرغوب.

المطلب الثالث: دور جامعة أحمد دراية أدرار في تفعيل حركة البحث العلمي .

تعتبر جامعة أحمد دراية أدرار مصدر ما يستجد من أفكار مثلها مثل كل الجامعات، وهي تعد من بين المحركات الأساسية لعجلة التطور وعملية التنمية في المجتمعات، وتشير الدراسات إن ما حققته الجامعات وثيق الصلة بحركة البحث العلمي، التي لم يقتصر نشاط مراكز الأبحاث فيها على تطوير النظام التعليمي فحسب، بل تجاوز ذلك إلى المؤسسات الصناعية والزراعية والخدماتية، والإدارات الحكومية التي استفادت بشكل مباشر من نتائج تلك البحوث.

والبحوث العلمية تعد من وظائف الجامعة الأساسية إذ ان للجامعة دور في تنمية المعرفة وتطورها من خلال ما تقوم به من أنشطة تتعلق بالبحث العلمي، كما أن واجب القيام بهذه الأخيرة ليس من واجب أساتذتها فقط، وإنما أيضا ما يقوم به طلاب الجامعة.

والجامعة من هذا الجانب تساهم بدور مباشر قي تنمية اقتصاد المجتمع، واستخدام موارده وثرواته لتطوير مؤسساته الصناعية والزراعية، وذلك من خلال البحوث العلمية وإعداد الأشخاص الذين يتمتعون بكفاءة قادرة على تطبيق هذه البحوث في تطوير وسائل الإنتاج، وعن طريقها كذلك يمكن الكشف عن طرق جديدة للتصنيع تكون أكثر فاعلية الإنتاج وتحسين الظروف الصحية للإنسان، وكذلك رفع القدرة على زيادة استغلال الطاقة الإنتاجية أو رفع مستوى الجودة.

وفي ضوء هذا الإدراك فإن الجامعة تعد من أهم ركائز التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرخاء والرفاهية في المجتمع، وعلى هذا الأساس فدورها ومسؤوليتها يكون أعظم في الدول النامية لتعويض ما فاتها وذلك بالاهتمام بالبحوث النوعية التي يمكن استخدامها في زيادة الإنتاج وتحسينه في شتى المجالات.

وتجدر الإشارة إلى بعض المعايير الحديثة والتي يتم تطبيقها في الكثير من الجامعات المتقدمة لتحديد كفاءتها ودورها في تفعيل حركة البحث العلمي وذلك فيما يلي:[1]

_ نشر عدد من الأبحاث العلمية، بالإضافة إلى التقييم العلمي لتلك الأبحاث ومعرفة مدى أهميتها وعلاقتها بقضايا التنمية.

_ توفير الأجهزة والمختبرات والمعدات اللازمة للقيام بالأبحاث العلمية، وذلك من خلال الموارد الخاصة للجامعات، أو بالتعاون مع القطاعيين العام والخاص.

[1] محمد عبد باطويج، البحث العلمي الجامعي ودوره في تنمية الموارد الإقتصادية (دراسة نظرية تحليلية، منشور في منظمة المجتمع العربي، وجد على الموقع www.arsco-oog أطلع عليه يوم 2016/04/14، (بتصرف)، ص ص 326-327.

_ ربط الجامعات ومراكز البحوث بالمجتمع كونها مراكز إشعاع ومؤسسات تعمل على حل مشكلات المجتمع بطرق علمية.

_ توفير الحد الأدنى من الباحثين في مختلف التخصصات في إطار الجامعة الواحدة، لتسهيل إجراء بحوث مشتركة تساهم في حل القضايا المطروحة وبشكل جماعي.

_ توفير المخصصات المالية الخاصة بكفاءة الباحثين.

إن توفير تلك المعايير في كثير من الدول المتقدمة، يعتبر شرطا أساسيا للحصول على الدعم الحكومي المخصص للبحث العلمي، ومما لاشك فيه ان تلك المعايير تخضع للتقييم العلمي، التي تمكننا من معرفة كفاءة أية جامعة في تفعيل حركة البحث العلمي.

المبحث الثاني: مكونات البحث العلمي في جامعة أحمد دراية أدرار.

تضم جامعة أحمد دراية أدرار مجموعة من الباحثين يتولون مشاريع بحثية, بالإضافة الى مخابر للبحث العلمي في مجالات متنوعة، سنحاول التعريف بها في هذا المطلب.

المطلب الأول: الباحثين ومشاريع البحث.

إليكم الجدول رقم 06 الذي يضم عدد مشاريع CNEPRU وعدد الباحثين فيها للفترة (2011م-2015م)

رقم	عدد مشاريع البحث CNEPRU	عدد الباحثين	السنة
01	20	92	2011
02	20	90	2012
03	24	102	2013
04	21	90	2014
05	21	92	2015

06	18	80	2016

المصدر: مصلحة متابعة البحث العلمي وتثمين نتائجه.

والمقصود بمشاريع البحثCNEPRU.

والمقصود CNEPRU: اللجنة الوطنية لتقييم و برمجة البحوث العلمية.

وهي لجنة تقوم بتقييم البحوث العلمية المبرمجة للجامعات الوطنية ،ومن خلال المعطيات المقدمة في الجدول سنحاول التعريج على نسبة مساهمة جامعة احمد دراية لسنة 2016م.

تحتوي الجامعة لهذا الموسم على 308 استاذ، وكانت مشاريع البحث المبرمجة لهذا الموسم حوالي 18 مشروع بمشاركة 80 باحث. أي ما يعادل 25.95% .

وهذه النسبة تعتبر ضعيفة مقارنة مع عدد الأساتذة في الجامعة ولهذا لعدة أسباب منها:

- انشغال معظم الأساتذة بمهام التدريس وإهمال جانب البحث العلمي.
- قلة عدد الاساتذة المنتمون الى مشاريع البحث.
- معظم البحوث العلمية المقدمة من طرف الأساتذة هي بحوث نظرية ولا تخدم الواقع المؤسساتي.

المطلب الثاني: مخابر البحث في أحمد دراية أدرار.

تم تدعيم البحث العلمي في جامعة أحمد دراية أدرار بالمخابر التالية:[1]

1_ مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري:

تحتضنه جامعة أدرار ذات البعد الإفريقي، فهو يبحث في أسس ودعائم التكامل الاقتصادي، أخذ من دراسة موضوع التكامل الجزائري الإفريقي مرتكزا أساسيا،لأجل ذلك اقتضى موضوع المخبر جملة من المجالات المعرفية والميدانية اشتملت التمويل والسياسات الاقتصادية الكلية إضافة الى المتطلبات القانونية اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي، التكامل في المجال السياحي والتجاري، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والتكامل الصناعي. ويضم 05 فرق للبحث العلمي

2_ مخبر المخطوطات الجزائرية في افريقيا:

جاءت فكرة هذا المخبر من اجل تتبع أثار علمائنا في مختلف دول إفريقيا، ومن أجل الإجابة على مجموعة من الأسئلة تمثلت فيما يلي:

ما هي علاقة هذه المراكز والمكاتب الخاصة والعامة بالمخطوطات عامة؟ وما هو وضعها في تعدادها العام فيها؟.

[1] www.uni-adrar.dz أطلع عليه يوم 2016/04/29، على الساعة 9:30.

_ ما هو عدد المخطوطات الجزائرية تحديدا في هاته المراكز؟ وكيف السبيل إلى معرفتها وتصنيفها ومن ثم جردها وإحصائها وفهرستها أولا ثم تحقيق بعضا منها ثانيا؟.

_ ماهي عوامل رحلة المخطوطات الجزائرية هي عوامل رحلة الى المدن الإفريقية تحديدا؟ ومتى كان ذلك تقريبا؟

_ ما طبيعة موضوعات هاته المخطوطات بشكل عام؟ وما هي أوضاع خفضها وصيانتها؟.

من هم أهم أعلام هاته المخطوطات تأليفا ونسخا من الجزائريين تحديدا؟ ومتى كان ذلك أصلا؟

3_ مخبر القانون والمجتمع:

أنشئ هذا المخبر بموجب القرار الوزاري رقم145 المؤرخ في14 افريل 2012 ويديره الأستاذ الدكتور كيحل كمال، أستاد القانون بكلية الحقوق

وهو مخبر يطرح مواضيع جديدة كلها تصب في خدمة المجتمع، وذلك تجاوبا من المطروحات الجديدة الداعية إلى ضرورة تفتح الجامعة على المجتمع، وإمداده بكل ما يحتاج إليه من خدمات وحلول للمشاكل والانشغالات التي تعاني منها، خصوصا في الجانب القانوني.

4_ مخبر التنمية المستدامة:

جاء من أجل التنمية المستدامة والمعلوماتية الواقعة في كلية العلوم والهندسة في جامعة أدرار، يتكون المختبر من 23 عضوا في هيئة التدريس بما في ذلك خبراء من الجامعة (كلية العلوم والإقتصاد والقانون) ووحدة أبحاث الطاقة المتجددة في البيئة الصحراوية والموارد الطبيعية في إفريقيا بالجامعة، الأمر الذي دفع فائدة النشاط من البحوث والدراسات العلمية لتحقيق التكامل المثالي، من خلال تطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات محددة ومستدامة لها تطورات مع مرور الوقت إلى نهج متعدد التخصصات التي تفرضها التقرير والبحث والتنمية، سيصبح بالفعل إنشاء مفترق طرق سمحت هذه العلاقة المشتركة بين التخصصات الباحثين لفتح العالم من تطور وإبرام العقود وخدمات سوق الاتفاقيات.

المختبر يشارك في تشكيل تضاريس والماجستير والمهندسين والباحثين (المدارس العليا للدوكتوراه). وهو مهتم في الأهداف الإجتماعية والاقتصادية المستهدفة التي تتضمن جوانب البحوث الأساسية والتطبيقية بالتعاون مع الصناعة ومع مختلف المختبرات الجزائرية والأجنبية الأكاديمية من خلال محاور البحوث واضحة المعالم.

5 _ مخبر الطاقة، البيئة ونظم المعلومات.

هو مختبر تكمن مهمته في دراسة نظم الطاقة متعددة المصادر، وتحقيق أنظمة الطاقة المثلى مع تكامل النظم في البيئة المحيطة.

ويرتكز البرنامج المسطر على البحث والتطوير التكنولوجي حول القضايا التي تؤثر مباشرة على إنتاج واستخدام الطاقة المتجددة، وموقع الصحراء البيئة والاجتماعية والاقتصادية، ومن بين أهدافه:

_ دراسة تأثير العوامل المناخية على موقع الصحراء من محطات الطاقة الشمسية وتوربينات الصحراء.

_ النمذجة التجريبية للطاقة والظواهر البيئية.

_ التعاون الاجتماعي والاقتصادي مع الشركاء.

_ تطوير نظم المعلومات والطاقة والبيئة.

وفيما يلي الجدول رقم 07 يبين مخابر البحث وفرق البحث وكذا رؤساء الفرق لجامعة أحمد دراية أدرار:

اسم المخبر	فرق البحث	رؤساء الفرق	عدد الباحثين
مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي	التكامل الجزائري الافريقي في مجال التمويل والسياسات النقدية	د ين عبد الفتاح دحمان	19
	التكامل الجزائري الافريقي في المجال السياحي والتجاري	د قالون الجيلالي	14
	التكامل الجزائري الافريقي في مجال التنمية المستدامة	د تيقاوي العربي	08
	التكامل الجزائري الافريقي في المجال الصناعي اللوجيستسكي	د أقاسم عمر	13
	التكامل الجزائري الافريقي في مجال السياسات الجبائية البيئية	د بوعزة عبد الفتاح	12
	التكامل الجزائري الافريقي في مجال الاستثمار وترقية الشراكة	د بن الدين أمحمد	04
مخبر المخطوطات الجزائرية في افريقيا	مخبر المخطوطات اجزائرية في دولتي	د احمد جعفري	04
	مخبر المخطوطات الجزائرية في دوللتي غانا والسنغال	د حمودين بكير	04
	مخبر المخطوطات الجزائرية في دولة موريتانيا	د عبد القادر القصاصي	04
	مخبر المخطوطات الجزائرية في دولة مالي	د خدير مغيلي	04
مخبر القانون والمجتمع	القانون والاقتصاد	د دغيت أحمد	04
	القانون والواقع الاجتماعي	د حمليل صالح	05
	القانون والعمل والثقافة	د كيحل كمال	05

	القانون،المواطن والإدارة	د بومدين محمد	05

مخبر التنمية المستدامة والاعلام الألي	الطاقة المتجددة	بن عاطي الله علي	10
	أنظمة التحكم المثلى	مخلوفي سالم	06
	نظام تكنولوجيا المعلومات الطاقة	ويناس علي	06
	مجال الطاقة	جعفور نور الدين	04
مخبر الطاقة، البيئة ونظم المعلومات	استخدام الطاقة المتجددة للمساهمة في التنمية المستدامة في المناطق القاحلة	–	–
	التنمية المستدامة في منطقة ادرار التحديات والأفاق	–	–
	المخاطر وأداء تكنولوجيا المعلومات المثلى	–	–
	سياسات التنمية المستدامة: الأبعاد الاقتصادية والقانونية	–	–

المصدر : www.uni-adrar.dz

المطلب الثالث: الإنفاق على البحث العلمي بجامعة أحمد دراية أدرار.

تعتمد الجامعة مجموعة من النفقات من اجل دعم قطاع البحث العلمي والنهوض به، وذلك حسب الاعتمادات المخصصة في إطار الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لجامعة أدرار، سواء كانت للتجهيز او التسيير حيث سوف نقوم بتقديم مجموعة من البيانات المتعلقة بالفترة من (2010م-2015) وذالك حسب الجداول التالية:[1]

أولا: اعتمادات التسيير:

هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي والتي تسمح بتسيير النشاطات وهي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أن مهمتها تتضمن استمرارية سير المصالح من الناحية الإدارية.

جدول رقم 08 يبين إعتمادات التسيير والمبلغ المستهلك في البحث العلمي وكذا الرصيد المتبقي

السنوات	رصسد السنة الماضية N-1	اعتمادات التسيير N	المبلغ المستهلك	الرصيد
2010	0.00	10000000	0.00	1000000.00
2011	1000000000	19700000.00	278902.30	20421097.70
2012	2042109.70	16312500.00	8749843.88	27983753.82
2013	27983753.82	28050000.00	25847119.32	30186634.50
2014	30186634.50	29148000.00	29811275.12	29523359.38

[1] مقابلة مع نابتي محمد، إطار بمصلحة متابعة البحث العلمي وتثمين نتائجه، رئاسة جامعة أدرار، يوم 2016/04/19، على الساعة 09:40.

2015	29523359.38	9500000.00	20180092.29	18843267.09
المجموع		103710500.00	84867232.91	18843267.09

المصدر: مصلحة متابعة البحث العلمي وتثمين نتائجه.

مخطط يوضح نفقات التسيير من (2010-2015)

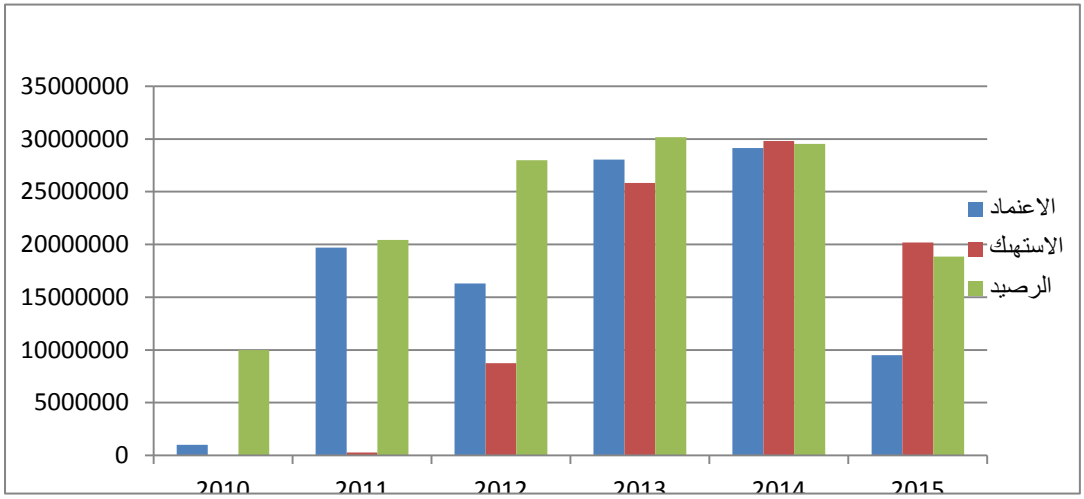

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا للمعلومات المقدمة من مصلحة متابعة البحث العلمي وتثمين نتائجه.

ثانيا:اعتماد التجهيز:

هي تلك النفقات التي لها طابع الإستثمار الذي يتولد عن ازدياد الناتج الوطني وبالتالي ازدياد ثروة البلاد وتخصص ميزانيتها للقطاعات الإقتصادية من أجل تجهيزها للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة.

الجدول رقم 09 يبين اعتمادات التجهيز والمبلغ المستهلك للبحث العلمي وكذا الرصيد المتبقي

السنوات	رصيد السنة الماضية N-1	اعتمادات التجهيز N	المبلغ المستهلك	الرصيد
2010	0.00	0.00	0.00	0.00
2011	0.00	0.00		0.00

2012	0.00	12337000.00	1960335.00	10376665.00
2013	10376665.00	0.00	4713415.00	5663250.00
2014	5663250.00	198278000.00	13629921.03	190311328.97
2015	190311328.97	2815000.00	37404711.79	155721617.18
المجموع		213430000.00	57708382.82	155721617.18

المصدر: مصلحة متابعة البحث العلمي وتثمين نتائجه.

مخطط يوضح نفقات التجهيز من (2010-2015).

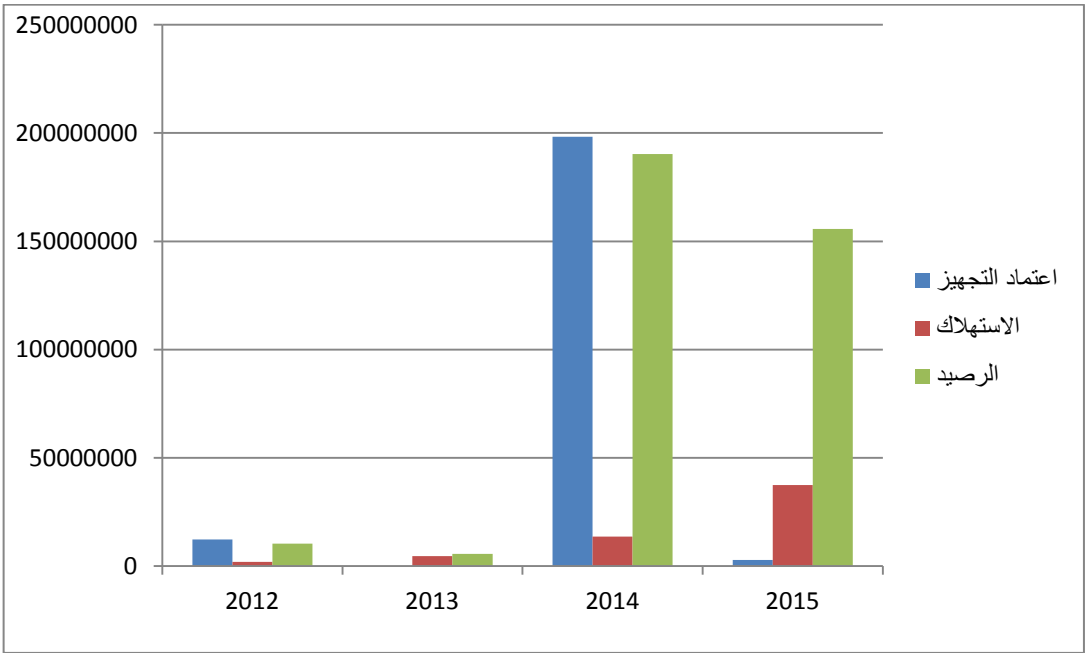

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا للمعلومات المقدمة من طرف مصلحة متابعة البحث العلمي وتثمين نتائجه.

من خلال المعطيات المقدمة في الجداول السابقة المتعلقة بالنفقات المخصصة من طرف جامعة أحمد دراية أدرار لدعم قطاع البحث العلمي، سواء كانت نفقات التجهيز أو نفقات التسيير حيث نجد أن المبلغ المستهلك أو المنفق على البحوث العلمية نجده أقل بالنسبة للاعتمادات المخصصة لها سواء من ناحية التسيير أو التجهيز فمثلا نجد مجموع اعتمادات التجهيز للسنوات كانت بمبلغ 213430000.00 ولم

يستهلك منه إلا مبلغ قدره 57708382.00 أي ما يعادل 27.03% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بنسبة مجموع الإعتمادات المخصصة للتجهيز أما بالنسبة لاعتمادات المخصصة للتسيير فنجد مجموعها بالنسبة للسنوات كانت بمبلغ 103710500.00 واستهلك منها 84867232.91 أي ما يعادل 81.83 وهي نسبة لا بأس بها وعلى العموم فلا بد من المكلفين بالإنفاق على البحوث العلمية من إستهلاك النسبة الكافية لتنشيط البحوث العلمية بالجامعة.

المبحث الثالث: الشريك الاقتصادي لجامعة أحمد دراية أدرار والترتيب العالمي لها.

انعقدت جامعة أحمد دراية أدرار عدة إتفاقيات مع هيئات أخرى دولية، محلية، وطنية.

المطلب الأول: الشريك الاقتصادي للجامعة.

أبرمت جامعة العقيد أحمد دراية بأدرار اتفاقيات في مجال التعاون وتبادل الخبرات على المستويين الوطني والدولي، و الجامعة تطمح من خلال هذه الاتفاقيات التي أبرمت خلال السنوات الأخيرة إلى أن تساهم في ترقية البحث العلمي حيث تندرج ضمن إستراتيجية الوصية بخصوص انفتاح الجامعة الجزائرية على المحيط الدولي خاصة في مجاليه الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب ربط علاقات تعاون مع المحيطين الوطني والمحلي.

ومن جهة أخرى تم إبرام اتفاقيات تعاون دولية، مع عدد من الجامعات العربية والإفريقية والأوروبية (الأردن، مصر، اسبانيا، السنغال) حول التعاون والشراكة في مجال البحث العلمي وتبادل الأساتذة والخبراء لجلب الخبرات الدولية.

كما انه تم إبرام اتفاقيات تعاون وطنية مع عدد جامعات الوطن على غرار جامعة سيدي بلعباس لفتح تخصص المحاماة وجامعة وهران لفتح مدرسة الدكتوراه علم الاجتماع وجامعة باتنة لفتح قسم اللغة الفرنسية إلى جانب اتفاقية مع المركز الجامعي بالولاية

وفي الشأن ذاته قامت هذه المؤسسة العلمية بإمضاء اتفاقيات محلية مكنت من تحقيق التقارب بين الجامعة والمحيط المحلي سيما في المجالات النشاطات ذات الطابع العمومي والخدمي والخاص لا سيما في قطاعات الفلاحة والري والبناء والأشغال العمومية إلى جانب الطاقات المتجددة وبعض الهيئات المنتخبة وقطاعي الضرائب والتأمينات.

وأن هذه المجالات الواسعة للتعاون من شأنها التعريف بالمشاكل الحقيقية التي تواجه التنمية ومختلف القضايا الاجتماعية بما يمكن إيجاد حلول ناجحة عن طريق البحث والدراسات العلمية على ضوء الاتفاقيات.

01	UNIVARSITST ROIVA IVIRILI ESPANGLE1	02/06/2011
02	جامعة الحسين بن طلال الأردن	30/11/2011
03	L'Universités Cheikh Anta Diop Dakar/SENEGAL	15/10/2013
04	La Societe SAMSUNG ENGINEERING	14/12/2014

الرقم	الهيئة	تاريخ الإتفاقية

الجدول رقم 10 الإتفاقيات المبرمة بين جامعة أدرار والهيئات الأخرى بتاريخ 2016/01/25.

المصدر: www.uni-adrar.dz تاريخ الإطلاع عليه 2016/04/14.

	Algeria	
05	Word Learing	11/01/2015
06	جامعة جاكرتا الحكومية جمهورية اندونيسيا	08/06/2015
07	جامعة إفريقيا العالمية السودان	21/06/2015
08	جامعة ولاية كوارا –ماليت–نيجيريا	15/09/2015

02_ الجدول رقم 11 يمثل الاتفاقيات الوطنية للفترة (2011م-2016).

المتمثلة في الجدول التالي:

الرقم	اسم الهيئة	تاريخ امضا الاتفاقية
01	المتفشية الجهوية للعمل لناحية بشار	08/12/2011
02	جامعة وهران	25/12/2011
03	جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس	29/11/2011
04	المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق اخموك لتمرناست	28/01/2013
05	Orascom télécom Algérie SPA(OTA)	22/05/2013
50	SONATRACH ACTIVITE AVAL	16/06/2014
07	L'Agence National de soutien à L'Emploi des jeunes (ANSEJ)	09/02/2014
08	اتفاقية شراكة بين جامعة الوادي، جامعة بسكرة ،جامعة باتنة، جامعة تبسة/جامعة ادرار	غير مختومة
09	وزارة الأشغال العمومية	10/12/2014
10	L'INSTITUT NATIONAL DE LA PROTECTIO DESVEGETAUX-ALGER	06/01/2015
11	جامعة الجزائر 2 ابو القاسم سعد الله	02/04/2015
12	الشراكة الوطنية الجزائرية للسياحةONAT	01/10/2015
13	جامعة بشار	14/10/2015
14	جامعة الجزائر3	21/10/2015
15	الخطوط الجوية الجزائرية وكالة ادرار	11/11/2015

المصدر: نيابة المديرية العامة للجامعة

3_الاتفاقيات المحلية المبرمة بين جامعة ادرار والهيئات الأخرى:

يشمل موضوع الاتفاقية ما يلي:

1. التعاون ف تنظيم التظاهرات العلمية والمشاركة فيها،بحسب طبيعة المواضيع والإمكانيات المتاحة لكل طرف.
2. إقامة مشاريع بحث في إطار الإستراتيجية الوطنية للبحث العلمي .

3. تبادل الوثائق العلمية التي تفيد الطرفين.
4. استقبال الطلبة والباحثين للاطلاع على الرصيد الوثائقي ولإجراء تربصات ميدانية.
5. تخصص الجامعة عدد من المناصب للتكوين في الماستر الأكاديمية، لفائدة مستخدمي الوكالة التجارية لمؤسسة سونلغاز أدرار، في حدود الإمكانيات وفي إطار ما يسنح به القانون،وذلك عندما يتم فتح التكوين الذي يهم القطاع المعني،على ان تتوفي قيهم شروط الالتحاق بهذا التكوين

والجدول رقم 12 يوضح الإتفاقيات المحلية المبرمة بين جامعة ادرار وهيئات اخرى:

الرقم	اسم الهيئة	تارخ امضاء الاتفافية
01	مديرية التشغيل لولاية ادرار	13/02/2011
02	مديرية الثقافة لولاية ادرار	03/06/2012
03	مجلس قضاء ادرار	09/10/2012
04	مؤسسة إعادة التربية	09/10/2012
05	مديرية أملاك الدولة	19/10/2012
05	بلدية ادرار	09/10/2012
06	مديرية الحفظ العقاري	09/12/2012
07	مديرية التعمير والبناء	22/01/2012
08	الصندوق الوطني للتقاعد	16/01/2012
09	مديرية التجارة لولاية ادرار	12/12/2012
10	غرفة الصناعة والتجارة توات	09/10/2012
11	مديرية الأشغال العمومية	12/12/2012
12	مديرية النشاط الاجتماعي	09/10/2012
13	المؤسسة الاستشفائية برقان	09/10//2012
14	المعهد الوطني للتكوين العالي للشبه الطبي بأدرار	28/02/2012
15	مركز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	31/01/2012
16	الوكالة الوطنية للتشغيل بأدرار	24/01/2012
17	ديوان الترقية والتسيير العقاري	22/01/2012
18	مديرية الشباب والرياضة لولاية ادرار	23/05/2012
19	مشتله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محضنة ادرار	08/12/2011
20	مديرية الخدمات الجامعية بأدرار	14/11/2011

21	إذاعة أدرار الجهوية	07/12/2/011
22	مديرية الشؤون الدينية لولاية ادرار	17/01/2012
23	متفشية أقسام الجمارك بولاية ادرار	10/03/2012
24	مديرية السياحة لولاية ادرار	21/10/2015
25	وحدة البحث في الطاقات المتجددة في الوسط الصحراوي	09/10/2012
26	الوكالة الوطنية للموارد المالية الجهوية جنوب غرب ادرار	21/10/2012
27	مديرية الصحة والسكان لولاية ادرار	15/09/2014
28	منظمة المحامين لناحية معسكر مندوب النقيب ادرار	15/10/2014
29	المجلس الشعبي ألولائي	02/10/2014
30	المديرية الولائية للضرائب بادرار	15/10/2014
31	مؤسسة الحفر والأشغال الريفية بادرار	14/10/2014
32	شركة اري سود بادرار	20/10/2014
33	مؤسسة الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة	19/10/2014
34	بلدية تيميمون	05/11/2014
35	مؤسسة البناء والأشغال العمومية الكبرى والري بادرار	06/11/2014
36	الوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاري الحضري بادرار	28/10/2014
37	المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهنيINSFP بادرار	13/11/2014
38	الديوان الوطني للحصيرة الثقافية توات–قورارة–تدكلت	19/11/2014
39	بلدية فنوغل	01/12/2014
40	مؤسسة وزان لصب الخرسانة ادرار	11/01/2015
41	بلدية تمطيط	15/01/2015
42	المجلس الشعبي البلدي لبلدية بودة	21/01/2015
43	محافظة الغابات لولاية ادرار	01/02/2015
44	بلدية تمست دائرة فنوغيل	09/02/2015
45	الصندوق الوطني للتامين على البطالةCNAC بأدرار	18/05/2015
46	مركز التكوين المهني 20 اوت 1955م ادرار	15/09/2015
47	بلدية أنزجمير	15/09/2015
48	بلدية سبع	28/09/2015

49	مركز التكوين المهني والتمهين –فنوغيل	29/09/2015
50	الوكالة الوطنية للموارد المادية الفرع الجهوي للجنوب الغربي بأدرار ANRH	29/09/2015
51	المركز الجزاري للتراث الثقافي المبني بالطين(CAP Terre) تيميمون	04/10/2015
52	المؤسسة العمومية الاقتصادية حديد ادرار	05/10/2015
53	المركز الثقافي الإسلامي بأدرار	80/10/2015
54	بنك الخليج الجزائر –وكالة ادرار–	07/10/2015
55	مؤسسة قريوز للأشغال المتعددة ادرار	12/10/2015
56	شركة المفنذ ادرار متعددة الخدمات والنشاطات	10/10/2015
57	مديرية المجاهدين	23/11/2015
58	مخبر مراقبة النوعية وقمع الغش لولاية ادرار	20/01/2016

المصدر: نيابة المديرية العامة للجامعة.

المطلب الثاني: الترتيب العالمي لجامعة أحمد دراية أدرار.

يعتبر الترتيب العالمي للجامعات دافعا أساسيا لمعرفة مستوى التعليم العالي في الجامعة، بالإضافة إلى معرفة المكانة العلمية للجامعة بين جامعات العالم، ويوضع هذا الترتيب من طرف مؤسسات دولية، ووفقا للتصنيفات التالية:

أولا:التصنيف الصيني جياو جونغ شنغهاي[1]

هو تصنيف اعتمد في 2003م من طرف الصين لمعرفة المكانة العلمية والعالمية للجامعات الصينية في العالم، من حيث الأداء الأكاديمي والبحث العلمي، ويقوم بتصنيف2000جامعة من مجموع حوالي10ألاف جامعة مسجلة لدى اليونسكو ويعتمد على ما يلي:

*عدد خريجي الجامعات الحاصلين على جائزة نوبل أو جوائز أخرى في مجالاتهم بنسبة10% .

*الأساتذة الجامعيين الحاصلين على جائزة نوبل او جوائز أخرى، ومدى رجوع الآخرين لأبحاثهم في أكثر من 21موضوع بنسبة40%.

*المقالات المنشورة في العلوم الطبيعية ومدى رجوع الآخرين إليها حسب معايير محددة بنسبة40%.

*الأداء الأكاديمي مقارنة بحجم الجامعةبنسبة10%.

ثانيا: ترتيب الويبونتريكس الاسباني.

[1] سعد علي بن وهف القحطاني،ا لمعايير المستخدمة في تصنيف الجامعات، نشر على الموقع faculty-ksu-edu.sa/saad (تاريخ الاطلاع2016/04/12م).

اعتمد في 2004م وهو يهدف بالدرجة الأولى الى حث الجهات الأكاديمية في العالم إلى تقديم ما لديها من انشطة علمية تعكس مستواها العلمي المتميز على الانترنت ويأخذ في عين الاعتبار أداء الجامعات من خلال مواقعها الإلكترونية ضمن معايير التالية: الحجم، الأبحاث، الأثر العالمي.

ثالثا: THE QS البريطاني.

تصدره مؤسسة كواكواريلي سيموندس من2010مسحدد الجامعات التي ترقى من خلال أداء رسالتها وحملها لمجتمعها الى بلوغ مستوى عالمي، ويعتمد خذا التصنيف على جودة البحث،توظيف الخريجين، النظرة العالمية للجامعة وجودة التعليم فيها.

ومن خلال هذه التصنيفات احتلت الجامعات الجزائرية مراتب متأخرة، سواء كان عالميا أو إفريقيا او عربيا، فقد غابت الجامعات الجزائرية عن تصنيف شنغهاي الذي ضم أفضل 500 جامعة في العالم الذي كان حصة إفريقيا من هذا التصنيف 20 جامعة احتلت جنوب إفريقيا الصدارة ب 4 جامعات تليها الصين وكينيا، وكذلك غيابها عن تصنيف افضل50 جامعة عربية حسب تصنيف سيموندس.

أما فيما يخص جامعة ادرار فقد احتلت المرتبة(15000)عالميا وال(47) وطنيا، ورغم الجهود المبذولة من أجل تنمية قطاع البحث العلمي في الجامعات إلا أنه لازال هشا وغير قادر على منافسة الجامعات الأخرى من حيث البحث والتطوير وذلك لعدة أسباب منها:

_ ضعف المنشورات العلمية.

_ ضعف تمويل القطاع.

_ انحصار البحث في الجانب النظري.

_ محدودية الخبرة من حيث آليات وأساليب البحث من جهة وطرق التواصل بين الباحث والمستفيد.

وبدورنا يمكننا اعتبار هذا التأخير في هذه التصنيفات حافزا لتحسين المستوى لا عائقا يحول دون ذلك،اذا ماردنا ان نجد مكانا بين تلك الجامعات.

المبحث الرابع: واقع البحث العلمي في جامعة أحمد دراية أدرار

إن البحث العلمي في جامعة أدرار لا يخلوا كغيره في الجامعات الأخرى على معوقات وسنتطرق في هذا المبحث إلى أهم معوقات البحث العلمي في الجامعة ومتطلبات تفعيله.

المطلب الأول: معوقات البحث العلمي في جامعة أحمد دراية أدرار

توجد العديد من المعوقات التي تعترض البحث العلمي في جامعة أدرار سواء في البحوث النظرية أو في البحوث التطبيقية، الأمر الذي يجعلها قاصرة عن الإسهام الفاعل فيها ومنها:[1] ـ

* **غياب البيئة المناسبة:** إن ظروف الأساتذة في التعليم العالي والعاملين في الجامعة أضعف بكثير مما تنص عليه المعايير العالمية الخاصة بقانون أساتذة التعليم العالي المتفق عليها في 1997 م من طرف المؤتمر العام لليونسكو.

ففقدان الحافز لدى الأساتذة المقترن بضعف الأجور، فالراتب الشهري للأستاذ الجامعي الجزائري بصفة عامة يعد من أضعف الرواتب، بالإضافة إلى التهميش من قبل الحكومات المتعاقدة بعدم تلبية المطالب الأساسية للأستاذ:

ـ عدم توفر السكن للأستاذ.

ـ غياب القانون الأساسي للأستاذ.

ـ عدم توفر وسائل البحث (تجهيزات، مواد).

* **ضعف التخطيط والتسيير التقديري لنشاط التعليم العالي والبحث العلمي:** لقد سبقت الإشارة عن تطور سياسة البحث العلمي الجامعي حيث أنها تميزت بعدم وجود رؤية واضحة وسياسة محددة الأهداف لنشاطات البحث المختلفة، بالإضافة إلى مشكل عدم استقرار الهيئات المشرفة على العملية.

* **غياب القوانين المرنة والتشريعات في تسيير فرق ومخابر البحث:** إنه رغم تخصيص اعتمادات مالية هائلة لاعتماد مخابر البحث، وإن كانت هذه العملية تبدو جديرة بالتثمين إلا أن الباحثين فوجئوا بالقوانين التطبيقية للمرسوم التنفيذي رقم244- 99 المؤرخ في 31أكتوبر1999م الذي يحدد قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره التي يكون بموجبها مثلا المتصرف الأساسي والأول في صرف أموال المخبر هو رئيس الجامعة وليس مدير المخبر، مما يكرس البيروقراطية في التسيير وعدم ثقة الوصاية في مجلس المخبر ومديره إذا ما تعلق الأمر بصرف الأموال، في حين تثق بالأستاذ عندما يقوم بالعملية التربوية في تكوين الطلبة وهذا بالرغم من إلزامية مرور صرف الأموال، عبر المراقب المالي المخول قانونا من قبل الحكومة.

* **التوجه للبحث النظري على حساب البحوث التطبيقية الميدانية:** ترجع الصعوبات القائمة في عملية البحث العلمي التي يغلب عليها الطابع الإداري والمركزي عامة، بالإضافة إلى المعوقات على مستوى المؤسسات الإقتصادية التي لا تسمح بتشجيع البحوث التطبيقية تمويلا ومتابعة الأسباب التي دفعت بالباحثين إلى التوجه نحو البحوث العلمية النظرية في العلوم الأساسية ودون أن ننقص من القيمة العلمية

[1] دهيمي زينب، يوم دراسي، مداخلة مقدمة بعنوان مدى مساهمة البحوث العلمية الجامعية بالنهوض بالتمية المحلية، قسم العلوم الإجتماعية، تخصص ثقافي تربوي، سنة 2012، ص ص 8-9 (بالتصرف).

لهذه البحوث وفوائدها، ولكن عدم وجود توازن بينها وبين التطبيقية ذات الأثر المباشر على التنمية في القطاعات المختلفة، يجعل من عملية البحث البحث العلمي عملية مجردة قد تغير في التطور التكنولوجي *

مشاكل التسيير وتمويل البحث العلمي في قطاع التعليم العالي: إن مشكلة تسيير وتمويل البحث في التعليم العالي مطروحة بحدة فما إن كان دعم الدولة يبقى ضروريا ويتعين رصد الإعتمادات المالية الكفيلة بتمويل المشاريع البحثية المختلفة إلى أن مساهمة الشركاء الإقتصاديين المعنيين بالبحث العلمي من مؤسسات خاصة وعمومية، يبقى دون المستوى المطلوب أو معدوما لغياب الإطار القانوني لذلك ولعدم استثمار القطاعات الإنتاجية ذاتها في عملية البحث التطويري والإبداعي بهدف تحسين نوعية المنتج. لذا يتعين لحل مشكلة التمويل أن يشارك فيه القطاع العام والخاص، الجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات.

* **تدهور مستوى ونوعية التعليم العالي:** تطرح هذه المشكلة بشكل حاد على مستوى التعليم العالي بالجامعة سببه الإستقبال الهائل للطلبة وهوما يعرف بظاهرة التحجيم *، إذ يوجد إختلال في التوازن بين المقدار الهائل الطلبة ونسبة التأطير وهذا ما أدى إلى تدني نوعية التعليم العالي بصفة عامة.

* محدودية نشاط الجهات التي تتولى مهمة البحث العلمي بشكل خاص، نتيجة ضعف إمكانياتها، وضعف فعالية هذه النشاطات، وغالبا ما تكون هذه البحوث لغرض الحصول على الترقية العلمية بالنسبة للمتمدرسين، والحصول على الدرجات العلمية (الماستر و الدكتوراه)، مع ضعف قدرات وكفاءات العديد من الذين يقومون بهده البحوث

وكنتيجة مما سبق تبرز حالة عدم توفير البيئة الملائمة للبحث والتطوير، وكذا ضعف درجة الوعي بأهميته، الى جانب انخفاض الاهتمام بنشاطاته وضعف القدرة على القيام به، وبالشكل الذي يقود إلى عدم توفير المكانة المناسبة للباحثين، والظروف التي تشجعهم على البحث والتطوير،إضافة إلى ضعف الدخل الذي يحصل عليه من يرتبط عملهم بالبحث والتطوير، وقلة المتطلبات كما ونوعا،اللازمة للقيام بهذه النشاطات، والمرتبطة بضعف المستلزمات الفنية والمالية، إضافة إلى ضعف التمويل وتقيد هذه النشاطات والتأثير عليها سلبا، من قبل جهات عديدة التي ترتبط بالبحوث، ونتيجة لكل ما سبق فإن هذه الجوانب تمثل عائق أمام القيام بنشاطات البحث والتطوير العلمي في الجامعة.

المطلب الثاني: متطلبات البحث العلمي في جامعة أحمد دراية أدرار.

إن البحث العلمي في جامعة أدرار يقتضي توفر العديد من المقومات والمتطلبات التي تتيح تحققه وهي:[1]

* هي ظاهرة عالمية وواقع مقلق في كل مناطق العالم.

[1] بالتصرف.

1- وجود إستراتيجية واضحة ومحددة مسبقا للبحث العلمي وتحديد مجالاته، وأهدافه، وبالشكل الذي يراعي فيها أولويات المجتمع، وظروفه وإمكاناته واحتياجاته أكثر نفعا ومردودا للفرد، والمجتمع، والدولة، والاقتصاد ككل.

2- وجود الفرق الفاعلة التي تتولى البحث العلمي، بحيث تتوفر لها الإمكانات التي يتطلبها فنيين، من مخابر ومستلزمات وأجهزة، ومعدات، بالشكل الذي يجعلها قادرة على القيام بمهام البحث العلمي.

3- توفير الأطر التي تنظم نشاطات البحث العلمي، بالشكل الذي يتيح دعمه وتشجيعه، وتوفير الإستقلالية والحرية للقيام به دون عوائق أو قيود تحد من فعاليته.

4- توفر البيئة العامة الملائمة التي توفر الوعي المجتمعي بأهمية البحوث المرتبطة بالمعرفة التقنية بحيث يتاح من خلال هذه البيئة المناسبة والمحفزة تطور نشاطات البحث العلمي، وبما يضمن الإسهام فيه وبحيث تتأصل في الجامعة التوجهات لدعم البحث العلمي وتوفير متطلباته.

5_ تطوير التعليم كما ونوعا، وبالذات من خلال زيادة ربطه بالمجالات العلمية وخاصة الإنتاجية منها، وبالشكل الذي يتيح توفر العلماء والباحثين الذين يتم إعدادهم وتكوينهم من خلال النظام التعليمي للقيام بمهمات البحث العلمي، وخصوصا ما يتصل بالمجالات التقنية المتقدمة المسارعة والواسعة.

6_ تطوير الحوافز المادية والاعتبارية للعاملين في مجالات البحث العلمي، بحيث لايكون مجالا يتم من خلاله استبعاد وتجميد قدرات الباحثين، بل ينبغي توفير المكانة و الرعاية من قبل الجامعة، بالشمل الذي يشجعهم ويدفعهم إلى بذل الجهود والتي قد تكون مدنية وقد تستغرق وقتا طويلا، وقد تتعثر جهودهم، لحين التوصل إلى نتائج ملموسة.

7_ اعتماد صيغ وإتحاد إجراءات يتم من خلالها ضمان الانتفاع من النتائج التي تحققها جهود البحث العلمي حتى يتوفر من خلال ذلك الطلب على هذه الجهود وهو ما يدفع ويحفز إلى بذل جهود أكثر نحو البحث والتطوير.

8- توفير سبل الإطلاع على المعلومات، وعلى نشاطات البحث العلمي التي تتحقق في العالم، وبالذات في ظل ثورة المعلومات والاتصالات ، التي ينبغ أن يتاح الانتفاع بها في نشاطات البحث العلمي، وبالشكل الذي يؤدي إلى التوسع في هذه النشاطات و الوسائل التي تتيح ذلك

9- التعاون مع الدول والجامعات الأخرى في إطار التكتلات الموجودة، بالشكل الذي يساعد على إتاحة المعلومات، وتطوير الاتصالات، والبنية التحتية، والتعاون من أجل توفير القدرات البشرية والفنية والمادية و المالية للقيام بنشاطات البحث العلمي، حتى تتحقق هذه النشاطات بمدى أوسع، وبكفاءة أعلى، مما يحقق تطور اقتصاديات الدول والجامعات المتعاونة فيما بينها.

10- ضرورة التركيز على كافة البحوث وبالشكل الذي يتناسب مع أهميتها، وبدون إفقاد التركيز على أي منها بحكم الترابط الوثيق فيما ببن أنواع البحوث.

ومما سبق يتبين أنه من الضروري العمل على البحث العلمي وتشجيعه، والبحث الذي يتجه نحو معالجة المشكلات، وبما يضمن تحقق البحث العلمي، وذلك بتوفير كافة متطلباته ومستلزماته البشرية والفنية والمادية، وكذا المالية، خاصة أن المردودات التي يحققها المجتمع من البحث العلمي، يبرز الجهود والإمكانات والنفقات مهما كانت مرتفعة، ومثال ذلك إن توفير مجموعة من الباحثين الأكفاء المبدعين و القادرين، وتوفير متطلبات ومستلزمات البحث لهم في مجال تطوير البرمجيات يمكن أن يقود إلى إيجاد برامج جديدة من البرمجيات المتطورة، وبالشكل الذي يمكن أن يتحقق من خلاله إيرادات مرتفعة، وقد تفوق بأضعاف ما تتطلبه من نفقات وتكاليف،الأمر الذي يقتضي زيادة درجة التأكيد على البحث العلمي، وزيادة ما يخصص من موارد للإنفاق عليه، وضمان استخدامها بكفاءة وفعالية حتى يتحقق لها عائد ومردودات تسهم في تحقيق التطور والنمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: أثر البحث العلمي في جامعة أدرار على النمو الاقتصادي.

تعتبر الجامعة أداة المجتمع الفنية والفكرية والمهنية التي من خلالها تتم عملية دراسة المجتمع، وتعنى كذلك بوظيفة تزويد سوق العمل وإطاراته بما أنتجته من معارف وكفاءات علمية، فمن خلال هذا فيمكن للجامعة أو البحث العلمي أن يؤثر ويتأثر بالنمو الاقتصادي.

ولقد اثبت الدراسات أن للبحث العلمي أهمية كبيرة في تنمية الاقتصاد، وذلك من خلال الاهتمام الجاد بالأبحاث العلمية في الجامعات وربطها بمشاكل المجتمع، ولكي تساهم الجامعات في النمو الاقتصادي وتواكب التطورات الراهنة في شتى المجالات لابد لها من التبني الجاد والفعلي للأبحاث العلمية خاصة منها بما يشكل تغييرا في المجال الاقتصادي، فليس الهدف هو زيادة نشاط البحث والتطوير وعدد البحوث المنشورة، رغم أهمية هذا الجانب، فليس هناك جدوى من هذه الأهمية ما لم يتم توظيفها.

فالهدف الأساسي يكمن في بناء تكامل بين رأس المال البشري الموجود مع البحث العلمي والاقتصاد،أي ربط الأبحاث العلمية بالاقتصاد من خلال تمكين رأس المال البشري العلمي من الإسهام في مشاريع التنمية التي تستخدم العلم ونتائجه، وتكون حلقة الوصل بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية، وهي عبارة عن مؤسسات استشارية، وغيرها والتي يمكن من خلالها أن تتمكن المؤسسات من الحصول على ما تحتاجه من جهة، والجامعات تعرض ما لديها من كفاءات ومهارات تخدم هذه المصالح من جهة أخرى. إلا أن غياب هذه الحلقة التي يمكن من خلالها إن وجدت يمكن أن نلمس تأثير البحث العلمي في النمو الاقتصادي ويعود غياب هذه الحلقة لعدة أسباب:[1]

ضعف الأداء البحثي، الذي لايزال نشاطا هامشيا ودافعا للحصول على الشهادات فقط مثل الماجستير والدكتوراه.

عدم وجود إستراتيجية واضحة ومرسومة توجه البحث العلمي لخدمة التنمية.

الانفصال التام بين ما تريده الدولة وكذا مؤسسات القطاع الخاص وما تقدمه الجامعات مما يؤدي إلى ضعف الثقة بين العناصر الثلاث.

نقص الإمكانيات والأجهزة اللازمة لجراء البحوث من مكتلات علمية وأجهزة، وهذا قد يكون عائقا أساسي أمام الباحث.

ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي مع ارتفاع تكاليف البحوث العلمية.

ويمكن كذلك إن تعتبر غياب الرغبة لدى الطالب احد أسباب ضعف الأبحاث العلمية في الجامعة.

كل هذه الأسباب وغيرها تقف عائقا أمام البحث العلمي، بالإضافة إلى افتقار علاقة الجامعة والمجتمع المحيط بها بمختلف مؤسساته إلى الاهتمام البحثي الدقيق وكذلك الحاجة إلى الانفتاح على واقع المؤسسات الاقتصادية منها خاصة، مما تجعله غير قادر على القيام بالدور الفعلي والحقيقي له، كما هو عليه الحال في جامعات الدول المتقدمة التي أخذت من البحث العلمي شعار للنهوض باقتصادياتها.

ورغم كل الجهود المبذولة والتطورات الحاصلة في هذا المجال من اجل مواكبة التطورات الراهنة، إلا أنها غير كافية حتى يكون لدينا بحث علمي يخدم متطلبات المجتمع ويكون له اثر على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

[1] عائدة مطرد تطوير البحث العلمي بالجامعات اليمنية في ضوء الخبرات الحديثة، مركز التطور الاكاديمي جامعة عدن،وجد على الموقع www.univaden-adc.com (تاريخ الاطلاع 2016/04/10 على الساعة10:17)، (بالتصرف).

خلاصة الفصل:

إن للأبحاث العلمية في الجامعات دور كبير في دعم عجلة التنمية، لذا يجب على الجامعات لكي تساهم في النمو الاقتصادي الاهتمام الفعلي والجاد بالأبحاث العلمية وربطها بالاحتياجات الفعلية للتنمية.

كما أن الجامعة تعاني من مجموعة من العراقيل ،سواء كانت مادية أو تنظيمية أو مالية تعيق حركة البحث العلمي ،ويعتبر انعزال الجامعة هن القطاعات الأخرى من أهم العراقيل التي تواجه الجامعة، بالإضافة إلى غياب ثقة المؤسسات الصناعية بالأبحاث الجامعية التي تراها هذه المؤسسات أبحاث لاتخدم الإنتاج.

والأبحاث العلمية تعتبر ركيزة لتحقيق النمو والتنمية، وهذا هو المعتقد الذي سلمت به جامعات الدول المتقدمة وملكته، وتخلفت عنه معظم جامعاتنا، وكان سببا في اتساع الهوة العلمية بيننا وبينهم.

الخاتمة

يعد النمو الاقتصادي خلاصة الجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع،لكونه أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، وعلى نقيض من أن النمو الاقتصادي يرتكز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط ،دون أن يهتم بتوزيع الدخل الحقيقي للأفراد،فأن التنمية الاقتصادية تركز على حدوث تغيير هيكلي في توزيع الدخل والإنتاج، وتهتم بنوعية السلع والخدمات المقدمة، باعتباره العملية التي تتم من خلالها زيادة الإنتاج والخدمات ومتوسط الدخل الحقيقي مصحوبا بتحسين الظروف المعيشية.

ولا يمكن فهم النمو الاقتصادي في كل حال من الأحوال بمعزل عن التنمية الاقتصادية فكلاهما جزء لا يتجزأ عن عملية البناء لتحقيق الرفاهية للمجتمعات، فكلاهما عملية متعددة الأبعاد، تهدف إلى إعادة تنظيم وتوجيه كل من النظاميين الاقتصادي والاجتماعي والرقي يهما إلى الأحسن.

ونظرا للدور التنموي الذي يلعبه البحث العلمي من اجل رفع معدلات النمو والتنمية،لابد توفر المناخ الملائم من أجل القيام بعملية البحث العلمي ،سواء تعلق الأمر بالمكان أو المعدات أو غيرها.أما في يخص المكان ،فتعتبر الجامعة هي المكان الأمثل للقيام بالأبحاث الجادة والفعلية التي يقوم بها المختصون وطلاب الدراسات العليا،وليس هناك مكان أخر أنسب من الجامعات يمكن أن تتوافق فيه جهود البحث العلمي النظري أو التطبيقي مع توافر الأجهزة والإمكانات والمختبرات العلمية.

النتائج المتوصل إليها:

- يعتبر النمو الاقتصادي مفهوما كميا يعتمد على الزيادة في الإنتاج على المدى الطويل يأخذ في عين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج معتمدا في ذلك على العمل ورأي المال والتقدي التقني.
- يعد النمو الاقتصادي من أكثر المواضيع التي أثارت الجدل حولها، واختلفت المدارس في تحليلها فقد تم تناوله من طرف مجموعة من المدارس ،تنوعت من المدرسة الكلاسيكية إلى النيوكلاسيكية، ثم الكينزية إلى المدرسة الحديثة وغيرها.
- يعتبر البحث العلمي الجامعي من أهم وظائف الجامعات، وذلك لما يقدمه من خدمات اقتصادية واجتماعية، مرتبطة بالاحتياجات الفعلية للتنمية، فمن ناحية هذه الأبحاث تخدم المجتمع من اجل الرقي والتقدم نحو الأحسن، وتخدم الجامعة من حيث المكانة العلمية لها بين الجامعات.
- تعيق حركة البحث العلمي الجامعي مجموعة من المعوقات والصعوبات، ترتبط بنواحي مالية وفنية وتنظيمية، كما نوجد صعوبات في التعاون بين الجامعات والقطاعات الصناعية في مجال البحث العلمي
- يتمثل ضعف العلاقة بين الجامعات والقطاعات الصناعية، أهم المعوقات التي يواجهها البحث العلمي الجامعي، مما يجعله غير فاعل في المجال التنموي الذي يعتبر الهدف الأساسي منه.
- من الممكن التغلب على معوقات التعاون بين الجامعات وقطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بتناول الخبرات البحثية والفنية وتأسيس مجالس للتعاون بين الجامعات ومؤسسات التنمية المختلفة.

ومن خلال النتائج السابقة يمكن أن نبني مجموعة من التصورات فيما يخص آليات وسبل تفعيل ودعم البحث العلمي،بما يحفز النمو الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بالبحث العلمي الجامعي ولما له من أهمية كبيرة في دعم التنمية الشاملة، والنهوض باقتصاديات الدول .

التوصيات والاقتراحات :

- وضع خطة واضحة للبحث العلمي ترتبط بخطط التنمية الشاملة ، مع توفير الإمكانيات اللازمة لإجراء البحوث العلمية والعمل على نشرها.
- يجب أن تكون عناك برامج إعلام واتصال هادف، لبلوغ الفهم العام لدور مراكز البحث العلمي الجامعي، وتأثيراتها في التنمية الاقتصادية، مع وجود إدراك لكل الإطراف.
- ضرورة رفع نسبة الإنفاق المخصصة لقطاع البحث العلمي لتكون حرية في التصرف مع تحديد أوجه الصرف.
- إنشاء مراكز بحث مشتركة بين الجامعة وقطاعات المجتمع.
- لابد من تغيير العناصر الوظيفية والكلاسيكية للجامعة، بحيث ينبغي الحرص على أن تكون دراسات الجامعة هادفة، متوافقة، خادمة لمصالح القطاعات الأخرى.
- عقد الدورات التدريبية التي تستهدف بناء وإعداد الكوادر العلمية المتخصصة وإعداد الفنيين وغيرهم وتدريبهم وتحديث معلوماتهم في الموضوعات التي يحتاجها الواقع العلمي والإنتاجي.
- لابد إن يتلاقى الفكر التخطيطي مع سياسة الدولة نحو دعم وتنمية القدرات وتوجيه الإمكانات المتاحة بها لخدمة قضايا التنمية وقضايا البيئة.
- إجراء قطاعات ومؤسسات المجتمع يتم من خلالها عمل بحوث مشتركة بين أساتذة الجامعة والباحثين لحل مشكلة أو تطوير منتج0
- لابد لكل من طلاب الجامعة والأساتذة، من إدراك أهمية البحث العلمي الجامعي والدور الذي يلعبه في النهوض بالمجتمعات
- محاولة التخلي عن الدور التقليدي للإستاد الجامعي المتمثل في التدريس وتقديم المعرفة للطلاب والتركيز على تقديم طرق واليات للبحث من خلال دورات تكوينية مشتركة بين الأستاذ والباحث والمستفيد.
- تكثيف الجامعة للتظاهرات والملتقيات العلمية الخاصة بمجال البحث والتطوير مع الجامعات الأخرى،سواء الوطنية أو العربية أو الإفريقية وحتى الأجنبية.

آفاق البحث:

لقد أبرز في موضوع البحث العلمي الجامعي كركيزة أساسية في النمو الاقتصادي وتبقى الدراسة مفتوحة لتناول جوانب أخرى هامة في حلقة البحث العلمي الجامعي والنمو الاقتصادي،لضمان تحقيق الهدف الرئيسي من البحث العلمي، ومن هذه الجوانب التي تستحق الدراسة في هذا المجال ما يلي:

- البحث العلمي الجامعي وواقعه في القطاع الاقتصادي.

- البحث العلمي الجامعي، المعيقات والتحديات.
- آليات تفعيل البحث العلمي الجامعي.
- البحث العلمي الجامعي بين الواقع والتطلعات.

فهرس المحتويات: ..... الصفحة:

إهداء
شكر وعرفان
قائمة الجداول والأشكال
مقدمة.....أ، ب، ج
الفصل الأول:
مداخل نظرية حول (النمو،التنمية الإقتصادية، البحث العلمي)
تمهيد.....04
المبحث الأول: عموميات حول النمو الإقتصادي.....05
المطلب الأول: تعريف النمو الإقتصادي.....05
المطلب الثاني: سمات النمو الإقتصادي وعناصره.....05
الفرع الأول: سمات النمو الإقتصادي.....06
الفرع الثاني: عناصر النمو الإقتصادي.....07
المطلب الثالث: قياس النمو الإقتصادي.....07
المطلب الرابع: نظريات النمو الإقتصادي.....09
الفرع الأول: نظرية النمو الكلاسيكية.....09
الفرع الثاني: النظرية الكلاسيكية المحدثة.....11
الفرع الثالث: النظرية الكينزية ونموذج هارود– دومار في النمو الإقتصادي.....13
الفرع الرابع: نظرية النمو الجديدة.....17
المبحث الثاني: مدخل نظري للتنمية الإقتصادية.....18
المطلب الأول: تعريف التنمية الإقتصادية.....18
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية الإقتصادية.....18
المطلب الثالث: نظريات التنمية الإقتصادية والفرق بينها وبين النمو الإقتصادي.....21
الفرع الأول: نظريات التنمية الإقتصادية.....21
الفرع الثاني: الفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية.....22
المبحث الثالث: الإطار النظري للبحث العلمي 23
المطلب الأول: تعريف البحث العلمي وأهميته.....23
الفرع الأول: التعريف.....23
الفرع الثاني: الأهمية.....24
المطلب الثاني: أنواع وأهداف البحث العلمي.....25

الفرع الأول: أنواع البحث العلمي.....25
الفرع الثاني: أهداف البحث العلمي..... 25
المطلب الثالث: خصائص البحث العلمي وأدواته.....26
الفرع الأول: الخصائص.....26
الفرع الثاني: الأدوات.....27
المطلب الرابع: مؤشرات قياس البحث العلمي ودوره التنموي.....29
الفرع الأول: مؤشرات قياس وضعية البحث العلمي في المجتمع.....29
الفرع الثاني: البحث العلمي ودوره التنموي.....30
المبحث الرابع: الجامعة والبحث العلمي.....32
المطلب الأول: تعريف الجامعة ودورها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.....32
الفرع الأول: تعريف الجامعة.....32
الفرع الثاني: دور الجامعة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.....32
المطلب الثاني: المعوقات والصعوبات التي تواجه التعاون بين الجامعات والقطاعات الصناعية.....33
المطلب الثالث: سبل تفعيل العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية.....34
خلاصة الفصل الأول.....35

الفصل الثاني:

واقع البحث العلمي الجامعي وأثره على النمو الإقتصادي(دراسة حالة جامعة أحمد دراية أدرار)

تمهيد:.....37
المبحث الأول: مدخل نظري لجامعة أحمد دراية أدرار.....38
المطلب الأول: نشأة الجامعة وتطورها.....**38**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للجامعة ووظائفها.....44
الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للجامعة.....44
الفرع الثاني: وظائف جامعة أحمد دراية أدرار.....45
المطلب الثالث: دور جامعة أحمد دراية أدرار في تفعيل حركة البحث العلمي.....45
المبحث الثاني: مكونات البحث العلمي في جامعة أحمد دراية أدرار.....47
المطلب الأول: الباحثين ومشاريع البحث في جامعة أحمد دراية أدرار.....47
المطلب الثاني: مخابر البحث في جامعة أحمد دراية أدرار.....48
المطلب الثالث: الإنفاق على البحث العلمي بجامعة أحمد دراية أدرار.....52
المبحث الثالث: الشريك الإقتصادي لجامعة أحمد دراية أدرار والترتيب العلمي لها.....55

المطلب الأول: الشريك الإقتصادي.....55
المطلب الثاني: الترتيب العالمي لجامعة أحمد دراية أدرار.....61
المبحث الرابع: واقع البحث العلمي في جامعة أحمد دراية أدرار.....62
المطلب الأول: معوقات البحث العلمي في جامعة أدرار.....62
المطلب الثاني: متطلبات البحث العلمي في جامعة أدرار.....64
المطلب الثالث: أثر البحث العلمي في جامعة أدرار على النمو الإقتصادي.....66
خلاصة الفصل.....68
الخاتمة 69

الفصل الثاني: واقع البحث العلمي الجامعي وأثره على النمو الاقتصادي(دراسة حالة جامعة احمد دراية ادرار)

تمهيد:

تعتبر الجامعات المكان الأمثل للأبحاث الجادة التي تقدم من طرف المختصين وطلاب الدراسات العليا، فالجامعات هي مؤسسات علمية وثقافية تقوم بتوفير التعليم الجامعي والنهوض بالبحث العلمي، وخدمة المجتمع بصورة تكاملية لتحقيق متطلبات التنمية.

ومع تعدد حركة الحياة والتطورات الحاصلة فيها، فقد أصبح الدور لايقتصر على تقديم المعارف والمعلومات العلمية في عقل اختصاص الطالب، وإنما تعدى هذا الدور وتوسع ليشتمل جوانب كثيرة في حياة الطالب والتي أصبحت الجامعة مساهمة فيها بدرجة كبيرة، حيث تعتبر الجامعات نوعا من الاستثمار الاقتصادي الصحيح. فمشاريع التنمية الاقتصادية تشهد تحولا كبيرا في درجة التنويع الاقتصادي والنمو السريع مما يجعلها تحتاج إلى رأس مال بشري يقوم بعملية التنمية، والجامعة هي المسؤول الرئيسي عن توفير هذا العامل باعتبارها المنتج الأساسي له.

وسنحاول في هذا الفصل إبراز دور الجامعة في البحث العلمي، بالإضافة الى دراسة وضعية البحث العلمي في الجامعة محل الدراسة من خلال تقديم بعض المؤشرات الخاصة بها وكذا محاولة تقديم عرض المعلومات الخاصة بالبحث العلمي في الجامعة محل الدراسة، المرتبة العلمية وكذا العقبات التي يواجهها البحث العلمي وبعض المتطلبات، وهل هناك علاقة بين البحث العلمي الجامعي والنمو الاقتصادي؟

المبحث الأول: مدخل نظري لجامعة أحمد دراية أدرار.

المبحث الثاني: مكونات البحث العلمي في جامعة أحمد دراية أدرار.

المبحث الثالث: الشريك الإقتصادي والترتيب العالمي لجامعة أحمد دراية أدرار.

المبحث الرابع: واقع البحث العلمي في جامعة أحمد دراية أدرار

المبحث الأول: مدخل نظري لجامعة أحمد دراية أدرار.

عرفت الجامعات في السنوات الأخيرة تطورات عديدة في أهدافها ودورها الاجتماعي والاقتصادي،اذ أن دورها يقتصر على تقديم الخدمات العلمية والتعليمية للطلبة فحسب، وإنما أصبح تفاعلها مع جميع مؤسسات المجتمع ضرورة حضارية، وذاك بتقديم خدماتها لهم من جهة، ومن جهة أخرى ما توفره الجامعات من كفاءات لتنميته وتطويره، وذلك في ظل العلاقة الموجودة بين الجامعة والبحث العلمي

المطلب الأول: نشأة الجامعة وتطورها

أنشأت أول نواة جامعية بولاية أدرار سنة 1986 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 118 /86 المؤرخ في 05/20/ 1986 المعدل والمتمم بالمرسوم رقم 86/175 المؤرخ في 08/05/ 1986والمتضمن إنشاء المعهد الوطني العالي للشريعة بأدرار، ليرتقي إلى جامعة وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01/269المؤرخ في 30 جمادي الثاني عام 1422 الموافق ل18 سبتمبر سنة2001 م، المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 259 /04 المؤرخ في 13 رجب عام 1425م الموافق ل29 أوت سنة 2004م، هادفا بذلك إلى:[1]

- تشجيع الإبداع العلمي وتثمين نتائجه؛
- تطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي؛
- خلق علاقات تبادل وتعاون علمي مع مختلف الجامعات وهيئات البحث العلمي وطنيا وإقليميا ودوليا؛
- تكريس الشراكة مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية؛
- تفعيل البحث العلمي بشكل يستجيب التنمية المحلية والوطنية؛
- تلبية احتياجات التكوين وفقا لمتطلبات سوق العمل والتنمية وطنيا ومحليا؛
- تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في تسيير الجامعة بشكل يزيد من كفاءة وفعالية العمل الإداري؛
- المتابعة الحديثة في مجال العلم والتكنولوجيا؛
- تشجيع الإنتاج العلمي؛

وبهدف توفير تكوينا بيداغوجيا وعلميا في عدة مجالات للتكوين، ولضمان التطور العلمي والحركية البحثية فإن الجامعة شهدت قفزة نوعية وعلمية للسنة الجامعية 2012م /2013م بحيث انتقلت من ثلاث كليات إلى خمس كليات، بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 302/12 المؤرخ في 2012/08/04م، وتضمنت هذه الكليات 16 قسم أنشأت بمقتضى القرارات رقم 800-801-802-803-804 المؤرخة في2012/12/27م الصادرة عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي، مما سمح بفتح تخصصات جديدة على مستوى كل من الميادين المفتوحة والماستر، بالإضافة إلى فتح عروض

[1] دليل جامعة أدرار، ص10.

جديدة في الماجستير والدكتوراه، وهذا كله بفضل مدير الجامعة وجهود الدولة وإسهامات أساتذتها وموظفيها وطلابها من أجل ان تحتل المكانة التي تستحقها.

وفيما يلي الكليات التي تحتويها الجامعة، متضمنة الأقسام والتخصصات التالية:

الجدول 01: كلية العلوم والتكنولوجيا

القسم	الطور	الميادين	الشعب	التخصصات
علوم وتكنولوجيا	ليسانس	علوم وتكنولوجيا	هندسة مدنية	منشئات حضارية
			هندسة الطرائق	هندسة كيميائية
			إلكترو تقني	إلكترو تقني
				إعلام الي صناعي
	مستر		هندسة مدنية	جيو مواد وهياكل
				بناءات مدنية وصناعية
علوم المادة	ليسانس	علوم المادة	فيزياء	فيزياء طاقوية
			كيمياء	كيمياء فيزياء
				كيمياء المحيط
	ماستر		فيزياء	فيزياء طاقوية
				فيزياء المواد
			كيمياء	كيمياء المحيط
رياضيات وإعلام ألي	ليسانس	رياضيات وإعلام ألي	رياضيات	رياضيات أساسية
			إعلام ألي	شبكات وأمن شبكات الإعلام الآلي
				هندسة أنظمة المعلومة والبرمجيات
	ماستر		إعلام ألي	أنظمة المعلومات وتكنولوجيات الواب
				شبكات وأنظمة ذكية

علوم طبيعة والحياة	ليسانس	علوم طبيعة والحياة	علوم زراعية	علم البيئة والمحيط

المصدر: مصلحة الإحصاء والإستشراف.

الجدول02 كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم	الطور	الميدان	الشعب	التخصصات
علوم اقتصادية	ليسانس	علوم اقتصاد، والتجارية وعلوم التسيير	علوم اقتصادية	بنوك وتأمينات
				نقود مالية
				مالية
	ماستر			مالية وبنوك
				مالية واقتصاد دولي
				تحليل اقتصادي وحوكمة
	ليسانس		علوم التسيير	محاسبة وجباية
				إدارة الاعمال
علوم التسيير	ماستر			جباية المؤسسة
				تدقيق ومراقبة التسيير
				التسيير الاستراتيجي للمؤسسة
علوم تجارية	ليسانس		علوم تجارية	مالية

المصدر: مصلحة الإحصاء والإستشراف

الجدول 03: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

القسم	الطور	الميادين	الشعب	التخصصات
				فقه واصول

العلوم الاسلامية	ليسانس	علوم انسانية واجتماعية	علوم اسلامية	شريعة وقانون
				التفسير وعلوم القرءان
				علوم الحديث
	ماستر			فقه واصول
				شريعة وقانون
	ماجستير	فقه واصول		
		فقه مالكي وتحقيق التراث		
	دكتوراه	فقه واصول		
		شريعة وقانون		
العلوم الاجتماعية	ليسانس	علوم انسانية واجتماعية	علوم اجتماعية	علم اجتماع التنظيم والعمل
				علم الاجتماع العائلي والطفولة
				علم النفس المدرسي
				علم النفس العيادي
	ماستر			علم اجتماع المدرسي
				علم اجتماع التنظيم والعمل
	ماجستير	علم الاجتماع التعليم والعمل		
	ليسانس	علوم انسانية واجتماعية	علوم انسانية	تاريخ عام
				علوم الاعلام والاتصال اتصال
	ماستر			التاريخ الحديث والمعاصر
				الاستعمار وحركات التحرر في افريقيا بين القرنين 15و20
	ماجستير	التاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور		
	دكتوراه	تاريخ		

المصدر: مصلحة الإحصاء والإستشراف.

الجدول 04: كلية الحقوق والعلوم السياسية

القسم	الطور	الميادين	الشعب	التخصصات
الحقوق	ليسانس	حقوق وعلوم سياسية	حقوق	قانون خاص للأعمال
				قانون عام
	ماستر			قانون عقاري
				قانون إداري
				حقوق وحريات
	ماجستير	القانون الخاص الأساسي		
علوم سياسية	ليسانس	حقوق وعلوم	علوم سياسية	تنظيمات سياسية

المصدر: مصلحة الإحصاء والإستشراف.

		سياسية		وإدارية

الجدول 05: كلية الآداب واللغات

القسم	الطور	الميادين	الشعب	التخصصات
اللغة الأدب العربي	ليسانس	لغة وأدب عربي	دراسات لغوية وأدبية	دراسات لغوية
				دراسات أدبية
				دراسات جزائرية في اللغة والأدب العربي
	ماستر			تعليمية اللغة العربية
	ماجستير	الجهود اللغوية والأدبية عند الجزائريين أبان القرن 19و20		
	دكتوراه	الأدب العربي		
الأدب واللغة الانجليزية	ليسانس	آداب ولغات أجنبية	لغة الانجليزية	لسانيات
	مستر			لسانيات وتعليمية اللغة الانجليزية
الأدب واللغة الفرنسية	ليسانس	آداب لغات أجنبية	لغة فرنسية	تعليمية لغة الفرنسية كلغة أجنبية

المصدر: مصلحة الإحصاء والإستشراف.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لجامعة أدرار ووظائفها

في هذا المطلب نبرز أهم وظائف جامعة أحمد دراية أدرار والهيكل التنظيمي لها.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لجامعة **أدرار.**

المصدر: مصلحة الإحصاء والإستشراف.

الفرع الثاني: وظائف جامعة أحمد دراية أدرار.

تقوم رسالة الجامعة في العصر الحاضر بدور بالغ الأهمية في حياة الامم والشعوب على اختلاف مراحل تطورها الاقتصادي الاجتماعي، ومن هدا المنطلق فإن رسالة الجامعات تكمن في ثلاث وظائف رئيسية:[1]

الوظيفة الأولى: تتلخص في قيام الجامعة بتقديم المعرفة ونشرها، وذلك عن طريق التعليم والتدريس وتزويد الطلاب بمختلف العلوم والمعارف المختلفة، إضافة إلى إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية والإدارية من المستوى العالي في مختلف التخصصات التي يحتاج إليها المجتمع، وفي مختلف مواقع العمل لتحقيق التنمية الاقتصادية.

الوظيفة الثانية: وتتمثل في قيام الجامعة بدور أساسي في البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الأساسية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية والعمل على تطويرها، وتزداد أهمية هذه الوظيفة في العصر الحاضر عصر الثورة العلمية، إذ عن طريق البحث العلمي الجامعي يمكن أن تسهم الجامعات في التشخيص العلمي لمشكلة تأخر التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الوظيفة الثالثة: فهي تكمن قي خدمة المجتمع عن طريق دورها التثقيفي والإرشادي، والمشاركة في تقديم الخدمات الاجتماعية والتوعية العامة. وتدعيم الاتجاهات الاجتماعية والقيم الإنسانية المرغوب.

المطلب الثالث: دور جامعة أحمد دراية أدرار في تفعيل حركة البحث العلمي .

تعتبر جامعة أحمد دراية أدرار مصدر ما يستجد من أفكار مثلها مثل كل الجامعات، وهي تعد من بين المحركات الأساسية لعجلة التطور وعملية التنمية في المجتمعات، وتشير الدراسات إن ما حققته الجامعات وثيق الصلة بحركة البحث العلمي، التي لم يقتصر نشاط مراكز الأبحاث فيها على تطوير النظام التعليمي فحسب، بل تجاوز ذلك إلى المؤسسات الصناعية والزراعية والخدماتية، والإدارات الحكومية التي استفادت بشكل مباشر من نتائج تلك البحوث.

والبحوث العلمية تعد من وظائف الجامعة الأساسية إذ ان للجامعة دور في تنمية المعرفة وتطورها من خلال ما تقوم به من أنشطة تتعلق بالبحث العلمي، كما أن واجب القيام بهذه الأخيرة ليس من واجب أساتذتها فقط، وإنما أيضا ما يقوم به طلاب الجامعة.

والجامعة من هذا الجانب تساهم بدور مباشر قي تنمية اقتصاد المجتمع، واستخدام موارده وثرواته لتطوير مؤسساته الصناعية والزراعية، وذلك من خلال البحوث العلمية وإعداد الأشخاص الذين يتمتعون بكفاءة قادرة على تطبيق هذه البحوث في تطوير وسائل الإنتاج، وعن طريقها كذلك يمكن الكشف عن طرق جديدة للتصنيع تكون أكثر فاعلية الإنتاج وتحسين الظروف الصحية للإنسان، وكذلك رفع القدرة على زيادة استغلال الطاقة الإنتاجية أو رفع مستوى الجودة.

[1] مقابلة مع سهام، إطار بمصلحة الإحصاء والإستشراف، رئاسة جامعة أدرار،يوم 2016/02/10، على الساعة: 10:45.

وفي ضوء هذا الإدراك فإن الجامعة تعد من أهم ركائز التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرخاء والرفاهية في المجتمع، وعلى هذا الأساس فدورها ومسؤوليتها يكون أعظم في الدول النامية لتعويض ما فاتها وذلك بالاهتمام بالبحوث النوعية التي يمكن استخدامها في زيادة الإنتاج وتحسينه في شتى المجالات.

وتجدر الإشارة إلى بعض المعايير الحديثة والتي يتم تطبيقها في الكثير من الجامعات المتقدمة لتحديد كفاءتها ودورها في تفعيل حركة البحث العلمي وذلك فيما يلي:[1]

_ نشر عدد من الأبحاث العلمية، بالإضافة إلى التقييم العلمي لتلك الأبحاث ومعرفة مدى أهميتها وعلاقتها بقضايا التنمية.

_ توفير الأجهزة والمختبرات والمعدات اللازمة للقيام بالأبحاث العلمية، وذلك من خلال الموارد الخاصة للجامعات، أو بالتعاون مع القطاعيين العام والخاص.

_ ربط الجامعات ومراكز البحوث بالمجتمع كونها مراكز إشعاع ومؤسسات تعمل على حل مشكلات المجتمع بطرق علمية.

_ توفير الحد الأدنى من الباحثين في مختلف التخصصات في إطار الجامعة الواحدة، لتسهيل إجراء بحوث مشتركة تساهم في حل القضايا المطروحة وبشكل جماعي.

_ توفير المخصصات المالية الخاصة بكفاءة الباحثين.

إن توفير تلك المعايير في كثير من الدول المتقدمة، يعتبر شرطا أساسيا للحصول على الدعم الحكومي المخصص للبحث العلمي، ومما لاشك فيه ان تلك المعايير تخضع للتقييم العلمي، التي تمكننا من معرفة كفاءة أية جامعة في تفعيل حركة البحث العلمي.

[1] محمد عبد باطويج، البحث العلمي الجامعي ودوره في تنمية الموارد الإقتصادية (دراسة نظرية تحليلية، منشور في منظمة المجتمع العربي، وجد على الموقع www.arsco-oog أطلع عليه يوم 2016/04/14، (بتصرف)، ص ص 326-327.

المبحث الثاني: مكونات البحث العلمي في جامعة أحمد دراية أدرار.

تضم جامعة أحمد دراية أدرار مجموعة من الباحثين يتولون مشاريع بحثية, بالإضافة الى مخابر للبحث العلمي في مجالات متنوعة، سنحاول التعريف بها في هذا المطلب.

المطلب الأول: الباحثين ومشاريع البحث.

إليكم الجدول رقم 06 الذي يضم عدد مشاريع CNEPRU وعدد الباحثين فيها للفترة (2011م-2015م)

رقم	عدد مشاريع البحث CNEPRU	عدد الباحثين	السنة
01	20	92	2011
02	20	90	2012
03	24	102	2013
04	21	90	2014
05	21	92	2015
06	18	80	2016

المصدر: مصلحة متابعة البحث العلمي وتثمين نتائجه.

والمقصود بمشاريع البحثCNEPRU.

والمقصود CNEPRU: اللجنة الوطنية لتقييم و برمجة البحوث العلمية.

وهي لجنة تقوم بتقييم البحوث العلمية المبرمجة للجامعات الوطنية ،ومن خلال المعطيات المقدمة في الجدول سنحاول التعريج على نسبة مساهمة جامعة احمد دراية لسنة 2016م.

تحتوي الجامعة لهذا الموسم على 308 استاذ، وكانت مشاريع البحث المبرمجة لهذا الموسم حوالي 18 مشروع بمشاركة 80 باحث. أي ما يعادل 25.95% .

وهذه النسبة تعتبر ضعيفة مقارنة مع عدد الأساتذة في الجامعة ولهذا لعدة أسباب منها:

- انشغال معظم الأساتذة بمهام التدريس وإهمال جانب البحث العلمي.
- قلة عدد الاساتذة المنتمون الى مشاريع البحث.
- معظم البحوث العلمية المقدمة من طرف الأساتذة هي بحوث نظرية ولا تخدم الواقع المؤسساتي.

المطلب الثاني: مخابر البحث في أحمد دراية أدرار.

تم تدعيم البحث العلمي في جامعة أحمد دراية أدرار بالمخابر التالية:[1]

1_ مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري:

تحتضنه جامعة أدرار ذات البعد الإفريقي، فهو يبحث في أسس ودعائم التكامل الاقتصادي، أخذ من دراسة موضوع التكامل الجزائري الإفريقي مرتكزا أساسيا،لأجل ذلك اقتضى موضوع المخبر جملة من المجالات المعرفية والميدانية اشتملت التمويل والسياسات الاقتصادية الكلية إضافة الى المتطلبات القانونية اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي، التكامل في المجال السياحي والتجاري، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والتكامل الصناعي. ويضم 05 فرق للبحث العلمي

2_ مخبر المخطوطات الجزائرية في افريقيا:

جاءت فكرة هذا المخبر من اجل تتبع أثار علمائنا في مختلف دول إفريقيا، ومن أجل الإجابة على مجموعة من الأسئلة تمثلت فيما يلي:

ما هي علاقة هذه المراكز والمكاتب الخاصة والعامة بالمخطوطات عامة؟ وما هو وضعها في تعدادها العام فيها؟.

_ ما هو عدد المخطوطات الجزائرية تحديدا في هاته المراكز؟ وكيف السبيل إلى معرفتها وتصنيفها ومن ثم جردها وإحصائها وفهرستها أولا ثم تحقيق بعضا منها ثانيا؟.

_ ماهي عوامل رحلة المخطوطات الجزائرية هي عوامل رحلة الى المدن الإفريقية تحديدا؟ ومتى كان ذلك تقريبا؟

_ ما طبيعة موضوعات هاته المخطوطات بشكل عام؟ وما هي أوضاع خفضها وصيانتها؟.

من هم أهم أعلام هاته المخطوطات تأليفا ونسخا من الجزائريين تحديدا؟ ومتى كان ذلك أصلا؟

3_ مخبر القانون والمجتمع:

أنشئ هذا المخبر بموجب القرار الوزاري رقم145 المؤرخ في14 افريل 2012 ويديره الأستاذ الدكتور كيحل كمال، أستاد القانون بكلية الحقوق

وهو مخبر يطرح مواضيع جديدة كلها تصب في خدمة المجتمع، وذلك تجاوبا من المطروحات الجديدة الداعية إلى ضرورة تفتح الجامعة على المجتمع، وإمداده بكل ما يحتاج إليه من خدمات وحلول للمشاكل والانشغالات التي تعاني منها، خصوصا في الجانب القانوني.

4_ مخبر التنمية المستدامة:

جاء من أجل التنمية المستدامة والمعلوماتية الواقعة في كلية العلوم والهندسة في جامعة أدرار، يتكون المختبر من 23 عضوا في هيئة التدريس بما في ذلك خبراء من الجامعة (كلية العلوم والإقتصاد

[1] www.uni-adrar.dz أطلع عليه يوم 2016/04/29، على الساعة 9:30.

والقانون) ووحدة أبحاث الطاقة المتجددة في البيئة الصحراوية والموارد الطبيعية في إفريقيا بالجامعة، الأمر الذي دفع فائدة النشاط من البحوث والدراسات العلمية لتحقيق التكامل المثالي، من خلال تطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات محددة ومستدامة لها تطورات مع مرور الوقت إلى نهج متعدد التخصصات التي تفرضها التقرير والبحث والتنمية، سيصبح بالفعل إنشاء مفترق طرق سمحت هذه العلاقة المشتركة بين التخصصات الباحثين لفتح العالم من تطور وإبرام العقود وخدمات سوق الاتفاقيات.

المختبر يشارك في تشكيل تضاريس والماجستير والمهندسين والباحثين (المدارس العليا للدوكتوراه). وهو مهتم في الأهداف الإجتماعية والاقتصادية المستهدفة التي تتضمن جوانب البحوث الأساسية والتطبيقية بالتعاون مع الصناعة ومع مختلف المختبرات الجزائرية والأجنبية الأكاديمية من خلال محاور البحوث واضحة المعالم.

5 _ مخبر الطاقة، البيئة ونظم المعلومات.

هو مختبر تكمن مهمته في دراسة نظم الطاقة متعددة المصادر، وتحقيق أنظمة الطاقة المثلى مع تكامل النظم في البيئة المحيطة.

ويرتكز البرنامج المسطر على البحث والتطوير التكنولوجي حول القضايا التي تؤثر مباشرة على إنتاج واستخدام الطاقة المتجددة، وموقع الصحراء البيئة والاجتماعية والاقتصادية، ومن بين أهدافه:

_ دراسة تأثير العوامل المناخية على موقع الصحراء من محطات الطاقة الشمسية وتوربينات الصحراء.

_ النمذجة التجريبية للطاقة والظواهر البيئية.

_ التعاون الاجتماعي والاقتصادي مع الشركاء.

_ تطوير نظم المعلومات والطاقة والبيئة.

وفيما يلي الجدول رقم 07 يبين مخابر البحث وفرق البحث وكذا رؤساء الفرق لجامعة أحمد دراية أدرار:

اسم المخبر	فرق البحث	رؤساء الفرق	عدد الباحثين
مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي	التكامل الجزائري الافريقي في مجال التمويل والسياسات النقدية	د ين عبد الفتاح دحمان	19
	التكامل الجزائري الافريقي في المجال السياحي والتجاري	د قالون الجيلالي	14
	التكامل الجزائري الافريقي في مجال التنمية المستدامة	د تيقاوي العربي	08
	التكامل الجزائري الافريقي في المجال الصناعي اللوجيستسكي	د أقاسم عمر	13

	التكامل الجزائري الافريقي في مجال السياسات الجبائية البيئية	د بوعزة عبد الفتاح	12
	التكامل الجزائري الافريقي في مجال الاستثمار وترقية الشراكة	د بن الدين أمحمد	04
مخبر المخطوطات الجزائرية في افريقيا	مخبر المخطوطات اجزائرية في دولتي	د احمد جعفري	04
	مخبر المخطوطات الجزائرية في دوللتي غانا والسنغال	د حمودين بكير	04
	مخبر المخطوطات الجزائرية في دولة موريتانيا	د عبد القادر القصاصي	04
	مخبر المخطوطات الجزائرية في دولة مالي	د خدير مغيلي	04
مخبر القانون والمجتمع	القانون والاقتصاد	د دغيت أحمد	04
	القانون والواقع الاجتماعي	د حمليل صالح	05
	القانون والعمل والثقافة	د كيحل كمال	05
	القانون،المواطن والإدارة	د بومدين محمد	05

مخبر التنمية المستدامة والاعلام الألي	الطاقة المتجددة	بن عاطي الله علي	10
	أنظمة التحكم المثلى	مخلوفي سالم	06
	نظام تكنولوجيا المعلومات الطاقة	ويناس علي	06
	مجال الطاقة	جعفور نور الدين	04
مخبر الطاقة، البيئة ونظم المعلومات	استخدام الطاقة المتجددة للمساهمة في التنمية المستدامة في المناطق	–	–

	القاحلة		
	التنمية المستدامة في منطقة ادرار التحديات والأفاق	–	–
	المخاطر وأداء تكنولوجيا المعلومات المثلى	–	–
	سياسات التنمية المستدامة: الأبعاد الاقتصادية والقانونية	–	–

المصدر: www.uni-adrar.dz

المطلب الثالث: الإنفاق على البحث العلمي بجامعة أحمد دراية أدرار.

تعتمد الجامعة مجموعة من النفقات من اجل دعم قطاع البحث العلمي والنهوض به، وذلك حسب الاعتمادات المخصصة في إطار الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لجامعة أدرار، سواء كانت للتجهيز او التسيير حيث سوف نقوم بتقديم مجموعة من البيانات المتعلقة بالفترة من (2010م-2015) وذالك حسب الجداول التالية:[1]

أولا: اعتمادات التسيير:

هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي والتي تسمح بتسيير النشاطات وهي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أن مهمتها تتضمن استمرارية سير المصالح من الناحية الإدارية.

جدول رقم 08 يبين إعتمادات التسيير والمبلغ المستهلك في البحث العلمي وكذا الرصيد المتبقي

السنوات	رصيد السنة الماضية N-1	اعتمادات التسيير N	المبلغ المستهلك	الرصيد
2010	0.00	10000000	0.00	1000000.00
2011	1000000000	19700000.00	278902.30	20421097.70
2012	2042109.70	16312500.00	8749843.88	27983753.82
2013	27983753.82	28050000.00	25847119.32	30186634.50
2014	30186634.50	29148000.00	29811275.12	29523359.38
2015	29523359.38	9500000.00	20180092.29	18843267.09
المجموع		103710500.00	84867232.91	18843267.09

المصدر: مصلحة متابعة البحث العلمي وتثمين نتائجه.

[1] مقابلة مع نابتي محمد، إطار بمصلحة متابعة البحث العلمي وتثمين نتائجه، رئاسة جامعة أدرار، يوم 2016/04/19، على الساعة 09:40.

مخطط يوضح نفقات التسيير من (2010-2015)

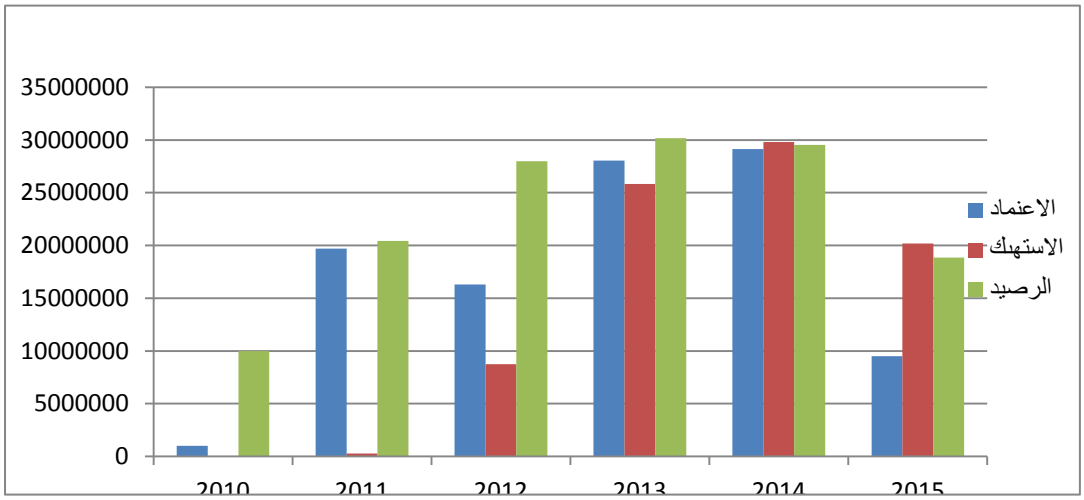

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا للمعلومات المقدمة من مصلحة متابعة البحث العلمي وتثمين نتائجه.

ثانيا:اعتماد التجهيز:

هي تلك النفقات التي لها طابع الإستثمار الذي يتولد عن ازدياد الناتج الوطني وبالتالي ازدياد ثروة البلاد وتخصص ميزانيتها للقطاعات الإقتصادية من أجل تجهيزها للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة.

الجدول رقم 09 يبين اعتمادات التجهيز والمبلغ المستهلك للبحث العلمي وكذا الرصيد المتبقي

السنوات	رصيد السنة الماضية N-1	اعتمادات التجهيز N	المبلغ المستهلك	الرصيد
2010	0.00	0.00	0.00	0.00
2011	0.00	0.00		0.00
2012	0.00	12337000.00	1960335.00	10376665.00
2013	10376665.00	0.00	4713415.00	5663250.00
2014	5663250.00	198278000.00	13629921.03	190311328.97
2015	190311328.97	2815000.00	37404711.79	155721617.18
المجموع		213430000.00	57708382.82	155721617.18

المصدر: مصلحة متابعة البحث العلمي وتثمين نتائجه.

مخطط يوضح نفقات التجهيز من (2010-2015).

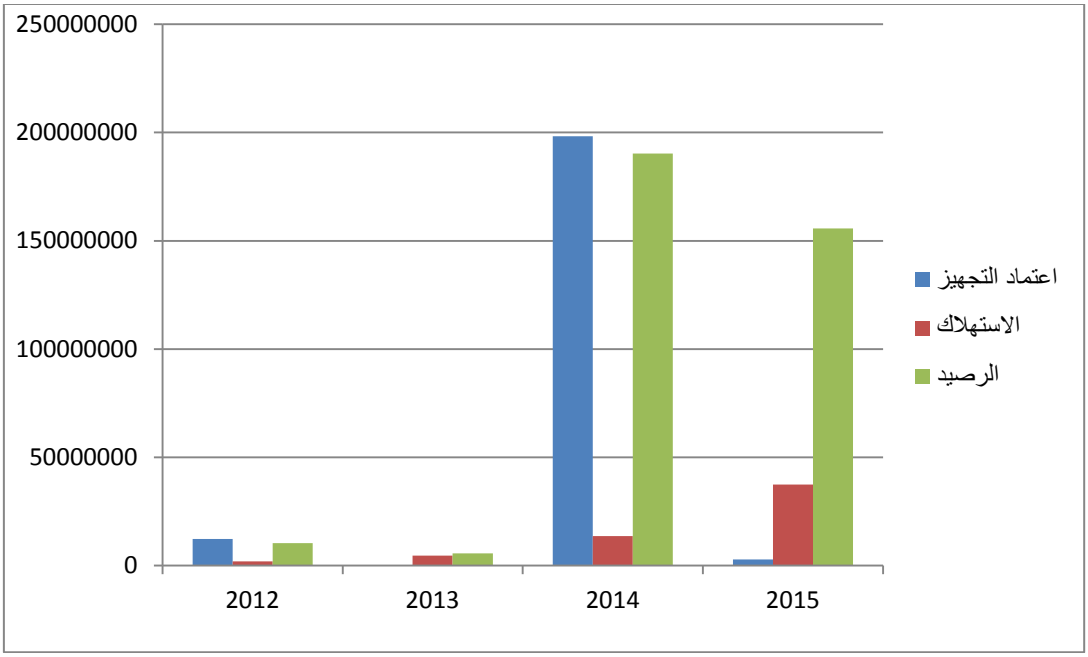

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا للمعلومات المقدمة من طرف مصلحة متابعة البحث العلمي وتثمين نتائجه.

من خلال المعطيات المقدمة في الجداول السابقة المتعلقة بالنفقات المخصصة من طرف جامعة أحمد دراية أدرار لدعم قطاع البحث العلمي، سواء كانت نفقات التجهيز أو نفقات التسيير حيث نجد أن المبلغ المستهلك أو المنفق على البحوث العلمية نجده أقل بالنسبة للاعتمادات المخصصة لها سواء من ناحية التسيير أو التجهيز فمثلا نجد مجموع اعتمادات التجهيز للسنوات كانت بمبلغ 213430000.00 ولم يستهلك منه إلا مبلغ قدره 57708382.00 أي ما يعادل 27.03% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بنسبة مجموع الإعتمادات المخصصة للتجهيز أما بالنسبة لاعتمادات المخصصة للتسيير فنجد مجموعها بالنسبة للسنوات كانت بمبلغ 103710500.00 واستهلك منها 84867232.91 أي ما يعادل 81.83 وهي نسبة لا بأس بها وعلى العموم فلا بد من المكلفين بالإنفاق على البحوث العلمية من إستهلاك النسبة الكافية لتنشيط البحوث العلمية بالجامعة.

المبحث الثالث: الشريك الاقتصادي لجامعة أحمد دراية أدرار والترتيب العالمي لها.

انعقدت جامعة أحمد دراية أدرار عدة إتفاقيات مع هيئات أخرى دولية، محلية، وطنية.

المطلب الأول: الشريك الاقتصادي للجامعة.

أبرمت جامعة العقيد أحمد دراية بأدرار اتفاقيات في مجال التعاون وتبادل الخبرات على المستويين الوطني والدولي، و الجامعة تطمح من خلال هذه الاتفاقيات التي أبرمت خلال السنوات الأخيرة إلى أن تساهم في ترقية البحث العلمي حيث تندرج ضمن إستراتيجية الوصية بخصوص انفتاح الجامعة الجزائرية على المحيط الدولي خاصة في مجاليه الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب ربط علاقات تعاون مع المحيطين الوطني والمحلي.

ومن جهة أخرى تم إبرام اتفاقيات تعاون دولية، مع عدد من الجامعات العربية والإفريقية والأوروبية (الأردن، مصر، اسبانيا، السنغال) حول التعاون والشراكة في مجال البحث العلمي وتبادل الأساتذة والخبراء لجلب الخبرات الدولية.

كما انه تم إبرام اتفاقيات تعاون وطنية مع عدد جامعات الوطن على غرار جامعة سيدي بلعباس لفتح تخصص المحاماة وجامعة وهران لفتح مدرسة الدكتوراه علم الاجتماع وجامعة باتنة لفتح قسم اللغة الفرنسية إلى جانب اتفاقية مع المركز الجامعي بالولاية

وفي الشأن ذاته قامت هذه المؤسسة العلمية بإمضاء اتفاقيات محلية مكنت من تحقيق التقارب بين الجامعة والمحيط المحلي سيما في المجالات النشاطات ذات الطابع العمومي والخدمي والخاص لا سيما في قطاعات الفلاحة والري والبناء والأشغال العمومية إلى جانب الطاقات المتجددة وبعض الهيئات المنتخبة وقطاعي الضرائب والتأمينات.

وأن هذه المجالات الواسعة للتعاون من شأنها التعريف بالمشاكل الحقيقية التي تواجه التنمية ومختلف القضايا الاجتماعية بما يمكن إيجاد حلول ناجحة عن طريق البحث والدراسات العلمية على ضوء الاتفاقيات.

الجدول رقم 10 الإتفاقيات المبرمة بين جامعة أدرار والهيئات الأخرى بتاريخ 2016/01/25.

الرقم	الهيئة	تاريخ الإتفاقية
01	UNIVARSITST ROIVA IVIRILI ESPANGLE1	02/06/2011
02	جامعة الحسين بن طلال الأردن	30/11/2011
03	L'Universités Cheikh Anta Diop Dakar/SENEGAL	15/10/2013
04	La Societe SAMSUNG ENGINEERING Algeria	14/12/2014
05	Word Learing	11/01/2015
06	جامعة جاكرتا الحكومية جمهورية اندونيسيا	08/06/2015
07	جامعة إفريقيا العالمية السودان	21/06/2015
08	جامعة ولاية كوارا –ماليت–نيجيريا	15/09/2015

المصدر: www.uni-adrar.dz تاريخ الإطلاع عليه 2016/04/14.

02_ الجدول رقم 11 يمثل الاتفاقيات الوطنية للفترة (2011م-2016).

المتمثلة في الجدول التالي:

الرقم	اسم الهيئة	تاريخ امضا الاتفاقية
01	المتفشية الجهوية للعمل لناحية بشار	08/12/2011
02	جامعة وهران	25/12/2011
03	جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس	29/11/2011
04	المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق اخموك لتمرناست	28/01/2013
05	Orascom télécom Algérie SPA(OTA)	22/05/2013
50	SONATRACH ACTIVITE AVAL	16/06/2014
07	L'Agence National de soutien à L'Emploi des jeunes (ANSEJ)	09/02/2014
08	اتفاقية شراكة بين جامعة الوادي، جامعة بسكرة ،جامعة باتنة، جامعة تبسة/جامعة ادرار	غير مختومة
09	وزارة الأشغال العمومية	10/12/2014
10	L'INSTITUT NATIONAL DE LA PROTECTIO DESVEGETAUX-ALGER	06/01/2015
11	جامعة الجزائر 2 ابو القاسم سعد الله	02/04/2015
12	الشراكة الوطنية الجزائرية للسياحةONAT	01/10/2015
13	جامعة بشار	14/10/2015
14	جامعة الجزائر3	21/10/2015
15	الخطوط الجوية الجزائرية وكالة ادرار	11/11/2015

المصدر: نيابة المديرية العامة للجامعة

3_الاتفاقيات المحلية المبرمة بين جامعة ادرار والهيئات الأخرى:

يشمل موضوع الاتفاقية ما يلي:

1. التعاون ف تنظيم التظاهرات العلمية والمشاركة فيها،بحسب طبيعة المواضيع والإمكانيات المتاحة لكل طرف.
2. إقامة مشاريع بحث في إطار الإستراتيجية الوطنية للبحث العلمي .

3. تبادل الوثائق العلمية التي تفيد الطرفين.
4. استقبال الطلبة والباحثين للاطلاع على الرصيد الوثائقي ولإجراء تربصات ميدانية.
5. تخصص الجامعة عدد من المناصب للتكوين في الماستر الأكاديمية، لفائدة مستخدمي الوكالة التجارية لمؤسسة سونلغاز أدرار، في حدود الإمكانيات وفي إطار ما يسنح به القانون،وذلك عندما يتم فتح التكوين الذي يهم القطاع المعني،على ان تتوفي قيهم شروط الالتحاق بهذا التكوين

والجدول رقم 12 يوضح الإتفاقيات المحلية المبرمة بين جامعة ادرار وهيئات اخرى:

الرقم	اسم الهيئة	تارخ امضاء الاتفافية
01	مديرية التشغيل لولاية ادرار	13/02/2011
02	مديرية الثقافة لولاية ادرار	03/06/2012
03	مجلس قضاء ادرار	09/10/2012
04	مؤسسة إعادة التربية	09/10/2012
05	مديرية أملاك الدولة	19/10/2012
05	بلدية ادرار	09/10/2012
06	مديرية الحفظ العقاري	09/12/2012
07	مديرية التعمير والبناء	22/01/2012
08	الصندوق الوطني للتقاعد	16/01/2012
09	مديرية التجارة لولاية ادرار	12/12/2012
10	غرفة الصناعة والتجارة توات	09/10/2012
11	مديرية الأشغال العمومية	12/12/2012
12	مديرية النشاط الاجتماعي	09/10/2012
13	المؤسسة الاستشفائية برقان	09/10//2012
14	المعهد الوطني للتكوين العالي للشبه الطبي بأدرار	28/02/2012
15	مركز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	31/01/2012
16	الوكالة الوطنية للتشغيل بأدرار	24/01/2012
17	ديوان الترقية والتسيير العقاري	22/01/2012
18	مديرية الشباب والرياضة لولاية ادرار	23/05/2012
19	مشتله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محضنة ادرار	08/12/2011

20	مديرية الخدمات الجامعية بأدرار	14/11/2011
21	إذاعة أدرار الجهوية	07/12/2/011
22	مديرية الشؤون الدينية لولاية ادرار	17/01/2012
23	متفشية أقسام الجمارك بولاية ادرار	10/03/2012
24	مديرية السياحة لولاية ادرار	21/10/2015
25	وحدة البحث في الطاقات المتجددة في الوسط الصحراوي	09/10/2012
26	الوكالة الوطنية للموارد المالية الجهوية جنوب غرب ادرار	21/10/2012
27	مديرية الصحة والسكان لولاية ادرار	15/09/2014
28	منظمة المحامين لناحية معسكر مندوب النقيب ادرار	15/10/2014
29	المجلس الشعبي ألولائي	02/10/2014
30	المديرية الولائية للضرائب بادرار	15/10/2014
31	مؤسسة الحفر والأشغال الريفية بادرار	14/10/2014
32	شركة اري سود بادرار	20/10/2014
33	مؤسسة الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة	19/10/2014
34	بلدية تيميمون	05/11/2014
35	مؤسسة البناء والأشغال العمومية الكبرى والري بادرار	06/11/2014
36	الوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاري الحضري بادرار	28/10/2014
37	المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهنيINSFP بادرار	13/11/2014
38	الديوان الوطني للحصيرة الثقافية توات–قورارة–تدكلت	19/11/2014
39	بلدية فنوغل	01/12/2014
40	مؤسسة وزان لصب الخرسانة ادرار	11/01/2015
41	بلدية تمطيط	15/01/2015
42	المجلس الشعبي البلدي لبلدية بودة	21/01/2015
43	محافظة الغابات لولاية ادرار	01/02/2015
44	بلدية تمست دائرة فنوغيل	09/02/2015
45	الصندوق الوطني للتامين على البطالةCNAC بأدرار	18/05/2015
46	مركز التكوين المهني 20 اوت 1955م ادرار	15/09/2015

47	بلدية أنزجمير	15/09/2015
48	بلدية سبع	28/09/2015
49	مركز التكوين المهني والتمهين –فنوغيل	29/09/2015
50	الوكالة الوطنية للموارد المادية الفرع الجهوي للجنوب الغربي بأدرار ANRH	29/09/2015
51	المركز الجزاري للتراث الثقافي المبني بالطين(CAP Terre) تيميمون	04/10/2015
52	المؤسسة العمومية الاقتصادية حديد ادرار	05/10/2015
53	المركز الثقافي الإسلامي بأدرار	80/10/2015
54	بنك الخليج الجزائر–وكالة ادرار–	07/10/2015
55	مؤسسة قريوز للأشغال المتعددة ادرار	12/10/2015
56	شركة المفنذ ادرار متعددة الخدمات والنشاطات	10/10/2015
57	مديرية المجاهدين	23/11/2015
58	مخبر مراقبة النوعية وقمع الغش لولاية ادرار	20/01/2016

المصدر: نيابة المديرية العامة للجامعة.

المطلب الثاني: الترتيب العالمي لجامعة أحمد دراية أدرار.

يعتبر الترتيب العالمي للجامعات دافعا أساسيا لمعرفة مستوى التعليم العالي في الجامعة، بالإضافة إلى معرفة المكانة العلمية للجامعة بين جامعات العالم، ويوضع هذا الترتيب من طرف مؤسسات دولية، ووفقا للتصنيفات التالية:

أولا:التصنيف الصيني جياو جونغ شنغهاي[1]

هو تصنيف اعتمد في 2003م من طرف الصين لمعرفة المكانة العلمية والعالمية للجامعات الصينية في العالم، من حيث الأداء الأكاديمي والبحث العلمي، ويقوم بتصنيف2000جامعة من مجموع حوالي10ألاف جامعة مسجلة لدى اليونسكو ويعتمد على ما يلي:

*عدد خريجي الجامعات الحاصلين على جائزة نوبل أو جوائز أخرى في مجالاتهم بنسبة10% .

*الأساتذة الجامعيين الحاصلين على جائزة نوبل او جوائز أخرى، ومدى رجوع الآخرين لأبحاثهم في أكثر من 21موضوع بنسبة40%.

*المقالات المنشورة في العلوم الطبيعية ومدى رجوع الآخرين إليها حسب معايير محددة بنسبة40%.

*الأداء الأكاديمي مقارنة بحجم الجامعةبنسبة10%.

[1] سعد علي بن وهف القحطاني،ا لمعايير المستخدمة في تصنيف الجامعات، نشر على الموقع faculty-ksu-edu.sa/saad (تاريخ الاطلاع2016/04/12م).

ثانيا: ترتيب الويبونتريكس الاسباني.

اعتمد في 2004م وهو يهدف بالدرجة الأولى الى حث الجهات الأكاديمية في العالم إلى تقديم ما لديها من انشطة علمية تعكس مستواها العلمي المتميز على الانترنت ويأخذ في عين الاعتبار أداء الجامعات من خلال مواقعها الإلكترونية ضمن معايير التالية: الحجم، الأبحاث، الأثر العالمي.

ثالثا: THE QS البريطاني.

تصدره مؤسسة كواكواريلي سيموندس من2010مسحدد الجامعات التي ترقى من خلال أداء رسالتها وحملها لمجتمعها الى بلوغ مستوى عالمي، ويعتمد خذا التصنيف على جودة البحث،توظيف الخريجين، النظرة العالمية للجامعة وجودة التعليم فيها.

ومن خلال هذه التصنيفات احتلت الجامعات الجزائرية مراتب متأخرة، سواء كان عالميا أو إفريقيا او عربيا، فقد غابت الجامعات الجزائرية عن تصنيف شنغهاي الذي ضم أفضل 500 جامعة في العالم الذي كان حصة إفريقيا من هذا التصنيف 20 جامعة احتلت جنوب إفريقيا الصدارة ب 4 جامعات تليها الصين وكينيا، وكذلك غيابها عن تصنيف افضل50 جامعة عربية حسب تصنيف سيموندس.

أما فيما يخص جامعة ادرار فقد احتلت المرتبة(15000)عالميا وال(47) وطنيا، ورغم الجهود المبذولة من أجل تنمية قطاع البحث العلمي في الجامعات إلا أنه لازال هشا وغير قادر على منافسة الجامعات الأخرى من حيث البحث والتطوير وذلك لعدة أسباب منها:

_ ضعف المنشورات العلمية.

_ ضعف تمويل القطاع.

_ انحصار البحث في الجانب النظري.

_ محدودية الخبرة من حيث آليات وأساليب البحث من جهة وطرق التواصل بين الباحث والمستفيد.

وبدورنا يمكننا اعتبار هذا التأخير في هذه التصنيفات حافزا لتحسين المستوى لا عائقا يحول دون ذلك،اذا ماردنا ان نجد مكانا بين تلك الجامعات.

المبحث الرابع: واقع البحث العلمي في جامعة أحمد دراية أدرار

إن البحث العلمي في جامعة أدرار لا يخلوا كغيره في الجامعات الأخرى على معوقات وسنتطرق في هذا المبحث إلى أهم معوقات البحث العلمي في الجامعة ومتطلبات تفعيله.

المطلب الأول: معوقات البحث العلمي في جامعة أحمد دراية أدرار

توجد العديد من المعوقات التي تعترض البحث العلمي في جامعة أدرار سواء في البحوث النظرية أو في البحوث التطبيقية، الأمر الذي يجعلها قاصرة عن الإسهام الفاعل فيها ومنها:[1] ـ

* **غياب البيئة المناسبة:** إن ظروف الأساتذة في التعليم العالي والعاملين في الجامعة أضعف بكثير مما تنص عليه المعايير العالمية الخاصة بقانون أساتذة التعليم العالي المتفق عليها في 1997 م من طرف المؤتمر العام لليونسكو.

ففقدان الحافز لدى الأساتذة المقترن بضعف الأجور، فالراتب الشهري للأستاذ الجامعي الجزائري بصفة عامة يعد من أضعف الرواتب، بالإضافة إلى التهميش من قبل الحكومات المتعاقدة بعدم تلبية المطالب الأساسية للأستاذ:

ـ عدم توفر السكن للأستاذ.

ـ غياب القانون الأساسي للأستاذ.

ـ عدم توفر وسائل البحث (تجهيزات، مواد).

* **ضعف التخطيط والتسيير التقديري لنشاط التعليم العالي والبحث العلمي:** لقد سبقت الإشارة عن تطور سياسة البحث العلمي الجامعي حيث أنها تميزت بعدم وجود رؤية واضحة وسياسة محددة الأهداف لنشاطات البحث المختلفة، بالإضافة إلى مشكل عدم استقرار الهيئات المشرفة على العملية.

* **غياب القوانين المرنة والتشريعات في تسيير فرق ومخابر البحث:** إنه رغم تخصيص اعتمادات مالية هائلة لاعتماد مخابر البحث، وإن كانت هذه العملية تبدو جديرة بالتثمين إلا أن الباحثين فوجئوا بالقوانين التطبيقية للمرسوم التنفيذي رقم244- 99 المؤرخ في 31أكتوبر1999م الذي يحدد قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره التي يكون بموجبها مثلا المتصرف الأساسي والأول في صرف أموال المخبر هو رئيس الجامعة وليس مدير المخبر، مما يكرس البيروقراطية في التسيير وعدم ثقة الوصاية في مجلس المخبر ومديره إذا ما تعلق الأمر بصرف الأموال، في حين تثق بالأستاذ عندما يقوم بالعملية التربوية في تكوين الطلبة وهذا بالرغم من إلزامية مرور صرف الأموال، عبر المراقب المالي المخول قانونا من قبل الحكومة.

[1] دهيمي زينب، يوم دراسي، مداخلة مقدمة بعنوان مدى مساهمة البحوث العلمية الجامعية بالنهوض بالتمية المحلية، قسم العلوم الإجتماعية، تخصص ثقافي تربوي، سنة 2012، ص ص 8-9 (بالتصرف).

* **التوجه للبحث النظري على حساب البحوث التطبيقية الميدانية:** ترجع الصعوبات القائمة في عملية البحث العلمي التي يغلب عليها الطابع الإداري والمركزي عامة، بالإضافة إلى المعوقات على مستوى المؤسسات الإقتصادية التي لا تسمح بتشجيع البحوث التطبيقية تمويلا ومتابعة الأسباب التي دفعت بالباحثين إلى التوجه نحو البحوث العلمية النظرية في العلوم الأساسية ودون أن ننقص من القيمة العلمية لهذه البحوث وفوائدها، ولكن عدم وجود توازن بينها وبين التطبيقية ذات الأثر المباشر على التنمية في القطاعات المختلفة، يجعل من عملية البحث البحث العلمي عملية مجردة قد تغير في التطور التكنولوجي

* **مشاكل التسيير وتمويل البحث العلمي في قطاع التعليم العالي:** إن مشكلة تسيير وتمويل البحث في التعليم العالي مطروحة بحدة فما إن كان دعم الدولة يبقى ضروريا ويتعين رصد الإعتمادات المالية الكفيلة بتمويل المشاريع البحثية المختلفة إلى أن مساهمة الشركاء الإقتصاديين المعنيين بالبحث العلمي من مؤسسات خاصة وعمومية، يبقى دون المستوى المطلوب أو معدوما لغياب الإطار القانوني لذلك ولعدم استثمار القطاعات الإنتاجية ذاتها في عملية البحث التطويري والإبداعي بهدف تحسين نوعية المنتج. لذا يتعين لحل مشكلة التمويل أن يشارك فيه القطاع العام والخاص، الجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات.

* **تدهور مستوى ونوعية التعليم العالي:** تطرح هذه المشكلة بشكل حاد على مستوى التعليم العالي بالجامعة سببه الإستقبال الهائل للطلبة وهوما يعرف بظاهرة التحجيم [*]، إذ يوجد إختلال في التوازن بين المقدار الهائل الطلبة ونسبة التأطير وهذا ما أدى إلى تدني نوعية التعليم العالي بصفة عامة.

* محدودية نشاط الجهات التي تتولى مهمة البحث العلمي بشكل خاص، نتيجة ضعف إمكانياتها، وضعف فعالية هذه النشاطات، وغالبا ما تكون هذه البحوث لغرض الحصول على الترقية العلمية بالنسبة للمتمدرسين، والحصول على الدرجات العلمية (الماستر و الدكتوراه)، مع ضعف قدرات وكفاءات العديد من الذين يقومون بهده البحوث

وكنتيجة مما سبق تبرز حالة عدم توفير البيئة الملائمة للبحث والتطوير، وكذا ضعف درجة الوعي بأهميته، الى جانب انخفاض الاهتمام بنشاطاته وضعف القدرة على القيام به، وبالشكل الذي يقود إلى عدم توفير المكانة المناسبة للباحثين، والظروف التي تشجعهم على البحث والتطوير،إضافة إلى ضعف الدخل الذي يحصل عليه من يرتبط عملهم بالبحث والتطوير، وقلة المتطلبات كما ونوعا،اللازمة للقيام بهذه النشاطات، والمرتبطة بضعف المستلزمات الفنية والمالية، إضافة إلى ضعف التمويل وتقيد هذه النشاطات والتأثير عليها سلبا، من قبل جهات عديدة التي ترتبط بالبحوث، ونتيجة لكل ما سبق فإن هذه الجوانب تمثل عائق أمام القيام بنشاطات البحث والتطوير العلمي في الجامعة.

[*] هي ظاهرة عالمية وواقع مقلق في كل مناطق العالم.

المطلب الثاني: متطلبات البحث العلمي في جامعة أحمد دراية أدرار.

إن البحث العلمي في جامعة أدرار يقتضي توفر العديد من المقومات والمتطلبات التي تتيح تحققه وهي:[1]

1- وجود إستراتيجية واضحة ومحددة مسبقا للبحث العلمي وتحديد مجالاته، وأهدافه، وبالشكل الذي يراعي فيها أولويات المجتمع، وظروفه وإمكاناته واحتياجاته أكثر نفعا ومردودا للفرد، والمجتمع، والدولة، والاقتصاد ككل.

2- وجود الفرق الفاعلة التي تتولى البحث العلمي، بحيث تتوفر لها الإمكانات التي يتطلبها فنيين، من مخابر ومستلزمات وأجهزة، ومعدات، بالشكل الذي يجعلها قادرة على القيام بمهام البحث العلمي.

3- توفير الأطر التي تنظم نشاطات البحث العلمي، بالشكل الذي يتيح دعمه وتشجيعه، وتوفير الإستقلالية والحرية للقيام به دون عوائق أو قيود تحد من فعاليته.

4- توفر البيئة العامة الملائمة التي توفر الوعي المجتمعي بأهمية البحوث المرتبطة بالمعرفة التقنية بحيث يتاح من خلال هذه البيئة المناسبة والمحفزة تطور نشاطات البحث العلمي، وبما يضمن الإسهام فيه وبحيث تتأصل في الجامعة التوجهات لدعم البحث العلمي وتوفير متطلباته.

5_ تطوير التعليم كما ونوعا، وبالذات من خلال زيادة ربطه بالمجالات العلمية وخاصة الإنتاجية منها، وبالشكل الذي يتيح توفر العلماء والباحثين الذين يتم إعدادهم وتكوينهم من خلال النظام التعليمي للقيام بمهمات البحث العلمي، وخصوصا ما يتصل بالمجالات التقنية المتقدمة المسارعة والواسعة.

6_ تطوير الحوافز المادية والاعتبارية للعاملين في مجالات البحث العلمي، بحيث لايكون مجالا يتم من خلاله استبعاد وتجميد قدرات الباحثين، بل ينبغي توفير المكانة و الرعاية من قبل الجامعة، بالشمل الذي يشجعهم ويدفعهم إلى بذل الجهود والتي قد تكون مدنية وقد تستغرق وقتا طويلا، وقد تتعثر جهودهم، لحين التوصل إلى نتائج ملموسة.

7_ اعتماد صيغ وإتحاد إجراءات يتم من خلالها ضمان الانتفاع من النتائج التي تحققها جهود البحث العلمي حتى يتوفر من خلال ذلك الطلب على هذه الجهود وهو ما يدفع ويحفز إلى بذل جهود أكثر نحو البحث والتطوير.

8- توفير سبل الإطلاع على المعلومات، وعلى نشاطات البحث العلمي التي تتحقق في العالم، وبالذات في ظل ثورة المعلومات والاتصالات ، التي ينبغ أن يتاح الانتفاع بها في نشاطات البحث العلمي، وبالشكل الذي يؤدي إلى التوسع في هذه النشاطات و الوسائل التي تتيح ذلك

9- التعاون مع الدول والجامعات الأخرى في إطار التكتلات الموجودة، بالشكل الذي يساعد على إتاحة المعلومات، وتطوير الاتصالات، والبنية التحتية، والتعاون من أجل توفير القدرات البشرية والفنية والمادية

[1] بالتصرف.

و المالية للقيام بنشاطات البحث العلمي، حتى تتحقق هذه النشاطات بمدى أوسع، وبكفاءة أعلى، مما يحقق تطور اقتصاديات الدول والجامعات المتعاونة فيما بينها.

10- ضرورة التركيز على كافة البحوث وبالشكل الذي يتناسب مع أهميتها، وبدون إفقاد التركيز على أي منها بحكم الترابط الوثيق فيما ببن أنواع البحوث.

ومما سبق يتبين أنه من الضروري العمل على البحث العلمي وتشجيعه، والبحث الذي يتجه نحو معالجة المشكلات، وبما يضمن تحقق البحث العلمي، وذلك بتوفير كافة متطلباته ومستلزماته البشرية والفنية والمادية، وكذا المالية، خاصة أن المردودات التي يحققها المجتمع من البحث العلمي، يبرز الجهود والإمكانات والنفقات مهما كانت مرتفعة، ومثال ذلك إن توفير مجموعة من الباحثين الأكفاء المبدعين و القادرين، وتوفير متطلبات ومستلزمات البحث لهم في مجال تطوير البرمجيات يمكن أن يقود إلى إيجاد برامج جديدة من البرمجيات المتطورة، وبالشكل الذي يمكن أن يتحقق من خلاله إيرادات مرتفعة، وقد تفوق بأضعاف ما تتطلبه من نفقات وتكاليف،الأمر الذي يقتضي زيادة درجة التأكيد على البحث العلمي، وزيادة ما يخصص من موارد للإنفاق عليه، وضمان استخدامها بكفاءة وفعالية حتى يتحقق لها عائد ومردودات تسهم في تحقيق التطور والنمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: أثر البحث العلمي في جامعة أدرار على النمو الاقتصادي.

تعتبر الجامعة أداة المجتمع الفنية والفكرية والمهنية التي من خلالها تتم عملية دراسة المجتمع، وتعنى كذلك بوظيفة تزويد سوق العمل وإطاراته بما أنتجته من معارف وكفاءات علمية، فمن خلال هذا فيمكن للجامعة أو البحث العلمي أن يؤثر ويتأثر بالنمو الاقتصادي.

ولقد اثبت الدراسات أن للبحث العلمي أهمية كبيرة في تنمية الاقتصاد، وذلك من خلال الاهتمام الجاد بالأبحاث العلمية في الجامعات وربطها بمشاكل المجتمع، ولكي تساهم الجامعات في النمو الاقتصادي وتواكب التطورات الراهنة في شتى المجالات لابد لها من التبني الجاد والفعلي للأبحاث العلمية خاصة منها بما يشكل تغييرا في المجال الاقتصادي، فليس الهدف هو زيادة نشاط البحث والتطوير وعدد البحوث المنشورة، رغم أهمية هذا الجانب، فليس هناك جدوى من هذه الأهمية ما لم يتم توظيفها.

فالهدف الأساسي يكمن في بناء تكامل بين رأس المال البشري الموجود مع البحث العلمي والاقتصاد،أي ربط الأبحاث العلمية بالاقتصاد من خلال تمكين رأس المال البشري العلمي من الإسهام في مشاريع التنمية التي تستخدم العلم ونتائجه، وتكون حلقة الوصل بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية، وهي عبارة عن مؤسسات استشارية، وغيرها والتي يمكن من خلالها أن تتمكن المؤسسات من الحصول على ما تحتاجه من جهة، والجامعات تعرض ما لديها من كفاءات ومهارات تخدم هذه المصالح من جهة أخرى.

إلا أن غياب هذه الحلقة التي يمكن من خلالها إن وجدت يمكن أن نلمس تأثير البحث العلمي في النمو الاقتصادي ويعود غياب هذه الحلقة لعدة أسباب:[1]

ضعف الأداء البحثي، الذي لايزال نشاطا هامشيا ودافعا للحصول على الشهادات فقط مثل الماجستير والدكتوراه.

عدم وجود إستراتيجية واضحة ومرسومة توجه البحث العلمي لخدمة التنمية.

الانفصال التام بين ما تريده الدولة وكذا مؤسسات القطاع الخاص وما تقدمه الجامعات مما يؤدي إلى ضعف الثقة بين العناصر الثلاث.

نقص الإمكانيات والأجهزة اللازمة لجراء البحوث من مكتلات علمية وأجهزة، وهذا قد يكون عائقا أساسي أمام الباحث.

ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي مع ارتفاع تكاليف البحوث العلمية.

ويمكن كذلك إن تعتبر غياب الرغبة لدى الطالب احد أسباب ضعف الأبحاث العلمية في الجامعة.

كل هذه الأسباب وغيرها تقف عائقا أمام البحث العلمي، بالإضافة إلى افتقار علاقة الجامعة والمجتمع المحيط بها بمختلف مؤسساته إلى الاهتمام البحثي الدقيق وكذلك الحاجة إلى الانفتاح على واقع

[1] عائدة مطرد تطوير البحث العلمي بالجامعات اليمنية في ضوء الخبرات الحديثة، مركز التطور الاكاديمي جامعة عدن،وجد على الموقع www.univaden-adc.com (تاريخ الاطلاع 2016/04/10 على الساعة10:17)، (بالتصرف).

المؤسسات الاقتصادية منها خاصة، مما تجعله غير قادر على القيام بالدور الفعلي والحقيقي له، كما هو عليه الحال في جامعات الدول المتقدمة التي أخذت من البحث العلمي شعار للنهوض باقتصادياتها.

ورغم كل الجهود المبذولة والتطورات الحاصلة في هذا المجال من اجل مواكبة التطورات الراهنة، إلا أنها غير كافية حتى يكون لدينا بحث علمي يخدم متطلبات المجتمع ويكون له اثر على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

إن للأبحاث العلمية في الجامعات دور كبير في دعم عجلة التنمية، لذا يجب على الجامعات لكي تساهم في النمو الاقتصادي الاهتمام الفعلي والجاد بالأبحاث العلمية وربطها بالاحتياجات الفعلية للتنمية.

كما أن الجامعة تعاني من مجموعة من العراقيل ،سواء كانت مادية أو تنظيمية أو مالية تعيق حركة البحث العلمي ،ويعتبر انعزال الجامعة هن القطاعات الأخرى من أهم العراقيل التي تواجه الجامعة، بالإضافة إلى غياب ثقة المؤسسات الصناعية بالأبحاث الجامعية التي تراها هذه المؤسسات أبحاث لاتخدم الإنتاج.

والأبحاث العلمية تعتبر ركيزة لتحقيق النمو والتنمية، وهذا هو المعتقد الذي سلمت به جامعات الدول المتقدمة وملكته، وتخلفت عنه معظم جامعاتنا، وكان سببا في اتساع الهوة العلمية بيننا وبينهم.

الخاتمة

يعد النمو الاقتصادي خلاصة الجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع،لكونه أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، وعلى نقيض من أن النمو الاقتصادي يرتكز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط ،دون أن يهتم بتوزيع الدخل الحقيقي للأفراد،فأن التنمية الاقتصادية تركز على حدوث تغيير هيكلي في توزيع الدخل والإنتاج ،وتهتم بنوعية السلع والخدمات المقدمة، باعتباره العملية التي تتم من خلالها زيادة الإنتاج والخدمات ومتوسط الدخل الحقيقي مصحوبا بتحسين الظروف المعيشية.

ولا يمكن فهم النمو الاقتصادي في كل حال من الأحوال بمعزل عن التنمية الاقتصادية فكلاهما جزء لا يتجزأ عن عملية البناء لتحقيق الرفاهية للمجتمعات، فكلاهما عملية متعددة الأبعاد، تهدف إلى إعادة تنظيم وتوجيه كل من النظاميين الاقتصادي والاجتماعي والرقي يهما إلى الأحسن.

ونظرا للدور التنموي الذي يلعبه البحث العلمي من اجل رفع معدلات النمو والتنمية،لابد توفر المناخ الملائم من أجل القيام بعملية البحث العلمي ،سواء تعلق الأمر بالمكان أو المعدات أو غيرها.أما في يخص المكان ،فتعتبر الجامعة هي المكان الأمثل للقيام بالأبحاث الجادة والفعلية التي يقوم بها المختصون وطلاب الدراسات العليا،وليس هناك مكان أخر أنسب من الجامعات يمكن أن تتوافق فيه جهود البحث العلمي النظري أو التطبيقي مع توافر الأجهزة والإمكانات والمختبرات العلمية.

النتائج المتوصل إليها:

- يعتبر النمو الاقتصادي مفهوما كميا يعتمد على الزيادة في الإنتاج على المدى الطويل يأخذ في عين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج معتمدا في ذلك على العمل ورأي المال والتقدي التقني.
- يعد النمو الاقتصادي من أكثر المواضيع التي أثارت الجدل حولها، واختلفت المدارس في تحليلها فقد تم تناوله من طرف مجموعة من المدارس ،تنوعت من المدرسة الكلاسيكية إلى النيوكلاسيكية، ثم الكينزية إلى المدرسة الحديثة وغيرها.
- يعتبر البحث العلمي الجامعي من أهم وظائف الجامعات، وذلك لما يقدمه من خدمات اقتصادية واجتماعية، مرتبطة بالاحتياجات الفعلية للتنمية، فمن ناحية هذه الأبحاث تخدم المجتمع من اجل الرقي والتقدم نحو الأحسن، وتخدم الجامعة من حيث المكانة العلمية لها بين الجامعات.

- تعيق حركة البحث العلمي الجامعي مجموعة من المعوقات والصعوبات، ترتبط بنواحي مالية وفنية وتنظيمية، كما نوجد صعوبات في التعاون بين الجامعات والقطاعات الصناعية في مجال البحث العلمي
- يتمثل ضعف العلاقة بين الجامعات والقطاعات الصناعية، أهم المعوقات التي يواجهها البحث العلمي الجامعي، مما يجعله غير فاعل في المجال التنموي الذي يعتبر الهدف الأساسي منه.
- من الممكن التغلب على معوقات التعاون بين الجامعات وقطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بتناول الخبرات البحثية والفنية وتأسيس مجالس للتعاون بين الجامعات ومؤسسات التنمية المختلفة.

ومن خلال النتائج السابقة يمكن أن نبني مجموعة من التصورات فيما يخص آليات وسبل تفعيل ودعم البحث العلمي،بما يحفز النمو الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بالبحث العلمي الجامعي ولما له من أهمية كبيرة في دعم التنمية الشاملة، والنهوض باقتصاديات الدول .

التوصيات والاقتراحات :

- وضع خطة واضحة للبحث العلمي ترتبط بخطط التنمية الشاملة ، مع توفير الإمكانيات اللازمة لإجراء البحوث العلمية والعمل على نشرها.
- يجب أن تكون عناك برامج إعلام واتصال هادف، لبلوغ الفهم العام لدور مراكز البحث العلمي الجامعي، وتأثيراتها في التنمية الاقتصادية، مع وجود إدراك لكل الإطراف.
- ضرورة رفع نسبة الإنفاق المخصصة لقطاع البحث العلمي لتكون حرية في التصرف مع تحديد أوجه الصرف.
- إنشاء مراكز بحث مشتركة بين الجامعة وقطاعات المجتمع.
- لابد من تغيير العناصر الوظيفية والكلاسيكية للجامعة، بحيث ينبغي الحرص على أن تكون دراسات الجامعة هادفة، متوافقة، خادمة لمصالح القطاعات الأخرى.
- عقد الدورات التدريبية التي تستهدف بناء وإعداد الكوادر العلمية المتخصصة وإعداد الفنيين وغيرهم وتدريبهم وتحديث معلوماتهم في الموضوعات التي يحتاجها الواقع العلمي والإنتاجي.
- لابد إن يتلاقى الفكر التخطيطي مع سياسة الدولة نحو دعم وتنمية القدرات وتوجيه الإمكانات المتاحة بها لخدمة قضايا التنمية وقضايا البيئة.
- إجراء قطاعات ومؤسسات المجتمع يتم من خلالها عمل بحوث مشتركة بين أساتذة الجامعة والباحثين لحل مشكلة أو تطوير منتج0
- لابد لكل من طلاب الجامعة والأساتذة، من إدراك أهمية البحث العلمي الجامعي والدور الذي يلعبه في النهوض بالمجتمعات

- محاولة التخلي عن الدور التقليدي للإستاد الجامعي المتمثل في التدريس وتقديم المعرفة للطلاب والتركيز على تقديم طرق واليات للبحث من خلال دورات تكوينية مشتركة بين الأستاذ والباحث والمستفيد.
- تكثيف الجامعة للتظاهرات والملتقيات العلمية الخاصة بمجال البحث والتطوير مع الجامعات الأخرى،سواء الوطنية أو العربية أو الإفريقية وحتى الأجنبية.

آفاق البحث:

لقد أبرز في موضوع البحث العلمي الجامعي كركيزة أساسية في النمو الاقتصادي وتبقى الدراسة مفتوحة لتناول جوانب أخرى هامة في حلقة البحث العلمي الجامعي والنمو الاقتصادي،لضمان تحقيق الهدف الرئيسي من البحث العلمي، ومن هذه الجوانب التي تستحق الدراسة في هذا المجال ما يلي:

- البحث العلمي الجامعي وواقعه في القطاع الاقتصادي.
- البحث العلمي الجامعي، المعيقات والتحديات.
- آليات تفعيل البحث العلمي الجامعي.
- البحث العلمي الجامعي بين الواقع والتطلعات.